الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة

٥ / ١٠ / ١٩٦٢

بموجب
المرسوم التشريعي

رقم/٩٣/ تاريخ ١٩٦٢/٨/٢٣

م . أوســـي

التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

إهداء

إلى من يرسم البسمة على مبسم طفل

.. إلى من يزرع الورد في دروب الحياة

.. إلى من يترع الشوك من جسد الوطن

... إلى من يبدد الظلام بالنور

.. إلى كل الوطنيين الشرفاء في الوطن .

م . أوســـــى

تبويب وتصويبات عامة
وتصميم الغلاف
جواني آل بارا

المقدمة:

أما آن لهذا الليل الطويل أن ينجلي ؟!

واحد وأربعون عاماً من القهر والظلم ، واحد وأربعون عاما من الإقصاء والاغتراب ، واحد وأربعون عاماً من المعاناة المادية والنفسية والروحية يعانيه عشرات الآلاف من العوائل الكردية من أبناء الوطن السوري ، منذ واحد وأربعين عاماً نام الناس ليلة الخامس من تشرين الأول عام ١٩٦٢ مواطنين في دعة وأمان ، واستفاقوا صباحاً يلفهم الذهول والحيرة .. وبجرة قلم استفاقوا على إلغاء جنسيتهم السورية .. كأن زوبعة قلعت الأشجار من جذورها .

نعم منذ واحد وأربعين عاماً أقدمت حكومة الأنفصال الرجعية باختلاق ذرائع وهمية لتغطية التناقضات الداخلية العميقة ، ولحل أزمتها مع القوى السياسية على الساحة السورية بصرف أنظار القوميين العرب بشكل خاص من(بعثيين وناصريين) إلى خطر مزعوم يهدد أمن البلاد ووحدتها.

فقاموا باختلاق قصة التسلل الكردي عبر الحدود من تركيا إلى سوريا ، وأثاروا ذلك عبر حملة إعلامية شعواء قادها وزير خارجية نظام الانفصال آنذاك.

إن القول بأن الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة ١٩٦٢/١٠/٥ كان لوضع حدٍ لنـــزوح الأكراد عبر الحدود من تركيا إلى سوريا ، وتحت مختلف الذرائع والادعاءات ، إن هو إلا تبرير ساذج بعيد عن الحقيقة والواقع .

فإذا كانت حكومة الانفصال الرجعية تتحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية لهذا المشروع الشوفيني ، فإن الحكومات المتعاقبة تتحمل مسؤولية تنفيذ هذا المشروع وتحقيق أهدافه البغيضة ، وما استتبعه من قرارات وتعاميم وأوامر إدارية شوفينية ، واجراءات استثنائية تعسفية، خلقت تعقيدات ومشاكل انسانية واجتماعية من جراء تطبيق سياسة الإحصاء.

ولا تكتمل صورة معاناة هذه الشريحة من المجتمع السوري في وضعه العام ، إلا من خلال المعاينة الحسية الدقيقة ، والمتابعة الشخصية لمن يود التعرف على حالة هؤلاء المواطنين المغبونين .

لقد جاءت نتائج الإحصاء عشوائية وعبثية ، استجابة لقرار شوفيني مسبق بإسقاط الجنسية عن كم معين من المواطنين الأكراد ، ولهذا جاءت النتائج مليئة بالمتناقضات الفاضحة والمفارقات العجيبة تعكس عنصرية مهندسي الإحصاء.

إن تجريد عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد السوريين من جنسيتهم ، وحسب المصادر الحكومية السورية التي قدمت المعلومات لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان في شهر تموز عام ١٩٩٦ ، هو ١٤٢٤٦٥ شخصاً و٧٥ ألف مكتوم

القيد أي رقن قيدهم نهائياً من السجلات كأنهم غير موجودين .

إنه لخرق فاضح للوائح حقوق الإنسان وانتهاك للدستور السوري وقانون الجنسية السوري .

إن المتتبع المحايد لمسألة الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة ، تتوضح لديه تلك النـــزعة التآمرية لا على أبناء الشعب الكردي في سوريا فحسب ، بل على مجمل القضية الوطنية السورية ، وعلى مصالح الشعب السوري العليا.

إن استمرارية الحكومات المتعاقبة على تجاهل الدعوات لحل هذه المسألة ، بل الإمعان في تكريس سلبياتها ، والتفنن بين حين وآخر بإصدار تعليمات وأوامر أشدُ إيلاماً وأكثرشوفينية بحق الكرد عامة ، وحق هذه الشريحة خاصة ، تتعارض كلياً مع كافة المرجعيات والأدبيات الإنسانية العالمية ، والتي أكدها التراث العربي الإسلامي وأدبيات حزب البعث ذاته ، وما جاء على لسان الرئيس الراحل المغفور له حافظ الأسد في مناسبات مختلفة حول حق المواطن وحق الإنسان وحق الطفولة وأهميتها لحماية البلاد وبنائها .

وإذا كانت عبقرية بعضهم قد تفتقت عن أفكار شوفينية لتكرس سياسة وأهداف الإحصاء الاستثنائي ، لا يفوتنا من جانب آخر ذكر مواقف بعض القوى الديمقراطية والتقدمية التي نظرت إلى المسألة الكردية بشكل عام ، ومسألة الإحصاء بشكل خاص برؤية موضوعية جريئة ..

إن سياسة الصمت وغض البصر حيال نتائج الإحصاء – بتصحيح الخطأ برد جنسياتهم إليهم – ، والإمعان بفصل ذلك عن القضايا والمسائل الوطنية في البلاد لاتخدم المصلحة الوطنية العليا ، بل تصب في طاحونة أعداء الوطن والمتربصين بسوريا العريقة بتقاليدها الوطنية والنضالية .

إننا سنواصل العمل والنضال مع كافة الغيورين من أبناء الوطن الشرفاء على تحريك الموضوع ، باتجاه الاقتراب من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق الجميع بدافع الحرص الوطني وترابط قضايا الشعب الكردي السوري مع مجمل القضايا الوطنية العامة ، وفي مقدمتها حل مأساة المواطنين الأكراد الذين جردتهم مؤامرات الانفصاليين الدنيئة على الوحدة الوطنية ، جردتهم من حقهم في الانتماء إلى الوطن والتمتع بحقوقهم والقيام بواجبهم إزاءه .

وليكن شعارنا جميعاً – القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في البلاد– تعزيز الوحدة الوطنية والصمود الوطني في وجه الطامعين ، بتعزيز التضامن الوطني بين المكونات القومية والاجتماعية بلونياتها المختلفة من اجل حماية البلاد واسترداد الحقوق المغتصبة.

ونحن على عكس تشاؤم الشاعر العربي (امرؤ القيس) الذي لم ير في الاصباح نورا .. إذ قال :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل بصبح فما الاصباح منك بامثل .

إنما يملؤنا التفاؤل بأن أجمل الاصباح .. الصباحات القادمة باشراقاتها ، تفيض على ربوع وطننا سوريا بالازدهار والتقدم في ظل تشابك أيدي الخير والعطاء بما يليق بمكانة سوريا وعظمتها إقليمياً وعالمياً .

****

مـــدخـــل : عـــرب وأكـــراد (علاقات تاريخية)

تمتد جذور العلاقات التاريخية بين الشعبين الكردي والعربي إلى عام ١٨ هجرية – إلى عهد خلافة عمر بن الخطاب وقائد جيشه عياض بن غنم ، وتشير الدراسات التاريخية أن الكرد لم يدخلوا الإسلام عنوة وبقوة السيف مجبرين بل دخلوه مختارين ، متفهمين روح الإسلام عن طريق الدعاة ، تخلصاً من ظلم الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية إلى عدل الإسلام ، واندمج الكرد بالمجتمع الإسلامي كعنصر فاعل وإيجابي مؤثر .

فشاركوا العرب وسائر المسلمين في حمل التبعات والمهام الملقاة على عاتقهم في حماية دولة الإسلام ، وبناء صرحها الحضاري والثقافي ، فكانوا جنود فتح وقادتها الميدانيين على كافة الجبهات الجهادية .. وتركوا بصمات واضحة وجلية على صفحات التاريخ الإسلامي ، فكان منهم العبقرية العسكرية مؤسس دولة بني العباس (أبو مسام الخرساني) ، وكان منهم محرر القدس وبطل حطين القائد صلاح الدين الأيوبي .

وشأنهم في مجالات البناء والتقدم الحضاري والثقافي لا يقل عن الشأن العسكري ، فقدموا رجالات لهم مكانتهم في رحاب الثقافة والعلم أمثال : أبو علي القالي صاحب الأمالي ، وأبناء الأثير من جزيرة بوتان ، والمؤرخان : أبي الفداء صاحب حماه وابن خلكان صاحب وفيات الأعيان وأبناء أهل الزمان .

ولا يفوتنا أن نستعرض بعض الهامات في العصر الحديث أمثال عباس محمود العقاد – وأمير الشعراء أحمد شوقي ، ومؤسس المجمع العلمي العربي بدمشق سابقاً ومجمع اللغة عربية لاحقاً الرئيس محمد كرد علي ، والإمام المصلح المتـــنور محمد عبده ، والعائلة التيمورية الأخوان احمد ومحمد وعائشة التيمورية وكذلك أحمد وقاسم أمين والشعراء خير الدين الزركلي، ومعروف الرصافي ، وجميل صدقي الزهاوي من أمراء بابان ، وانتهاء ببلند الحيدري وسليم بركات والقافلة تطول ..

نحن لا نسوق هذه الأسماء اللامعة من باب التباهي أو التفاخر، أومن باب استدرار العطف أو تسجيل المواقف – معاذ الله – من كل ذلك .. ان ما نريد أن نصل إليه ، بل نؤكده هو بقدر ما يكون هنالك مساحة من الحرية يكون هنالك العطاء اللامحدود ، وتلك ظاهرة انسانية عامة ، وليست خاصة بشعب من

الشعوب ، فكل الشعوب تملك طاقات كامنة قابلة لأن تنفجر عندما تتهيأ لها الظروف .

/١٤٠٠/ أربعمائة وألف عام من العيش المشترك بين الشعبين ، لم يتخللها شائبة بمستوى تذكر.. ربط المصير المشترك بينهما برباط من التآخي والوحدة في مواجهة كافة الأخطار، سواء القادمة من الشرق أو الغرب ، فقد كان الكرد دوماً السباقين إلى الدفاع عن حياضه .. ومتأهبين على الدوام للمعارك التي تجري على الثغور الإسلامية الشمالية والشرقية والغربية في ردع عدوان غزوات المغول والتتار، والحملات الصليبية الغربية.

****

وحدة المصير، التلاحم والكفاح في العصر الحديث

وتجلت وحدة المصير المشترك في التلاحم الكفاحي في العصر الحديث في مواجهة النزعة الشوفينية الطورانية .. التي بدأت تمهد السبل لتنفيذ نظريتها الاستعلائية التوركيزم (بتتريك الشعوب غير التركية وصهرها في بوتقة القومية التركية) .

وتجلى أشكال التعاون بين حركة التحرر القومي الكردي العربي بتبادل الرأي ، ودعم المواقف في الداخل وفي المحافل الدولية ، وأتخذ العديد من قادة الكرد من مدن القاهرة ودمشق مراكز عمل سياسي وثقافي وإعلامي ، وشارك العديد من رجالات الكرد في صفوف الحركة التحريرية العربية ايماناً منهم بوحدة المصير تجاه الصلف التركي .

في الربع الأول من القرن الماضي (العشرين) تكونت ملامح الخارطة الجيوسياسية للمنطقة ، إذ تم رسم الحدود بين الدولتين السورية – التركية ، بموجب اتفاقية سيكس- بيكو ، ثم أعلن تبعية السكان لكل من الدولتين حسب الإقامة .. فالساكن أو المقيم شمالي الخط الحديدي يكتسب الجنسية التركية ، أما الساكن جنوب الخط الحديدي يكتسب الجنسية السورية ، وذلك حسب ما جاء في بنود معاهدة لوزان ، وتلك كانت الخطوة الأولى في تاريخ المنطقة كردستانيا ، حيث تم تجزئة الشعب الكردي – حتى إلى مستوى العشيرة والعائلة إلى قسمين، وفُرض الأمر الواقع بتجزئة الأكراد على امتداد الحدود ، حيث يصعب اللقاء إلا في الحلم أو القاء نظرة من بعيد عبر الأسلاك الشائكة ، وعبر الحقول المزروعة بالألغام .. بقلب ملؤها الحسرة والألم .

وهكذ أصبح قسم من الأكراد من التبعية التركية بحكم الإقامة والولادة ، وقسم آخر من التبعية السورية من خلال نفس الواقع، واستقر الوضع كما هو الأمر

الواقع ، ومارس الكرد حياتهم بشكل طبيعي كما كان عليه في السابق متعايشا مع الشعب العربي في كل المناطق .. متجاورين أو متداخلين يجمعهما الشعور بالانتماء إلى الوطن السوري ، ولم يسجل التاريخ الحديث حادثة بحجم تذكر، تعكر صفو العلاقات الأخوية بين الشعبين ، بل كان هنالك تفاهم وتعاون وتبادل في المصالح .

الكل يتحرك بحرية ويتنقل ضمن مناطق الجوار، دون إحساس بالغربة أو خوف من مجهول، فالقبائل الكردية تترك قراها ومزارعها في الربيع مع مواشيها ، وتندفع باتجاه مراعي القبائل العربية ليتشاركا بالماء والكلأ دون أن يعتريها أو يراودها أي خوف أو منع من القبائل العربية ، بل كانت تستقبل من قبل قبائل العربية في مضاربها، ويشاركونها منتجعاتها ومراعيها ومياهها في جو من الأمان والسلام ، لا بل كانت تلك القبائل العربية تعتبر مسؤولة، مسؤولية أخلاقية وأدبية عن أمن وسلامة هؤلاء الأكراد وانعامهم.

وكذلك تنعكس الصورة بعد انتهاء فصل الربيع ، فتندفع القبائل العربية شمالاً لتشارك القبائل الكردية في رعي مخلفات الحصيد ، وتؤمن حاجتها السنوية من الكسوة والمؤن السنوية وتتبضع من أسواق المدن والقرى التي كانت بغالبيتها من الكرد ، ثم تقفل عائدة إلى الجنوب منطقة جبل عبد العزيز والشامية قبل فصل الشتاء القارس.

ومن خلال تلك التداخلات لم يطفوا على سطح العلاقات أي تنازع أو صراح كردي – عربي ذا صبغة قومية تعكر صفوا العلاقات الأخوية ، وإن ظهرت بعض الحالات النادرة من النزاع القبلي ، فلم يكن نزاعاً عربياً – كردياً بقدر ما كانت نزاعات وحروباً قبلية تحالفية ، فتجد في طرفي النزاع تحالف قبلي كردي – عربي في مواجهة تحالف قبلي عربي – كردي آخر..

إذن .. لم يكن لتلك النزاعات أي طابع قومي مطلقاً ، بالرغم من ادراك كل قبيلة أو عشيرة بانتمائها القومي.

****

الأكراد عبر مسيرة الوطن العربي

أ– مرحلة الاستعمار الفرنسي:

لقد تجلت الروح الوطنية السورية لدى الشعب الكردي في التصدي للمستعمر الفرنسي منذ لحظه دخول القوات الفرنسية أرض سوريا بقيادة الجنرال غورو، إذ لم يتخلف الأكراد عن شرف النضال والمقاومة ضد المستعمر الفرنسي في مختلف أماكن تواجده سواء في الداخل أو في المناطق الكردية .

وكان لهم شرف التصدي – للمستعمر الفرنسي – في معركة ميسلون جنباً إلى جنب مع القائد الوطني يوسف العظمة ، وكان لهم دور فعّال ومؤثر في معارك الغوطة ، وأصبح حي الأكراد معقلاً حصيناً من معاقل الثوار، وسجلت الوقائع أسماء العديد من شهداء الكرد الذين سقطوا دفاعاً عن حرية واستقلال سوريا.

ولا يفوتنا هنا دون أن ننوه إلى بعض المظاهر النضالية الباسلة التي خاضها الكرد ضد المستعمر الفرنسي ، جلاءً للغموض لدى من ليس لديهم معرفة تاريخية بذلك من أبناء الشعب السوري ، ورداً على من أعمت العنصرية بصيرتهم عن رؤية الحقيقة ، فإذا تجاوزنا معارك ميسلون والغوطة بدمشق ومشاركة الأكراد فيها ، لا يعدونا إلا أن نذكر بكثير من الاحترام والتقدير ثورة الزعيم الوطني إبراهيم هنانو / تموز١٩٢٠/ التي قادها من قاعدته في جبل الزاوية.. الذي يجهله الكثيرون من الأخوة العرب بأنه كردي ، ثار ضد المستعمر الفرنسي بدافع وطني سوري .. لا قومي كردي أو غير ذلك.

أما في الجزيرة .. حيث الغالبية الكردية في سوريا ، ويتجذر أبناؤها مواطنين سوريين بامتياز أباً عن جدٍ – ولادة وإقامة– فقد تصدى الثوار الأكراد للحملة الفرنسية على الجزيرة ، وكانت موقعة بياندور الشهيرة عام ١٩٢٣ حيث شارك فيها القبائل الكردية (الكاسكيه– والدوركيه– والحاج سليمان) المتواجدة في المنطقة وبمعيتهم /١٦/ مقاتلاً من قبيلة الجوالة (أنور العسكر– قبيلة طي) .

هذا وقد استشهد العديد من أبناء القبائل الكردية في هذه المعركة بعد أن استطاعوا قتل قائد الحملة (روغان) وأوقفوا تقدمهم باتجاه ديريك – عين ديوار.

فبعد سيطرة جيش الاحتلال الفرنسي على الجزيرة ، تفاعل الأكراد مع حركة المقاومة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي ، رغم المحاولات البائسة من المستعمر الفرنسي بتقديم إغراءات قومية للأكراد .. لكن الأكراد .. لم ينجروا إلى أية مساومة من هذا القبيل ، مدركين بحسهم الوطني أن تلك المحاولات ليست إلا لشق الصف الوطني وإثارة التناحر الداخلي ، تجسيداً لشعار(فرق تسد) .. ولكن الأكراد ظلوا مخلصين للقضية الوطنية إدراكا منهم أن المستعمر الفرنسي راحلٌ إن عاجلاً أو أجلاً .. وأن المصير المشترك هو قدر هذا الشعب ، ولا هدف يعلو سوى هدف واحد هو الاستقلال التام والناجز، وأن حقوقهم القومية ستجد طريقها إلى الحل من خلال التفاهم الوطني وعبر الحوارات الديمقراطية ، وقواعد العدل الإنساني .

وانطلاقاً من هذه الرؤية الوطنية شدد الوطنيون الأكراد مقاومتهم للمستعمر الفرنسي بكل الأشكال المتاحة ، وبلغت المقاومة ذروتها في ثورة عامودا عام ١٩٣٧ بقيادة سعيد آغا الدقوري التي أحنقت الفرنسيين ، فصبوا جامَ غضبهم

على عامودا ومناطقها فدفعت بقوات كبيرة تسحبها آلة حربهم من كافة صنوف الأسلحة فتعرضت عامودا وقرى تل حبش وكرميّر وكري موزا وكركُدور وقرى أخرى .. لقصف جوي ومدفعي شديد ، ذهب ضحيتها العديد من الشهداء ، وهدمت المنازل وشرّد الأطفال والنساء والشيوخ من المدينة والقرى والمزارع .. وهكذا رسم الوطنيون الكرد راية التآخي العربي الكردي معمدة بالدم .

ب ــ ما بعد الاستقلال (مرحلة الحكم الوطني) :

ولما تكللت نضالات الشعب السوري بانتزاع الاستقلال وجلاء المحتل الفرنسي عن أرض الوطن ، عمت الفرحة أرجاء الوطن ، وتفاعل الأكراد والعرب وسائر فئات الشعب في عرس جماهيري طافح بمشاعر الوئام ، والتصميم على بناء الوطن على أسس من الحرية والديمقراطية والإخاء والعدل والمساواة والتسامح ، لتكون سوريا واحة الحرية وموئل الأحرار ، ومثلاً يقتدى بها في هذا الشرق ، مع إيمان الكرد النابع عن وعي سياسي واقعي بأن قضيتهم القومية في سوريا ستجد الحل المناسب في إطار موضوعة التآخي والمصير المشترك على مسافة ١٤٠٠ عام كانوا فيها معا متآخين ..

وان الإخوة العرب الذين ناضلوا طويلاً من أجل الحرية ، لا يعقل أن يتنكروا لحرية إخوانهم الذين سقوا شجرة الحرية بالعرق والدم ، وكانوا شركاءهم في البناء والتحرير.

لذلك مارس الأكراد حياتهم اليومية بشكل طبيعي في البلاد ، أسوة بغيرهم من المواطنين دون أن يعتريهم أي إحساس بأي تمييز عنصري يذكر، حتى بداية الخمسينيات من القرن الماضي (العشرين) – اللهم إلا بعض الاستثناءات التي كانت تعكس مزاجية بعض المسؤولين – كان للأكراد شأن في حياة البلاد لا يقل عن شأن الشرائح الأخرى فيها ، اذ لم يتخلفوا عن المشاركة في أي ميدان من ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلا وكان لهم بصمات واضحة .

فعندما تأسس الجيش السوري ساهم العديد من الشباب الأكراد بالانتساب إلى الجيش الوطني ، فأدوا واجبهم تجاه وطنهم سوريا – ضباطاً وجنوداً – فبرز بينهم العديد من الضباط ، نذكر على سبيل المثال قائد الأركان السوري في الخمسينيات توفيق نظام الدين ، والضابط الشهيد ممدوح قره جولي ، كما التحق العديد من الأكراد بالجيش لأداء الخدمة الإلزامية منذ بداية التأسيس عام ١٩٤٧ ، ولكن المفارقة هنا أن بعضا من هؤلاء الذين أدوا خدمتهم بامتياز ، أصبحوا ضحايا الإحصاء الاستثنائي ١٩٦٢ في محافظة الحسكة ومنهم اللواء توفيق نظام الدين بالذات ، وهم مازالوا يحتفظون بوثائقهم منذ أكثر من نصف قرن دليلاً على وطنيتهم وانتمائهم لهذا الوطن .. وتــفنيدا لمزاعم العنصرين سنعرض نماذج منهم لاحقاً ضمن هذا البحث .

ففي عام ١٩٤٨ عندما تأزم الموقف في فلسطين ، وأقدم الصهاينة على احتلال مدن وقرى عربية وطرد أهلها بهدف الاستيطان النهائي وتشكيل الكيان الإسرائيلي ، تداعى العرب للجهاد للتصدي للعدوان ، سارع العديد من شباب الكرد للتطوع في " جيش الإنقاذ " في وحدة عسكرية وتحت أمرة ضابط كردي ، وقاتلوا ببسالة وقدموا شهداء حتى تخضبت روابي فلسطين من جديد بدماء المناضلين الأكراد ، مؤكدين تجسيد شعار الإخاء العربي الكردي الذي رسمه بطل حطين ومحرر القدس صلاح الدين الأيوبي .

كما .. ولعب الأكراد دوراً بارزاً في الحياة السياسية السورية ، فظهر منهم سياسيون وقادة عسكريون لهم تأثيرهم على الحياة السياسية السورية لحماية نهج الحكم الوطني ، فواجه الأكراد بكل إخلاص وتفانٍ المخططات الاستعمارية التي كانت ترمي إلى ربط سوريا بالأحلاف والكتل العسكرية ، وجرها إلى اتفاقيات الدفاع المشترك المشبوهة .

كما .. وشارك الأكراد وسائر القوى الوطنية والتقدمية في مقاومة الأنظمة الديكتاتورية في البلاد من حسني الزعيم وفوزي سلو وحسني البرازي إلى الشيشكلي ، ولم يكن لأصول بعضهم الكردية أي تأثير على موقف الأكراد من الديكتاتورية ، كما شارك الكرد في الحياة البرلمانية بفعالية ، وبرز من البرلمانيين رموز كردية ، كما لعبوا دوراً في الحياة السياسية الحزبية شأن باقي فئات الشعب السوري ، إلا أن بعض الممارسات العنصرية بدأت تذر برأسها شيئاً فشيئاً مع ازدياد نزعة القومية العربية المتطرفة ، وبدأت الحساسيات تثار هنا وهناك من قبل بعض أجهزة الحكم .

أما لماذا بدأت الاستفزازات تزداد ؟!. لأنه لم يرق لبعضهم تلك الصورة أو الممارسة الديمقراطية – والتي كانت تنعكس في قوائم الانتخابات ، والتي كانت تتشكل بعيدة عن روح التعصب ، قائمة انتخابية تتضمن رموزاً عربية وكردية وسريانيه معا في مواجهة قائمة أخرى تتضمن نفس الفئات .

لكن إزاء بروز المظاهر التمييزية ، ومع تسارع التحولات السياسية والفكرية في سوريا ، وتحت تأثير تعاظم الأفكار الاشتراكية والديمقراطية ، وتعاظم حركة التحرر العالمية .. كان الوعي السياسي الكردي يتطور ويتفاعل أيضا بدوره مع التوجهات الديمقراطية والتقدمية في البلاد ، وفي نفس السياق بدأت الأفكار القومية العربية تطرح نفسها بحدية تستفز الأكراد .. بشكل خاص من خلال محاولات طمس الهوية الكردية ، حيث أصبح الأكراد أمام واقع جديد ، إما الذوبان في بوتقة القومية العربية وإلغاء ذاتهم ، أو التصدي لمحاولات الاستحواذ التي تقود إلى تدمير تلك العلاقة التاريخية التي أعطت نموذجاً حضارياً وثقافياً غنياً للمنطقة .

فكانت الإرهاصات الأولى في خلق تنظيم سياسي يعبر عن إرادة ومصالح

الشعب الكردي ، وحماية هويته من الذوبان ، والدفاع عن حقه كمواطن سوري أسوة بأخوته من سائر فئات الشعب السوري .. فكان ميلاد الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا /١٤/ حزيران عام ١٩٥٧م أولى الخطوات الهامة في سبيل درء ذلك.. وكانت من أهم مبادئ الحزب كما جاء في برنامجه السياسي :

١- يعمل الحزب من أجل توسيع الحريات الديمقراطية ، ويأخذ على عاتقة مهمة التعاون مع كافة الشخصيات والأحزاب التقدمية في البلاد .

٢- يناضل الحزب من أجل صيانة الاستقلال الوطني لبلاده سوريا ، وهو في هذا السبيل وباسم أكراد سوريا يعلن موقفه المعادي للاستعمار وأذنابه .

٣- عندما يتحرر بلدنا سوريا من النفوذ الاستعماري ، وتنتهي التدخلات الأجنبية في شؤونه الداخلية ، سيطالب الأكراد بإيجاد وضع خاص لـــ٤٠٠ ألف كردي يعيشون في الجزيرة ، وجبل الأكراد ، وعين العرب ، وذلك من أجل تحقيق حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية في سوريا .

وانطلاقاً من المبادئ تلك ، ناضل الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا من أجل المبادئ والقيم الوطنية عامة بتنسيق مع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الأخرى ، ومساندة النهج الوطني الديمقراطي في سورية المتجسد في مناهضة الإمبريالية العالمية والوقوف في وجه الأحلاف والتكتلات العسكرية التي كانت تتآمر على نهج سوريا المستقل .

ولم يتخلف الأكراد عن المساندة والدعم لكل القضايا العربية والتي تجسدت بشكل واضح وجلي في :

١- تأييد القضايا العربية : كالتضامن مع الشعب المصري عندما اتخذت مصر الخطوة الوطنية في تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، وموقف والتأييد والتعاطف الأخوي مع مقاومة الشعب المصري للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ .

٢- كان للثورة الجزائرية مساحة واسعة في الآثار الأدبية للشباب الأكراد والمساهمة في جمع التبرعات ، وكانت قمة التضحية حريق سينما عامودة الذي أودى بحياة أكثر من/٢٥٠/ تلميذاً ، كانوا يشاهدون عرض فيلم يرصد ريعه لصالح الثورة الجزائرية .

٣- مشاركة الشعب الفلسطيني كفاحه العادل لنيل حقوقه ، وتعمد ذلك بالدم والشهادة في أكثر من موقع ، وما صمود المقاومين المدافعين عن قلعة شقيف حتى الشهادة جميعاً إبان غزو لبنان عام ١٩٨٢ .. الأخير دليل على مصداقية الموقف ، وكان مثار دهشة رئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيغن ، ومما أثار فضوله أكثر حين قام بزيارة القلعة بنفسه ، وتعرف على حقيقة هؤلاء الفدائيين الأبطال الذين أبوا الانسحاب .. وكان ذلك ممكناً لهم .

٤- الحرص الشديد على حماية النهج الوطني الديمقراطي في وطنهم سوريا ، وحمايته من المؤامرات الخارجية ، وتجلى ذلك بانتظام الأكراد في صفوف

المقاومة الشعبية عام ١٩٥٧ إبان الحشود التركية على حدود الوطن الشمالية ، وخاصة في الجزيرة للتصدي لأي عدوان خارجي يستهدف استقلال الوطن .

في هذه المرحلة بدأت أصوات الغلاة من دعاة القومية المتطرفة تتصاعد بنبرات عدوانية تجاه الشعب الكردي .. باختلاق تهم تسيء إلى علاقات التآخي التاريخي بين الشعبين ، وبلغ ذلك الذروة بعد فشل ثورة الشواف في العراق آذار ١٩٥٩ ، بما عكسته التجاذبات السياسية هناك على الشعب الكردي في سوريا سوءا ، فكان العزف على اسطوانة المصطلحات الاستفزازية ، كاتهام الأكراد في سوريا : بالانفصاليين، والشعوبيين، والاسرائيل الثانية... رغم ذلك واجه الأكراد هذه الموجه العنصرية بكثير من الاعتدال وبعد نظر، ولم ينجروا إلى مواقع العداء ضد مصالح الأمة العربية ، بل شددّ الكرد بنضالهم لدحض مزاعم الشوفينية المتطرفة والتركيز على :

١- تعميق مفهوم التآخي العربي-الكردي التاريخي .

٢- النضال من أجل ترسيخ الديمقراطية ، باعتبارها توفر المناخ الأنسب والأصلح لتحقيق العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد دون تمييز.

٣- النضال السياسي السلمي من أجل نيل الشعب الكردي في سوريا لحقوقه القومية ، الثقافية والسياسية ، في إطار النسيج الوطني السوري .. بحيث ينعكس ذلك في تمكين الشعب الكردي ممارسة لغته شفاها وكتابة وممارسة فلكلوره ، وكل مقومات الهوية الكردية.

٤- مشاركة الأكراد سائر فئات الشعب السوري في تحمل مسؤولية القرار السياسي ، وتمثيله في كافة مؤسسات الدولة في المناطق التي يتواجد فيها الأكراد من خلال ممارسته لحقوقه المدنية والسياسية ، وانطلاقاً من المبادئ السالفة الذكر- التفت الجماهير الكردية حول حزبها الطليعي لأنه بات المُعبّر الحقيقي عن ارداته وتطلعاته في نيل حقوقه ضمن إطار وحدة البلاد .

وبشعور من المسؤولية التاريخية تجاه الوطن وتجاه التآخي التاريخي بذل الحزب ومن ورائه الجماهير الكردية كل الجهود الممكنة في المجال السوري لتمتين أواصر الوحدة الوطنية، وتقوية الجبهة الداخلية في وجه الأعداء المتربصين، وصون استقلال البلاد سياسياً واقتصادياً ..الخ .

****

موقف الكرد من حركات التحرر العربية

لقد وقف الأكراد من حركة التحرر العربية وقضايا الأمة العربية، موقف التأييد والمناصرة ، وقد أسلفنا القول في ذلك .. ولكن لابد أن نشير إلى موقف

الأكراد من الحدث الأهم في تاريخ الأمة العربية المعاصر.

الوحدة المصرية السورية:

لقد احترم الأكراد إرادة الشعب العربي في سوريا في نزوعه إلى الوحدة ، للقضاء على عوامل التمزق بين الأقطار العربية ، لذلك بادر الأكراد بحضور مكثف على صناديق الاقتراع في يوم الاستفتاء على قيام الوحدة في ٢١ شباط ١٩٥٨، بالتصويت ايجابا ً(بنعم) للوحدة بين مصر وسوريا ، وكان بين المشاركين في التوقيع على صك الوحدة النائب الكردي ضمن الوفد البرلماني المفاوض من أجل الوحدة / نائب الجزيرة / وكان هو آخر من وقع على صك الانفصال بعد توقيع النواب البعثيين على ذلك .

بعد قيام الوحدة :

بادر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى تقييم الأوضاع الداخلية لدولة الوحدة ، وخصوصاً الاقليم الشمالي لدراسة كافة الإشكاليات الموجودة على الساحة ومعالجتها – ولا يسعنا إلا أن نسجل بأمانة وللتاريخ – أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أولى المشكلة الكردية في سوريا اهتمامه ، وأخذها بعين الاعتبار، وبادر بإرسال مبعوثه الخاص السيد كمال الدين رفعت وزير الدولة إلى دمشق لدراسة وضع الأكراد عن كثب ، وتكوين رؤية مستقلة موضوعية.

وفعلاً أجرى مبعوث الرئيس اتصالاته مع شخصيات كردية ، وتوصل إلى قناعة بضرورة بث إذاعي محدد باللغة الكردية تابعة لإذاعة دمشق ، وكان المرحوم الشاعر " قدري جان *" الاسم المقترح لإدارة قسم اللغة الكردية في الإذاعة ، إلا أن المشروع تعطل بسبب اصطدامه بالعقلية العفلقية بالإقليم الشمالي ، بإثارة أوهام تعششت في مخيلتهم المريضة بالنزعة الفاشية .. تلك الأوهام التي لاتمت إلى الواقع بصلة .

وهكذا وئد المشروع في مهده في دمشق وقتها ، لكن تم إحياؤه بالقاهرة وتم البث باللغة الكردية من القاهرة بادراه الشيخ عمر وجدي وعبدالوهاب الملا ، كما زار معلق صوت العرب المعروف / احمد سعيد / الجزيرة آنذاك بغية التعرف على الأوضاع .

** الشاعر(قدري جان) = (شاعر كردي معروف من شعراء الحداثة، كن يعمل موظفا في وزارة التربية في دمشق) حمزة نويران – المذكرات .*

ثورة ١٤ تموز العراقية عام ١٩٥٨ وتداعياتها:

استقبلت الجماهير الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة والعراق والعالم

العربي بكل قواها التقدمية والوطنية ثورة شعب العراق على الملكية والرجعية بفرح عارم عمت أرجاء الوطن .

وكانت ثورة ١٤ تموز أقوى ضربة موجهة للقوى الاستعمارية والرجعية .. وتم بها تفكيك حلف بغداد الاستعماري أقوى واخطر حلقة من حلقات الطوق الاستعماري في المنطقة ، هذا الحلف الذي كان مصدر ضغط وتآمر على سوريا الديمقراطية وعلى دولة الوحدة فيما بعد .

لكن للأسف لم يلبث أن حدثت إشكاليات داخل قيادة الثورة ، مما أدى إلى اضطرابات داخلية في العراق ، وتوترت الأجواء بين العراق والجمهورية العربية المتحدة .. وحدثت اصطفافات سياسية في العراق ، وقف الأكراد هناك موقف التأييد لسياسية عبد الكريم قاسم. وكان ذلك شأناً داخلياً عراقياً لا شأن لأكراد سوريا بذلك ، إنما الذي حصل أن وجهت السلطات المحلية غضبها تجاه أكراد سوريا محملة إياهم مسؤولية مواقف الكرد في العراق حيث لا يد لهم في ذلك ..

فقد مارست السلطة شتى أنواع التمييز العنصري من ملاحقات واعتقالات لكوادر الحزب الديمقراطي الكرد ي ، وحرضت الجماهير العربية ضد الأكراد، ونعتهم بشتى النعوت مثل .. شعوبيون ، انفصاليون ، عملاء الأجنبي ، يهود ، إسرائيل ثانية.. وبلغ الاضطهاد الجسدي والنفسي ذروته ، حتى أن المواطن الكردي كان يتردد كثيراً لمراجعة دائرة ما لمتابعة أعماله ، خشية استفزازات توجه إليه ، وكثيراً ما حدث أن أهان مسؤولون واداريون مواطنين أكراد... (تكلم العربية .. اقطع لسانك الأعوج وتكلم العربية ..) خاصة إذا كان مواطناً أمياً لايعرف العربية .

ذلك الظرف جاء بفرصة ذهبية للوصوليين والنفعيين من جهاز السلطة الذين لا يربطهم بالوطن سوى مصالحهم الأنانية الضيقة ، فاعتمد هؤلاء على جيش من العملاء السريين والمخبرين.. الذين لم يكن في مصلحتهم أبداً نقل الحقيقة إلى القيادة .. بل كرسوا جهدهم بنقل وقائع مزيفة عن الخطر المزعوم على أمن الدولة ، هذا الخطر الذي لم يكن له أي وجود إلا في مخيلتهم المريضة ، كل ذلك أدى إلى خلق فهم ضبابي مشوش لدى قيادة الدولة بعيداً عن جوهر القضية الكردية وبعدها الديمقراطي الوطني ، وسلكت السلطة تجاه الأكراد سياسية عنصرية شوفينية بإتباع سياسية القمع والملاحقة والاعتقال ، وتصاعدت الممارسات الإرهابية في سائر المناطق الكردية ، ووصلت إلى حد فرض منع التجول في بعض القرى لساعات محدودة من الليل .

وقد أورد الدكتور نور الدين ظاظا رئيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا آنذاك العديد من هذه الممارسات في مذكرة قدمها إلى محكمة أمن الدولة العليا ، إبان اعتقاله مع آخرين في سجن مزه العسكري ، وبناء على طلبها في

الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٣١ لمحاكمة المعتقليين السياسيين الأكراد .

بعد مقدمة طويلة يقول د. نورالدين ظاظا : ولي أن اذكر، عقب زيارة سيادة الرئيس جمال عبد الناصر للسودان الشقيق ، جاء في البيان المشترك الذي صدر عن الرئيسين العربيين ما يلي بالحرف الواحد :

– (استنكار كل سياسة ترمي لإذلال الشعوب واستعبادها، وتنقص من كرامة الإنسان بسبب اللون والجنس والعقيدة) .

إن الواقع الموضوعي الملموس للشعب الكردي في الإقليم الشمالي مع وجود تلك المواثيق والبيانات التي صدرت وتصدر من هيئات ومؤتمرات دولية وشعبية .. تلك التي تكون الجمهورية العربية المتحدة عضواً أو طرفاً فيها ، تجعل من حقوق الشعب الكردي اللغوية وما عليها حقوقاً مشروعة وطبيعية للأكراد في الجمهورية العربية المتحدة .. ولا يمكن التغاضي عنها أو إنكارها.

إن سياسية طمس هذه الحقوق وسياسة صهر ودمج وتغريب الأكراد بشتى الوسائل تولد السياسة العنصرية بالضرورة .. وهذه السياسة سبب كل عوامل التفرقة التي سأورد بعض وقائعها.

– وقد أورد الدكتور نور الدين ظاظا حوالي/٢٥/ واقعة مورست فيها سياسة التمييز العنصري منها: –

١– عدم الاعتراف بوجود كيان للشعب الكردي في الإقليم الشمالي وبفتح المجال أمام بعض الموظفين ، خصوصاً التنفيذيين بتوجيه عبارات مثل شعوبي ، كردي خائن ، يهودي .. إلى المواطنين الأكراد دون رادع ، ووصلت هذه العبارات حتى إلى الصحف اللبنانية . فنرجو مراجعة الصحف التي كانت تصل إلى الإقليم الشمالي عام ١٩٥٨ وكذلك الصحف المصرية والسورية .

٢– في ديريك /المالكية يستوقف الشخص في سوق البلدة ويسال أنت كردي أم مسيحي ؟ ، طبعاً من قبيل الاستفزاز، فإذا قال أنا كردي يضرب ويهان وربما يوقف في السجن .. أرجو الاستزادة من الأضناء أحمد إبراهيم وعبد القادر كوري .

٣– في المناطق الكردية تقوم السلطات بتغيير الأسماء الكردية إلى أسماء عربية ، ومن المعلوم بأنه هنا في الإقليم الشمالي قرى ومدناً لا تعد ولاتحصى ذات أسماء غير عربية .. أمثال دوما، زبداني، بلودان ، حرستا .. الخ .

٤– الأعمال الاستفزازية التي قام بها مدير ناحية الدرباسية منها توقيف مواطن ، لأنه لبس العمامة الكردية وهدده إن عاد إلى لبسها .

٥ – في دوائر النفوس ومخافر الشرطة يمنع ويهان كل من يتقدم بأوراق تسجيل أولاده بأسماء كردية .

٦– كتبت جريدة الطليعة التي تصدر في الإقليم الشمالي في عنوانها الرئيسي مقالاً بعنوان (الأخوة العربية الكردية) ، فكان من نتيجة ذلك إغلاق الجريدة

وجلب صاحبها إلى الدوائر المسؤولة، وسؤاله عن سبب كتابة ذلك – ربما كان هنالك أسباب أخرى لإغلاق الجريدة – ولكن هذا العنوان كان السبب الرئيسي للإغلاق .

٧- عدم السماح بممارسة الحقوق اللغوية والثقافية للأكراد ، وينتج عن ذلك كثير من حوادث مصادرة الكتب والمطبوعات وتوقيف الأشخاص .

أ- عام /١٩٥٥/ صودرت كتب ألف باء كردية من عثمان صبري وبالرغم من محاولاته العديدة ومراجعة رئيس الحكومة آنذاك دون فائدة .

ب- صودرت دواوين الشاعر الكردي (جكرخوين) الكردية عدة مرات ، إضافة إلى مصادرة كتابه أمثال كردية صودرت في المطبعة عام ١٩٥٨.

الخ.ام ١٩٥٧ تم إيقاف أحد المواطنين من قبل رجال الشعبة الثانية لحيازته كتاباً باللغة الكردية يبحث عن الأكراد ، وسيق إلى دير الزور ثم إلى دمشق ..

الخ .. ثم يستطرد الدكتور نور الدين إن سياسة التمييز العنصري المتبعة ، تدفع ببعض المسؤولين للقيام بأعمال تجاه الأكراد تمسهم في كرامتهم الوطنية ، وتشعرهم بأنهم أناس غرباء وغير موثوقين ..

ويذكر بعضا من هذه الأعمال : في السنتين الأخيرتين سُرح كثير من الموظفين الأكراد ، وخاصة المعلمون والعسكريون دون مبرر سوى أنهم أكراد ، وأيضاً قد حرم المواطنون الأكراد من التسجيل في المعاهد مثل دور المعلمين والبعثات الحكومية ومدارس الشرطة والكلية العسكرية ، إلا عددا قليلا يعدون على أصابع اليد الواحدة دون مبررات قانونية .

واخيراً تم جمع أسلحة المقاومة الشعبية من الأكراد فقط .

هذا وقد وجه الدكتور نور الدين ظاظا مذكرة إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، يلفت نظره إلى ضرورة أخذ وضع الشعب الكردي في الإقليم الشمالي بعين الاعتبار ، وطلب الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي وحقوقه القومية.

هكذا واصلت السلطة سياستها العنصرية حتى وصل معاناة الإنسان الكردي من الضغط النفسي أعلى درجاته ، ينام وهو في حلم مرعب مما قد يواجهه في صباح الغد ، ناهيك عن الأسطوانة الدائرة دون توقف يومياً بالقول : كردي ، انفصالي ، يهودي ، إسرائيل ثانية ، شيوعي احمر.. الخ . واتخذت كل الإجراءات السلبية تحت يافطة خطر على أمن الدولة أو وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

****

مرحلة حكم الانفصال وقصة الإحصاء الاستثنائي

استمر الحال كما ذكر حتى وقع الانفصال يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١، وإعلان تشكيل حكومة انتقالية تدعي السير على نهج الديمقراطية .

إلا أن الأمر سرعان ما انكشف على عكس ما توقعه كل الديمقراطيين في البلاد ، فحكومة الانفصال المهزوزة لم تستطع تثبيت الأوضاع في البلاد .. وهنا انبرت حكومة الانفصال باختلاق أكاذيب ومزاعم لامتصاص غضب القوميين العرب من ناصريين وبعثيين بإيهامهم بخطر مزعوم من قبل الأكراد على البلاد ، وبلغ حقدهم تجاه الأكراد خلال وبعد الانتخابات النيابية عام ١٩٦٢، فلما أحست حكومة الانفصال بالتفاف الجماهير الكردية حول مرشحيها ، وأن إمكانية وصولهم البرلمان محتم ، لجأت إلى العنف بتوقيف المرشحين – الدكتور نور الدين ظاظا والشيخ محمد عيسى – ولما واصل الناخبون الأكراد توافدهم إلى صناديق الاقتراح بكثافة ، أصيبت السلطة بالرعب والقلق ، فلجأت إلى توقيف العشرات من وكلاء المرشحين والى قمع الناخبين ، لفرض النتائج المرسومة من قبل السلطة .

وبعد الانتخابات لجأت سلطة الانفصال إلى توجيه أنظار القوميين إلى خطر موهوم ، فأثارت زوبعة إعلامية عبر الصحف المحلية مثل القبس – الفيحاء – الدنيا وغيرها ، بتلفيق أنباء كاذبة ومثيرة للمشاعر القومية العربية بلغت ذروتها على لسان وزير خارجية الانفصال اسعد محاسن بتصريحات كانت قمة في التضليل ، (١) (*أضواء على الحركة الكردية في سوريا – عبد الحميد درويش.*) حيث قام بجولة واسعة في أوربا لايهام الرأي العام الأوربي بالخطر الكردي المزعوم تمهيداً لتطبيق مشاريع عنصرية ترمي إلى تهجير الأكراد من مناطق سكناهم ، أرض الآباء والأجداد وتطبيق سياسة تعريب الجزيرة .

المثقفون الأكراد يردون على مزاعم الانفصال:

إن الحملة الظالمة التي قادتها حكومة الانفصال ضد الأكراد كانت شديدة الوقع على كل فئات الشعب الكردي ، فبادر المثقفون الكرد والمعنيون بأمور السياسة بالرد على تلك الحملات الظالمة لدحض مزاعمهم التي لاتخدم سوى أعداء الوطن ، إذ فتحت جريدة الصرخة صفحاتها لنشر مقالات توضح للرأي العام العربي زيف ادعاءات السلطة وتفند مزاعم الشوفينية ، وتؤكد على وطنية الأكراد وإخلاصهم لوطنهم سورية ، وحرصهم على سلامة واستقلال البلاد.

وكان آخر مقال تنشره الجريدة مقال للسيد عبد الحميد درويش ، حيث نشرت الجريدة بالمقابل مقالاً لأحد أزلام السلطة قائلاً : أما آن الوقت لإسكات هذا

الشعوبي النزق.. ؟! ، ثم اعتذرت الجريدة عن نشر أي مقال جديد بهذا الشأن – صراحة خشية إغلاق الجريدة إن عاودت نشر مقالات أخرى بهذا الموضوع – وكان الشاعر الكردي قدري جان قد نشر مقالاً يشرح الأجواء التي خلقتها الحكومة التركية تمهيداً لإلحاق لواء الاسكندرون بتركيا شبيهً بأجواء التي أثارتها حكومة الانفصال .

إن ما أثارته حكومة الانفصال من مخاوف كاذبة حول التسلل الكردي المزعوم ، إن هو إلا تغطية عما كان يحاك من مؤامرات منسقة مع العراق ، وصرف الأنظار عما جرى في لقاءات الرطبة بين الحكومتين ، فعندما فاحت رائحة تلك المباحثات لجأت إلى إثارة موضوع التسلل الكردي لصرف الأنظار إلى خطر مزعوم قادم من الخارج.. *(١) . *حمزة نويران عضو مؤسس للبارتي الديمقراطي في سوريا (المذكرات) .*

وإزاء ما روجته حكومة الانفصال من ادعاءات باطلة ، وجه المعتقلون السياسيون في سجن القامشلي مذكرة احتجاج إلى قائد موقع منطقة القامشلي اللواء فرحان جرمقاني ، تحمله مسؤولية ما تخطط له حكومة الانفصال ، وبعض الأوساط الحاقدة في الجزيرة ، فبحكم كونه قائداً للموقع ، فلاشك – إن ما يجري على الحدود يقع تحت مسؤوليته ، وعليه أن يعلن ذلك سلباً أو إيجاباً ، فكان ذلك مثار خلاف عميق بينه وبين محافظ الحسكة العنصري سعيد السيد الذي كان وراء تنظيم تلك الأباطيل وترويجها ، بتجنيده حفنة من زعماء العشائر عرباً وكرداً ، وتوجيههم إلى دمشق لتحريض السلطة العليا باتخاذ المزيد من الضغط على الأكراد ، وخاصة السياسيين منهم إذ نشروا استنكاراً ضد المعتقلين السياسيين تحت عنوان : (اضربوهم بيد من حديد)(٢)*١+٢ حمزة نويران عضو مؤسس للبارتي الديمقراطي في سوريا (المذكرات) .*

استدعت الحكومة المركزية في دمشق قائد الموقع اللواء فرحان جرمقاني ومحافظ الحسكة سعيد السيد لحسم الخلاف بينهما ، وتم ذلك بنقل المحافظ من الحسكة تسوية للخلاف .

أما ما حدث حقيقة .. إن كان ما نسميه تسللاً عبر الحدود فكان التسلل المعاكس باتجاه تركيا حيث صدف أن فتحت بوابات الحدود في القامشلي والدرباسية وأماكن أخرى على خلفية انسانية بالسماح للقاء الأهل والأقارب على طرفي الحدود بمناسبة عيد الأضحى عام ١٩٦٢.. فعلاً عَبَر الناس الحدود لمدة يوم كامل دون سؤال وجواب ، وكان ذلك موضع استغراب الناس لأنه لم يسبق أن عُومل المواطنين الكرد بهذه الأريحية ، لكن اليوم الثاني كشف عن السر الخطير في ذلك ، بعد أن فوجئ الناس برحيل عائلات يهودية كاملة من مدينة القامشلي وقراها .. حملوا معهم ما خف حمله وتركوا وراءهم ما ثقل من أراضٍ ودور وسوائم .

هكذا تحولات القضية المركزية من تحرير فلسطين إلى تحرير الجزيرة وحمايتها من خطر مزعوم ، أما ما هي دوافع حكومة الانفصال وراء إثارة زوبعة التسلل الكردي ..؟ فـبتـقديرنا تكمن الدوافع لتحقيق ثلاث غايات أو أهداف :

١- إن ما أثير من ضجيج حول التسلل الكردي المزعوم ما كان إلا للتغطية على مؤامرة ترحيل يهود القامشلي وقراها إلى إسرائيل عبر تركيا .

٢- صرف أنظار القوميين العرب من ناصريين وبعثيين عن الحكم ، وتخفيف الضغط على السلطة ، ووضعهم أمام مسؤولية تاريخية مزعومة .

٣- الالتفاف على التدابير التقدمية في البلاد التي أنجزت في عهد الوحدة .

هكذا مهدت حكومة الانفصال الأجواء لتمرير مشاريع عنصرية ترمي إلى تهجير الأكراد ، وتعريب المناطق الكردية فأقدمت على تنفيذ العديد من الإجراءات الاستثنائية التي شملت جميع النواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبدأت المضايقات وإثارة النعرات العنصرية ، حتى بلغت الذروة بإصدارها المرسوم التشريعي رقم/٩٣/ تاريخ ١٩٦٢/٨/٢٨ القاضي بإجراء إحصاء سكاني استثنائي في محافظة الحسكة دون غيرها من المحافظات ، وكان هذا المرسوم هو أخطر وأشأم المشاريع العنصرية التي تكرس سياسة التطهير العرقي (الفصل العنصري) .

و.. بتاريخ ٥ تشرين أول عام ١٩٦٢ أجري الإحصاء الاستثنائي الجائر تنفيذاً للمرسوم التشريعي السالف الذكر، وهكذا نام الناس في تلك الليلة مواطنون سوريون ، وفاقوا على صباح مشؤوم مجردين من جنسيتهم السورية .

فمن الوجهة القانونية من لا جنسية له فهو غير موجود ، وعلى ذلك حكم بالإعدام على ١٢٠ ألف كردي ، وصل تعدادهم اليوم إلى أكثر من ٢٠٠ ألف ، أو/١٤٢٤٦٥/ حسب مصادر الحكومة السورية التي قدمت الرقم لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان قسم الشرق الأوسط في الحادي عشر من شهر أيلول عام ١٩٩٦و ٧٥ ألف مكتوم (رقن قيدهم من السجلات) .

وواصلت حكومة الانفصال وأجهزتها القمعية بملاحقات واعتقالات واضطهادات أكثر ضراوة مما كان في عهد الوحدة ، لا بل تفتقت عقلية الانفصاليين بترتيب مؤامرات للإيقاع بالأبرياء واتهامهم بشتى الاتهامات ، إذ لكل حادثة قصة أغرب من الخيال .

في واحدة منها تم إنزال العلم السوري في إحدى المدارس، وكتبت على الجدران شعارات مختلفة ضد الانفصال ومنها شعارات قومية كردية.فلجأت سلطات الانفصال باعتقال مجموعة من طلبة المدرسة الإعدادية وتعريضهم لأشد أنواع العذاب ، وهم ينكرون ما ينسب إليهم في الوقت الذي كانت إذاعة صوت العرب بالقاهرة تعتز بأعلى صوتها وتمجد بالأبطال الذين أنزلوا العلم السوري

علم الانفصال في مدينة عامودة ، ولتبرير أفعالها الإرهابية كانت توجه الوفود للمطالبة بضرب هؤلاء بيد من حديد استمر الحال هكذا إلى حين وقع ٨ آذار ١٩٦٣ .

مرحلة ٨ آذار ١٩٦٣:

في ٨ شباط ١٩٦٣ وقع انقلاب في العراق أزاح حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، وجاء بالقوميين العرب إلى الحكم من بعثيين وناصريين وغيرهم ، وكان بين الحكومات العراقية والحركة الكردية تجاذبات وصلت إلى حد المواجهات المسلحة .

وبعد شهر من ذلك الحدث قامت حركة مشابهة في ٨ آذار ١٩٦٣ في سوريا جاءت بالقوى القومية إلى سدة الحكم من الناصريين والبعثيين ، أي بعد الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة بأربعة اشهر ، وكان المأمول أن تلغي القيادة الجديدة كافة الإجراءات الاستثنائية ذات الصبغة الشوفينية .. انطلاقاً من أن انتصار الاشتراكية في سوريا كفيلة بحل المسالة الكردية حلاً عادلاً ، وأن السلطة الجديدة بصفتها التقدمية ستكون عامل جمع لوحدة الصف الوطني .

لكن للأسف لم تلبث السلطة الجديدة أن أمعنت بشكل سافر تطبيق سياسية التمييز العنصري ، وجاوزت حكومة الانفصال أشواطاً ، بوضع برامج وخطط لا تقل خطورة عن تلك البرامج التي أفرزت سياسة لا يمكن أن توصف إلا بأنها نوع من سياسة التطهير العرقي ، وتهدف إلى اقتلاع المواطنين الأكراد من جذورهم والقضاء على هويتهم القومية ، لغاية موهومة وبادعاءات ملفقة : تشكيل دولة انفصالية عن سوريا تارة ، أو إلحاق جزء من أرض الوطن بدولة أخرى .. وإلى ما هنالك من اسطوانات الدعاية المغرضة .

لهذا لم يــبقَ أمام الأكراد / حسب ما جاء في المادة /١١/ من المبادئ العامة المنطلقات النظرية لحزب البعث / ، إلا طريق واحد ليعيشوا في سوريا .. فأما ان يتخلى الكردي عن هويته القومية ، ويرتدي لبوساً مزيفاً بادعاء العروبة ، وينفصل عن كتلته البشرية وعن (المجتمع الكردي) ، والا فلا .. ولطالما أن الأكراد اعتبروا باطلا تكتلاً عنصرياً كونه يطالب بحقوقه المشروعة في الوجود ليس إلا .. وكان أخطر المشاريع العنصرية التي طرحت آنذاك ، ما قام به الملازم الأول محمد طلب هلال – رئيس الشعبة السياسية بالحسكة عام ١٩٦٣ ، بإعداد دراسة ديموجيوغرافية ، والتي عنونها بما سماه (دراسة عن محافظة الجزيرة – من النواحي القومية الاجتماعية والسياسية) .

الحقيقة إن ما سماه الضابط المذكور دراسة ، لا يعدو أن يكون تقريراً فيها جملة مقترحات وتوصيات .. دونه كل قوانين النفي والإبعاد التي أقرها – فيما سبق – المجلس التشريعي الطوراني في عهد الكماليزم في تركيا ١٥ تشرين

الأول عام١٩٣٢ ، ومن المؤسف أن يلعب ضابط صغير بهذا المستوى بمصير الشعب والمجتمع كل هذه المدة الطويلة ، – وللذكرى .. إن الذكرى تنفع المؤمنين – ننقل مقترحات هذا الرجل القومي جداً ! بتفاصيلها ، مقارناً ذلك بقانون النفي والإبعاد الطوراني ، والشبيه بالمشاريع الصهيونية في فلسطين ، ومدى إساءة مثل هذه المشاريع للمصلحة الوطنية السورية خاصة والقضايا العربية عامة .

في المقدمة : ينفث كل حقده الدفين على الأكراد ، كأنهم راس بلاء الأمة العربية ، كأنما الكرد اغتصبوا فلسطين وجزؤوا الوطن العربي ، وجاؤوا بالمستعمرين ، نعم .. نسي البطل– طلب هلال– كل أعداء الأمة العربية وخلق من اصدق أصدقاء العرب أعداء .

إذ يقول : ليس هناك شعب بمعنى الشعب (الكردي) ، ولا أمة بمعنى الأمة الكردية ، ليس هنالك سلالة صافية بمعناها العرقي .

ثم ينتقل لوصف اللغة الكردية :

" إذا عدنا إلى تلك اللغة لوجدنا ليس لها مقومات اللغة – لسنا بواجدين ابداً لغة اسمها اللغة الكردية .. وإذا وجدنا من ينكر ذلك فمرده إلى الاستعمار.. ليست لهم لغة بالأصل إلا لهجات خاصة كلغة (النور)– وكل من ينكر ذلك تدفعه المصالح أولاً والحقد للعرب ثانياً ".

– كم هو حاقد .. وكم هو بعيد عن منطق العلم والمعرفة ، لذا من الجدير أن يرد على ترهاته عالم لغات عربي وعالم أجناس ومؤرخ عربي .. فالسيد محمد طلب هلال معجب جداً بالشوفينية الطورانية والنزعة الصهيونية ، فهما المثل الأعلى له في سياسة التطهير العرقي .

حيث يقول: فالمنطقة كلها – كما علمنا في تركيا والعراق وسوريا بل وحتى في ايران ــ ملتحمة مع بعضها على طول الحدود ، وعلينا استغلال موقف تركيا الآن لأنه قد يتغير في المستقبل وفق أهواء السياسة الاستعمارية ، حيث هم الآن يهجرون كل عنصر خطر إلى داخل البلاد:–/ طبعاً يقصد بالعنصر الخطر من يؤمن بكرديته وهويته الكردية /.

لذا فإننا نقترح :

١– أن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير مع التوزيع في الداخل ، ومع ملاحظة عناصر الخطر اولاً فأول ، ولاباس ان تكون الخطة ثنائية أو ثلاثية السنين ، تبدأ بالعناصر الخطرة لتنتهي إلى العناصر الأقل خطورة .. وهكذا.

٢– سياسة التجهيل: أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة .

/– لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ وقوي ، المطلوب هو التعريب عن طريق التعليم – ولما لم يتحقق له ذلك اقترحَ إغلاق المدارس

وإتباع سياسة التجهيل في المناطق الكردي-/.
٣- إن الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية .
/- كان الأجدر به أن يقدم نماذج من ثبوتيات انتماء هؤلاء إلى الجنسية التركية برهاناً على نظريته ، خاصة وانه ضابط أمن الدولة وله اليد الطولى في تحصيل ما يريد -/.
- ويتابع قائلاً: فلا بد من تصحيح السجلات المدنية وهذا يجري الآن ./ - يشير بذلك إلى النظر في سجلات الإحصاء الاستثنائي الخاص بمحافظة الحسكة الذي اجري بتاريخ /٥/ تشرين الأول ١٩٦٢ -/.
- ويتابع قائلاً: إنما نطلب أن يترتب على ذلك إجلاء كل من لم تثبت جنسيته ، وتسليمه إلى الدولة التابع لها ./ -يقصد هنا تركيا -/ أضف إلى ذلك يجب أن يدرس من تثبت جنسيته دراسة أيضا معقولة ، وملاحظة كيفية كسب الجنسية ، لأن الجنسية لا تكتسب إلا بمرسوم جمهوري ، فكل جنسية ليست بمرسوم يجب أن تناقش .. تبقي من تبقي - أي الأقل خطراً ، أو تنزع من تنزع عنه الجنسية ، لنعيده بالتالي إلى وطنه.
ثم هنالك تنازع الجنسيات فانك تجد أحدهم يحمل جنسيتين في آن واحد أو قل ثلاث / - لاندري ما الذي منع هذا الفقيه القانوني من عرض نماذج من حملة جنسيات متعددة) .
- ويتابع قائلاً : فلابد والحالة هذه أن يعاد إلى جنسيته الأولى ، وعلى كل حال فالمهم ما يترتب على ذلك الإحصاء والتدقيق من أعمال حيث يجب أن نقوم فوراً بعمليات الإجلاء .
٤- سد باب العمل : لابد لنا أيضاً مساهمة في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد حتى نجعلهم في وضع أولاً غير قادر على التحرك ، وثانياً في وضع غير المستقر المستعد للرحيل في أية لحظة ، وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة بأن لا يؤجر ولا يملك أكراداً ، والعناصر العربية كثيرة وموفورة بحمد الله.
٥- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة على الأكراد بتهيئة العناصر العربية أولاً لحساب ما ، وخلخلة وضع الأكراد ثانياً بحيث يجعلهم في وضع قلق وغير مستقر .
/- ما عرف التاريخ شخصاً يملك الحد الأدنى من الحس الوطني ، يدفع بمجتمعه إلى حالة المواجهة والتصادم ، ويعرض أمن وسلامة الوطن إلى خطر .. هكذا خطة لا تخرج إلا من جمجمة أعداء الوطن -/.
٦- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد ، وإرسال مشايخ بخطة مرسومة عرباً أقحاحاً /- يعني هنالك عرب مشكوك بعروبتهم أيضا في نظر

العروبي محمد طلب هلال ، وهذه الشكوك تتكرر في مواضيع أخرى-/ أو نقلهم – أي مشايخ الأكراد- إلى الداخل بدلاً من تعينهم أئمة في المساجد

/- في أي زمان ومكان لا يخلو الأمر من النفعيين والوصوليين يبيعون أنفسهم للشيطان لقاء منافع خسيسة لاتشرف الإنسان-/ لأن مجالسهم ليست دينية أبداً ، وبدقة العبارة مجالس كردية ، فهم لدى دعوتهم إلينا لايرسلون برقيات ضد البارزاني إنما يرسلون ضد سفك دماء المسلمين .

/- وأي قول هذا القول – .يترك الرأي والنظر لعلماء الدين والإسلام الأجلاء -/.

٧- ضرب الأكراد في بعضهم ، وهذا سهل وقد يكون ميسوراً بإثارة من يدعون منهم بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطيرة منهم ، كما يكشف هذا العمل أوراق من يدعون بأنهم عرب.

٨- إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود ، فهم حصن المستقبل ورقابة بنفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم ، ونقترح أن تكون هذه العناصر من شمر .. لأنهم أولاً أفقر القبائل ، وثانياً مضمونين قومياً مئة بالمئة .

/- عجباً أليست القبائل العربية الأخرى عربية مئة بالمئة؟ بالتأكيد قبيلة طي أحفاد حاتم الطائي وهم أرومة الشمر، هم الأصل وشمر فرع ، وقبيلة الجبور أحفاد قبائل الزبيد اليمنية ، والشرابيين والحَرْب أعرق عروبة من محمد طلب هلال .. لكن المسألة ليست في عروبتهم ، إنما المسألة أن محمد طلب هلال فشل في جر هذه القبائل العريقة إلى نزعات تحفر عميقاً في صرح تلك العلاقات التاريخية الأخوية الطويلة بين تلك القبائل ، والقبائل الكردية التي تقاسمت قبضة عشب وجرعة ماء ، وحتى قبيلة الشمر لم تكن لتنجر إلى مشاريعه ، لأن دعي العروبة يلزمه الكثير حتى يفهم القيم القبلية النبيلة، عدا ما بين هذه القبائل والأكراد من أواصر المصاهرة وعلاقات الزواج ، ولكن المؤسف تحقق حلمه بذلك عندما طبقت الدولة مشروع الحزام العربي بإسكان مواطنين من محافظة حلب والرقة /العرب/ في قرى الأكراد على امتداد مساحة بطول ٣٧٥كم وعرض يتراوح بين /١٠ –١٥/ كم -/ .

٩- جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة ، بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد – وفق ما ترسم الدولة من خطة .

/- استراتيجي جيد يريد صرف الجهد العسكري وإبعاده عن خط المواجهة ، اتجاه الضربة الرئيسية للعدو إلى اتجاه صديق -/ .

١٠- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي .. على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية

على الحدود تماماً.
-/ لا تعليق. الكلام يعبر عن ذات صاحبه .
١١- عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بان يمارس حق الانتخابات والترشيح في المناطق المذكورة .
١٢- منع إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية- عدا الجنسية العربية ..الخ.
/- يبدو أن هذه المقترحات ليست كافية ، والظاهر أن كل تلك المقترحات لم ترو غليله ، فقد كان يتمنى من أعماقه لو كان بالإمكان إبادة هذا الشعب بسلاح التدمير الشامل والتخلص منه نهائياً -/ .
يتابع: بل أردنا منها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة لتؤخذ للذكرى بعين الاعتبار.
وللوقوف على حقيقة أن الفاشيين من طينة واحدة أينما كانوا ، فسوف نعرض بعض الأقوال المؤذية التي صاغتها العقلية التركية تجاه الشعوب الأخرى ، فقد قالوا في العرب :
- (عرب بيس ملت ، عرب أكلي) العرب شعب خسيس وقذر.
- (عرب جنكه سي) العرب ثرثارون نور.
- (عرب هيج أولماز) العربي لا يساوي شيئاً ، وإن بغلاً تركياً يساوي مئة نبي عربي ..
تلك هي العقلية النازية التي تنظر للآخرين نظرة دونية ، ومن هنا فلا غرابة في تطابق نسخة محمد طلب هلال مع قانون النفي والإبعاد والتشتت التركي الذي نعرضه هنا فقط للمقارنة والاستئناس .

قانون النفي والإبعاد التركي :
أعد الاتحاديون خلال الحرب العالمية الأولى قانوناً للإبعاد والتشتت ، وألزموا السلطان محمد رشاد بتوقيعه ، مؤلفاً من عشرات المواد والذي يقضي بنفي الأكراد من بلادهم بالقوة .. وبمقتضى ذلك طُرد الأكراد من منازلهم ، وأجبروا على التوجه نحو الأقاليم التركية حسب خطة ، بحيث يتم توزيعهم في القرى التركية بنسبة لاتتجاوز ٥ % من عدد سكان الأكراد .
ثم تلا ذلك قانون الأبعاد والنفي الصادر في ٥ أيار ١٩٣٢ ، وبموجب هذا القانون يكلف وزير الداخلية بموازنة كثافة السكان حسب معيار الثقافة التركية .. وبناء على ذلك قسم البلاد إلى أربع مناطق.
- **المناطق رقم/١/** هي المناطق الكردية التي يريدون زيادة كثافة السكان ذوي الثقافة التركية فيها ، حيث يتم نقل أتراك إلى المناطق الكردية ، كما هي حالة نقل المغمورين (عرب حلب والرقة) إلى الحزام العربي في شمال محافظة

الحسكة .

– **المناطق رقم/٢/** هي المناطق التركية التي يجب أن ينقل إليها من عليهم الاندماج بالثقافة التركية (هم الأكراد بالطبع) .

– **المناطق رقم/٣/** هي المناطق الكردية التي سيجلى منها الأكراد ويحل محلهم الأتراك .

– **المناطق رقم/٤/** الأراضي التي يتم إخلاؤها لصعوبة الإسكان فيها خاصة السكان الغرباء عنها (الأتراك) وهذه أراضي كردستان الصعبة المناخ .. يتم تفريغها كاملة كحزام أمني .

وحدد القانون جملة مبادئ عامة لتطبيق المشروع ، وسيكون لوزير الداخلية الصلاحيات بقرار من مجلس الوزراء بتثبيت التجمعات ، وخاصة دمج أتراك الجبال – هكذا يسمون الأكراد بالثقافة التركية –، إلا إذا أعطت تطبيق أي مادة نتائج عكسية .. فسيتم تغييرها .

تبنت الحكومة الكمالية في بداية ثورتها زيادة عدد المدارس في المناطق الكردية لنشر اللغة التركية بين الأكراد ، وصهرهم في بوتقة الطورانيزم .. ولكن لما جاءت النتائج عكسية .. وليس كما كانوا يأملون ، غيّرت حكومة أنقرة مخططها التعليمي في كردستان ، فبحسب الإحصاءات الرسمية لوزارة الثقافة العامة في أنقرة – حينذاك – بلغ عدد طلاب الأقاليم التركية حوالي ٣٣% من السكان ، بينما لم يبلغ عدد طلاب الأقاليم الكردية ٢,٥ % من السكان .

المرجع : محمد خليل أمير – علاقة الأكراد بمذابح الأرمن .

إن ما تقدم من كلام إن هو إلا توضيح للظروف التي مهدت لأجراء هذا الإحصاء الجائر ، وهو التقاء القوى المتربصة بسوريا للانقضاض عليها ، وإجهاض مقاومتها للأحلاف العسكرية ، وعرقلة انجاز مهام تحررها الوطني الديمقراطي .. مع هم الانفصاليين في البحث عما يشغل الرأي العام السوري عن قضاياه الأساسية ، وتعبئته ضد الأخطار الخارجية المزعومة ، والمختلقة أساساً لدق اسفين في صميم الوحدة الوطنية ، وضرب التآخي العربي الكردي التاريخي..

ومن ثم جاء بعد الانفصال من تبنى ذلك المشروع الجائر مدعوماً بمشروع أكثر عنصرية يهدف إلى اقتلاع الوجود الكردي في المناطق الشمالية من سورية / الجزيرة /. (١) *لا شك أن محمد طلب هلال بمشروعه لم يكن يمثل حالة فردية بل كن يمثل تياراً شوفينياً ضاغطاً باتجاه تنفيذ ما يمكن تنفيذه من مبادئ هذا المشروع حسب الظروف الذاتية و الموضوعية لهذا التيار حيث قيل : إن دراسته سحبت من المكتبات و منعت من التداول و لكن ما جدوى ذلك طالما أن اغلب الأفكار الواردة في المشروع قد تحقق بل كوفئ على ذلك بإسناد مهام قيادية في الدولة إليه – وزير التموين – نائب رئيس الوزراء – وزير الصناعة*

– وعضو أول برلمان معين بعد الحركة التصحيحية) .

عام ١٩٦٥ نشرت السلطات النتائج النهائية للإحصاء الاستثنائي الخاص بمحافظة الحسكة عام ١٩٦٢ ، وأصبحت هذه النتائج نافذة ، وثبتت في السجلات الرسمية تحت اسم أجانب – أتراك ، ثم بدل ذلك بموجب مرسم التشريعي إلى أجانب الحسكة ، كما هو ملحوظ في البطاقات المميزة باللون الأحمر الممنوحة للأجانب المجردين من الجنسية السورية .

لقد كشفت وقائع نشر نتائج الإحصاء عبثية النتائج التي أعلن عنها لأنها جاءت دون ضوابط أو قواعد أو أصول ، جاءت متناقضة متضاربة وعشوائية .. المعيار الوحيدة في ذهن القائمين على انجاز العملية هو عدد من يجب أن يجردوا من الجنسية لا على التعيين ، كل إنسان وما كتب له القدر دون النظر فيما قد يكون .. هي إدانة صريحة لهذا الإجراء المنافي لكل القيم والأعراف والمبادئ الإنسانية والقانونية .

والنماذج التي ستعرض لاحقاً في هذا البحث سيكشف مدى اللامسؤولية عند القائمين على تنفيذ المشروع .

وهنا يطرح سؤال نفسه ما الذي دعا المسؤولين إلى تغيير نعت هؤلاء المجردين من الجنسية من (أجانب أتراك) إلى (أجانب سوريا) ثم إلى أجانب حسكة ؟ .

الحقيقة إن المهتمين بمتابعة السياسة الدولية والإقليمية في ذلك الوقت قد يتذكرون كم أثارت هذه المقولة (أجانب تركيا–أجانب أتراك) غرائز الطورانيين في استعادة حلمهم القديم ، وقد جاء على لسان وزير خارجية تركيا آنذاك تصريحات مفادها أن حدود تركيا الجنوبية جبل سنجار – جبل عبد العزيز –/ قبر السلطان سليمان شاه بقلعة جعبر على الفرات .

(*)(والد ارطغرل وجد عثمان مؤسس الدولة العثمانية ، قتل عند مخاضة على الفرات قرب مشارف حلب ، نقل رفاة سلطان سليمان شاه من موقعه بقلعة جعبر لغمره بمياه سد الفرات إلى موقع جديد قرب جسر قره قوزاق داخل الأراضي السورية يرفرف عليه العلم التركي ، ويتم تبديل الحراس القائمين عليه بالحوامات من داخل الأراضي التركية) .

أما حلب فهي مدينة تركية بامتياز ، ومن يتذكر المواقف السياسية في الخمسينيات والستينيات ، وما كان يحاك ضد سوريا من مؤامرات ، يدرك جيداً الخدمة التي قدمها الشوفينيون بتخبطهم للأتراك .. وعلى طبق من فضة .. بتوفيرهم مسوغات التدخل التركي لاقتطاع جزء عزيز من أرض الوطن وإلحاقه بتركيا .

****

عبثية نتائج الإحصاء الاستثنائي
- نماذج وأمثلة -

من حق المتابع أن يطالب ببعض النماذج التي تكشف عن حقيقة عشوائية تلك النتائج :

آ - من ابرز تلك النتائج المشينة والفاضحة لذلك التيار الشوفيني الذي أعمى الحقد بصيرته ، أن لا يلحظوا أن ما يقدمون عليه يرمى إلى حد التآمر بتشويه صورة سوريا الحضارية في العالم ، فكان من أبرز ما توصلت إليه عبقريتهم مايلي :

١- تجريد عائلة نظام الدين من قامشلي من الجنسية وإحصائهم في عداد الأجانب ، ومنهم رئيس أركان الجيش السوري في الخمسينيات اللواء توفيق نظام الدين وشقيقيه عبد الباقي نظام الدين عضو البرلمان السوري لدورات عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٧ - وعام ١٩٤٩ - وعام ١٩٥٢ -١٩٥٨ ، والآخر شقيقه زكي نظام الدين عضو البرلمان السوري لدورة عام ٥٣ -٥٤ - أبان حكم الشيشكلي .

٢- تجريد عائلة إبراهيم باشا الملي بالكامل من الجنسية السورية وإحصائهم في عداد أجانب تركيا ، هذه العائلة التي حكمت الجزيرة العليا لما يقارب أربعة قرون ، ولهم جولات ضد الدولة العثمانية ، ثورة بشار باشا - ثورة تمر باشا العام ١٧٩١ م، حيث خسر الحرب وفرضت عليه الإقامة الجبرية بحلب .. ثم أعفي عنه وعين حاكماً على مدينة رقة عام ١٨٠٠ ، وبمعيته العديد من القبائل الملية ، وما زالوا حتى اليوم يسكنون الرقة منهم / محمد رمضان / أمين فرع حزب البعث الأسبق من قبيلة كم نقش الملية .

ثم آلت الحاكمية إلى حفيده إبراهيم باشا الملي ما بين الفراتين / دجلة والفرات / وكان آخر المتنفذين في العائلة حيث اصطدم مع الاتحاديين بحرب ضروس توفي خلال انسحابه إلى جبل سنجار في قرية صفية عام ١٩٠٩ شمالي الحسكة بـــ٢٠ كم ،، ومازال قبره هناك .

أضف إلى ذلك أن أبناء إبراهيم باشا كانوا في اتفاقيات دولية لإخراج الأتراك من سوريا ، وفعلاً تم ملاحقة فلول الأتراك بحلب والرقة وديرالزور والحسكة أعوام ١٩٢٠-١٩٢٢ من قبل قوات الملية بقيادة معمو إبراهيم باشا واخوانه ، والقصائد الشعبية تذكر تلك المواقع وتشيد ببطولاتهم .. إن ما حصل هو أن العائلة جُردت من الجنسية ، وكل واحد منهم له تاريخه في العلاقات السورية :

١- خليل بك إبراهيم باشا الملي وأبناءه (أجانب أتراك) وللعلم خليل بك إبراهيم باشا يحمل نوط شرف السوري بموجب المرسوم رقم ١٩٩٩ كانون

الثاني ١٩٣٤ تقديراً لخدماته ، وكان عضواً في البرلمان السوري لعام ١٩٢٨ ، وعضو لجنة إعداد مشروع الدستور السوري عام ١٩٢٨ ، واستمر عضواً في البرلمان السوري لدورات عام ١٩٣٢ وعام ١٩٣٦ ودورة عام ١٩٤٣.

٢- عائلة إسماعيل إبراهيم باشا الملي : وهو قائد الحملة الذي طرد الأتراك من محافظة الحسكة محمد إسماعيل إبراهيم باشا عضوا البرلمان السوري لدورة عام١٩٥٣-١٩٥٤.

٣- عائلة معمو إبراهيم باشا الملي : قائد عام لآل إبراهيم باشا في حملة طرد الأتراك من الرقة ودير الزور وما تلاها .. نجله : خليل معمو إبراهيم باشا عضو البرلمان السوري لدورة عام ١٩٥٤-١٩٥٨ ثم عضو مجلس الأمة الاتحادي في القاهرة ، وربطه حينذاك علاقات شخصية عميقة مع المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر.

٤- عائلة عبد الرحمن إبراهيم باشا ، وهو النجل الأصغر لإبراهيم باشا (وللمفارقة - مازالوا مجردين من الجنسية) .

عرضنا نموذجين لعائلتين جردتا من الجنسية ، أما كيف أعيدت للعائلتين الجنسية..؟ فالمسألة أشبه بدراما كوميديا ، جمعت الصدفة السيد عبد الرزاق خليل إبراهيم باشا واللواء توفيق نظام الدين في مكتب محافظ الحسكة ، وكان بين عبد الرزاق والمحافظ علاقات جيده ، بينما لم يكن بين اللواء والمحافظ معرفة سابقة ، فعرّف عبد الرزاق المحافظ باللواء بقوله : اللواء توفيق نظام الدين رئيس أركان الجيش السوري سابقا والأجنبي حالياً ، عقدت الدهشة لسانه فقال : ماذا اسمع ؟ قال عبد الرزاق : قد تدهش أكثر عندما ترى هذا . ووضع أمامه نوط الشرف السوري الممنوح لخليل إبراهيم باشا وقال : نحن في عصر رئيس الأركان السوري ونوط الشرف السوري أجانب على أرض الوطن ، عند ذاك تبنى المحافظ الموضوع بإعادة الجنسية للعائلتين .

ليت الأمر وقف عند هذا الحد من العبثية ، لان ما هو أدهى من ذلك نتيجة للقرار المسبق الذي دفع القائمين على الإحصاء وعدم التدقيق فيه أن لا يميزون بعض العائلات العربية التي اكتسبت نسبتها بلكنة كردية نتيجة العيش المشترك الطويل ، فمن المعلوم أن الأكراد يحذفون الحرف الأخير من الاسم ، ويبدلونه بحرف الواو أو الياء للتصغير أو التحبب كمثال الاسم (محمود = معمو، معمي) (سينان = سينو) (رمضان = رمو) (علي = علو) (شيخموس = شيخو، شيخي) ..الخ .

هذا فيض من غيض .. وسنتابع عرض نماذج أخرى من الوثائق الرسمية التي مازال المواطنون الأكراد المجردون من الجنسية ، يحتفظون بها لدحض مزاعم الشوفينية .. الذين لم يميزوا تلك الوثائق التي أدانتهم بالعنصرية .

فمثلاً المواطن المتوفي علي سينو ولد بتاريخ ١٨٦٠ من الرجالات

المرافقين لإبراهيم باشا خلال فرمان الدولة التركية .. وعندما توفي إبراهيم باشا في قرية صفية شمالي الحسكة ٢٠ كم ، قفل راجعاً إلى منتجعات الملية التي تمتد حتى مدينة الرقة ، وتجنس بالجنسية السورية بادية رأس العين ، والوثيقة التالية دليل قاطع على سورية الرجل :

هوية شخصية تعود إصدارها إلى عهد الاستعمار الفر نسي :

الاسم والشهرة : علي سينو

ولد بتاريخ : ألف وثمانمائة وستون ويران شهر.

المسكن: بادية الشام ١٨٦٠ م .

الأب : متـــوفي : سينو

وضعيتة العائلية : متزوج

الأم : متوفية : عبرة

رقم تذكرة الهوية : ٥١٥

المهنة : / /

ضابط الأحوال المدنية: في رأس العين

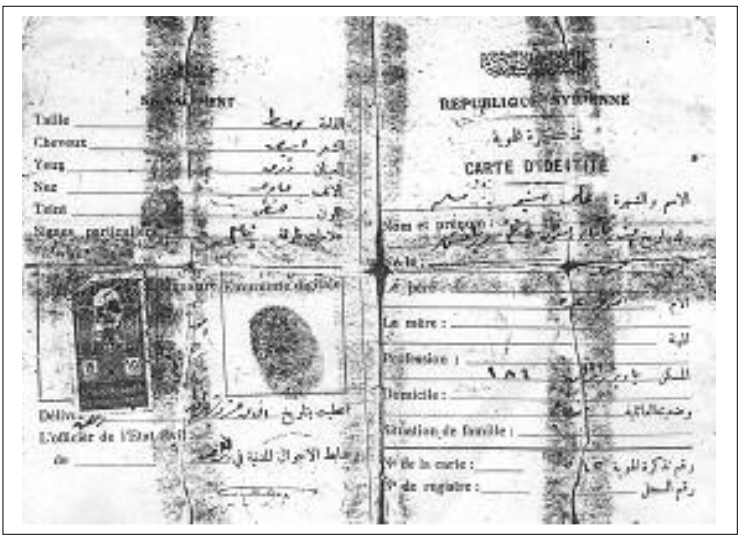

" صورة لهوية المواطنة السورية "

أما حفيدته : شمسه

الأسم : شمسه

النسبة : علي سينو

الأب : حسو

الأم : خانه

محل وتاريخ الولادة: بادية ١٩٣٥

وكانت في عداد المواطنين السوريين ، تزوجت من الموطن حسن علو الذي مازال يحتفظ بهويته : التابعية الجمهورية العربية المتحدة الإقليم السوري ، نثبت هنا وثيقة مأخوذة من دفتر العائلة (الزوجة الأولى) الوثيقة الثانية.بيان قيد صادرة من أمين السجل المدني براس العين : تاريخ التسجيل لم يرد اسمها في سجلات العرب السوريين إحصاء عام ١٩٦٢ ، وهل هناك مفارقة أكثر إثارة للعجب ومدعاة للتساؤل ؟؟! .

" صورة عن قيدها عندما كانت مواطنة قبل الإحصاء ١٩٦٢ "

" صورة من دفتر العائلة قبل الإحصاء ١٩٦٢ "

***

المواطن : حسن علو: يحمل بطاقة تذكرة هوية تبعية الجمهورية العربية السورية رقم/٤٧٦/ رقم السجل الإقليم السوري .

تفاصيل الهوية : كون الوثيقة أصبحت غامضة بحكم القدم ومن كثرة العرض والنظر خلال المراجعات .

الجمهورية العربية السورية — تذكرة الهوية
الإقليم السوري — رقم السجل ١/٤٧٦
وزارة الداخلية — نظمت بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٨
مديرية الأحوال المدنية
الاسم : حسن
الجنسية : ج ع س
محل وتاريخ الولادة : البادية : ألف وتسعماية وخمس وعشرون
الأب : عيسو — *شارك بانتخاب أختام*
الأم : ايمه — الانتخابات أبو الصون
المهنة : فلاح
محل القيد : البادية رقم المسكن حـــــــ٢٥
الوضعية العائلية : متزوج

وكان قد حصل على بطاقة عائلية بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٥٨ من أمين السجل المدني في رأس العين ، ورغم ذلك لم يرد اسمه في عداد المواطنين السوريين ، ومنح صورة عن قيد السجل المدني :

الأسم : حسن
النسبة : علو
اسم الأب : عيسو
اسم الأم : ايمه
محل وتاريخ الولادة : بادية ١٩٢٥ وخمس وعشرون
وضعيتة العائلية : متأهل
محل قيده في السجل المدني
ورقم المسكن أجانب راس العين حـــــــــ١٥٢
لم يرد اسمه في سجلات الإحصاء عام ١٩٦٢
إن المذكور أعلاه سجل في السجل المدني في عداد أجانب رأس العين
أمين السجل المدني في رأس العين

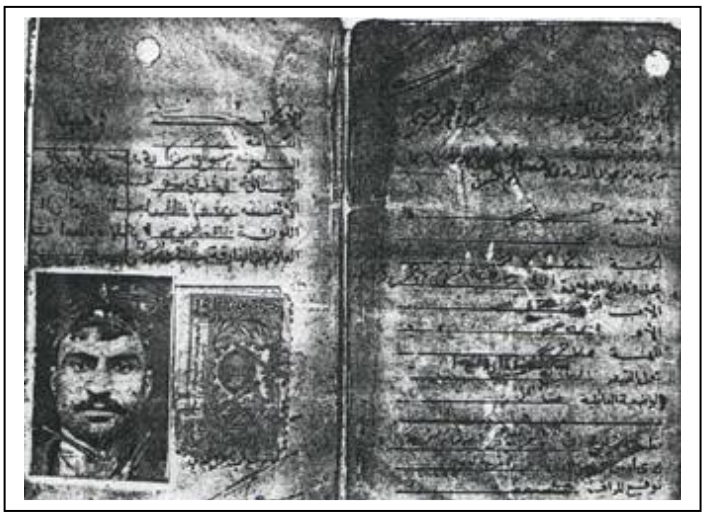

" تذكرة الهوية عام ١٩٥١ رقم البطاقة ١/٤٧٦ "

" صورة عن دفتر العائلة عام ١٩٥٨ و هو مواطن سوري . "

" صورة عن بطاقة التموين "

سحبت من العائلة بعد استخدامها بفترة قصيرة .

والمفارقة الأخرى هنا هي أن شقيقة المدعو حسن علو وهي زليخة وتأتي في الترتيب الثاني بين ثلاث .. متأهلة ، أما كيف حافظت على جنسيتها السورية .. ولماذا ؟ ، وشقيقه الأصغر معمو علو جُرد من جنسيته السورية رغم أدائه لخدمة العلم ، وبماذا تـُفسر هذه المفارقة .. ؟! فالأخ الأكبر أجنبي – الشقيقة الوسطى مواطنة والأخ الأصغر أجنبي... العلم لدى الراسخين في علم الإحصاء وقوانين الجنسية .

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية بطاقة شخصية
محل ورقم القيد داودية حـــ١٩: تغير قيدها بعد الزواج
٠٢٤١١٣٩
الجنس: أنثى لون الوجه: اسمر لون العينين بني
الاسم : زليخه العلامات المميزة: دقات على الجبهة والحنك
النسبة : علو العنوان المختار: لزقة
اسم الأب : عيسو تاريخ التسجيل:١٦٦٥/١١/١١
اسم الأم : ايمه تاريخ المنح:١٩٨٢/٤/٢٧
محل وتاريخ الولادة:البادية ١٩٢٧ رقم/٥٨٦٨١٤٥

ملاحظة : إن تاريخ التسجيل لجميع أبناء المحافظة قد ثبت لعام ١٩٦٥ وهو نفس العام الذي أعلن فيه نتائج الإحصاء ، وبموجب ذلك تم حجب كافة سجلات

قيد النفوس التي بين دفاتها .

وهذا بعض من وثائق تثبت مواطنية هؤلاء المجردين من الجنسية قانونياً .

شقيق حسن علو الأصغر أدى خدمة العلم كغيره من المواطنين لكنه فوجئ بتجريده من الجنسية السورية دون وجه قانوني .

الرقم في سجل التجنيد: ١٠٣٦ شعبة التجنيد الحسكة

الاسم: معمو محل و تاريخ الولادة ١٩٥١

الأب : متوفي عيسو الأم : ايمه

محل القيد : البادية خـــــ٢٥ المنطقة : الحسكة رأس العين

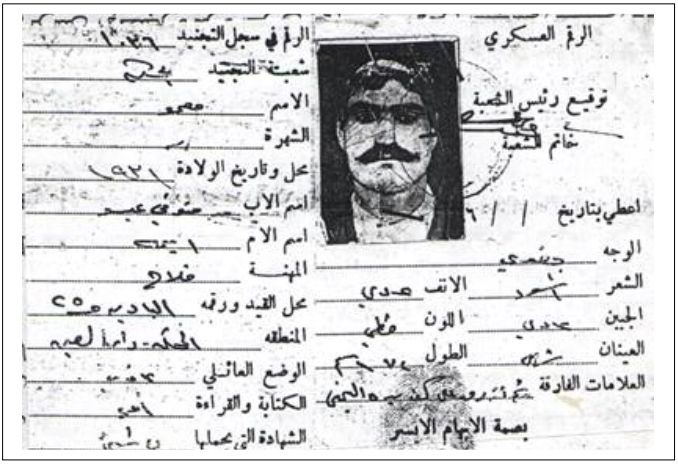

ثم أصبح أجنبياً بموجب إحصاء عام ١٩٦٢ ومنح بطاقة سجلات أجانب الحسكة. كتب عليها غير صالحة لوثائق السفر خارج القطر البيانات في الوثيقة التالية بعد جرد الجنسية.

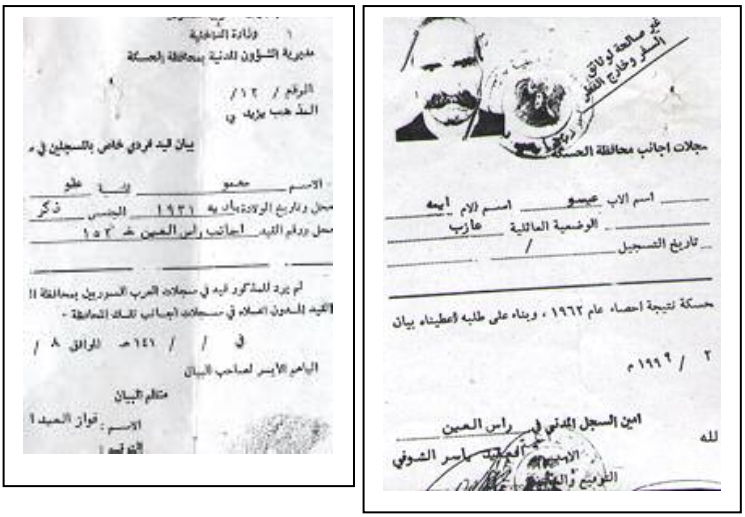

" صورة عن البطاقتين "

***

معاناة العائلة لاتختلف عن معاناة كل العوائل المجردة من الجنسية ، وسوف نعرض نموذجين من تلكم المعاناة :

١- قديما .. استفادت الأسرة أرضاً زراعية كانتفاع أيام الانفصال ، سموها اختصاراً انتفاع النفوري – أي عندما منحت في عهد السيد أمين النفوري الذي كان وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.

في أعوام الثمانينات وما بعد ، تقدمت العائلة بطلب ترخيص بئر ارتوازي لتحويل الأرض من بعل إلى مروي ، لم يستجب لطلبهم لأنهم أجانب ، فاضطروا إلى الحفر دون ترخيص ، وبهذا الشكل يكونوا قد حُرموا من قرض التمويل لحفر البئر .. ولكن المسألة لم تقف عند هذا الحد ، فـتقدموا كسائر المواطنين إلى المصرف الزراعي للحصول على وثيقة بالتنظيم الزراعي ، أعيد طلبهم إلى مصلحة الزراعة ، وتلك طلبت من صاحب العلاقة رخصة الري/ رخصة البئر/ ، فاضطروا إلى استثمار أرضهم بتمويل ذاتي ، إلا أن المشكلة الآن تعاظمت لديهم .. حيث باتوا يعتمدون أساليب الري القديم ، والمطلوب تحويل المشروع إلى الري الحديث (الرذاذ) .. والتي تكلف مبالغ كبيرة فوق طاقتهم .

كما أن رخصة بناء البيت الذي كان ملكيته عائدة إلى العائلة اضطروا مرغمين ومتفادبين الضياع إلى تسجيله ايضاً باسم أحد الأقارب الموثوقين ، كما

لهم محل صياغة ذهب ايضاً مسجل باسم أحد الأصدقاء الموثق به ..
وفيما يلي وصولات قيمة أرض السكن منذ عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٥٨.. التي واظبوا على تسديدها بانتظام .

وصل المبالغ الواردة لخزينة بلدية رأس العين
٠٠٢٤٨٩
رقم دفتر اليومية
٧٧
فرش
ليرة سوري
اجرة التخمين والعدة
الطابع الرسمي
نوع التسليف
قيمة ارض
سنة ١٩٥٧

***

لم يبق إجراء سلبي إلا وطبق بحق هؤلاء الأجانب ، فعندما قررت الحكومة دعم المواطن السوري بالمواد التموينية ، منحت للأجانب بطاقات تموينية لفترة قصيرة ثم سحبت هذه البطاقات منهم ، وأصبحوا يؤمنون من الأسواق الحرة مما تكلفهم نفقات باهظة وبأسعار مضاعفة .

وهذا مواطن كردي آخر يحتفظ بوثائق تثبت مواطنيته قبل نصف قرن ، وهو نموذج لآلاف من المواطنين الأكراد المجردين من الجنسية السورية ، هذا المواطن هو خلف تاج الدين بن تمر تولد عام ١٩١٦ قرية قره جوك/ التابعة لمنطقة المالكية ، ومحل قيده / الحمام سجل خانة/٧ ، كما هو واضح في صورة تذكرة هويته المعروضة في الصورة المرفقة هنا ، والصادرة عن أمانة السجل المدني بالمالكية ، وهو ما يزال يحتفظ بوثيقة أخرى هي بطاقة عمل في شركة فرنسية صادرة في حلب بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٣.. وهو الآن أجنبي مجرد من الجنسية هو وجميع أفراد عائلته ، وأحفاده يتحولون إلى مكتومي القيد بسبب عدم حصول معاملات الزواج بينهم كالعادة ..

هذا الإحصاء الاستثنائي الجائر الذي أجري بمحافظة الحسكة ، وتحول

بموجبه عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد إلى ضحايا أبرياء لمشروع عنصري دون أن يرتكبوا جرماً ، وبجره قلم لمجرد كونهم أكراد ، وبذلك فقدوا كافة حقوقهم المدنية والسياسية ، وما يحز في النفس أكثر أن هذه المعاناة تتفاقم بالتقادم ، فإذا كان الأبناء يولدون فيسجلون حكما أجانب فإن الأحفاد قد يصبحون مكتومي القيد حسب الكيفية التي ستشرح فيما بعد .. وهذه الحالة أسوأ بكثير من حالة الأجنبي.

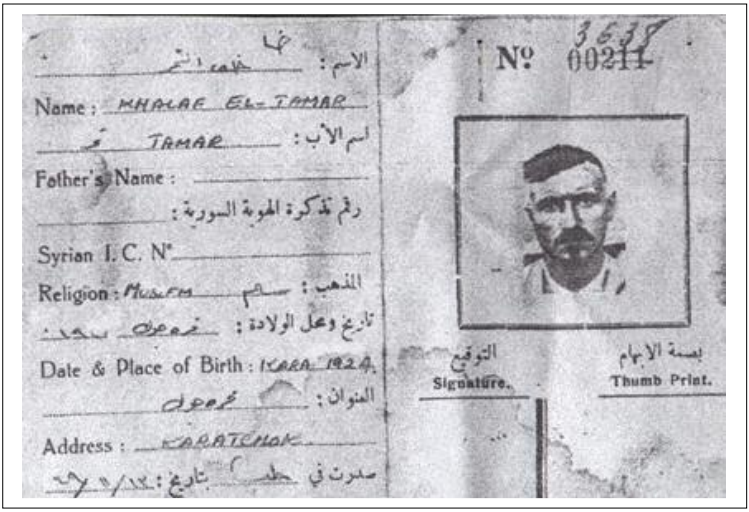

***

وهذا مواطن آخر ، كان مجنداً بامتياز، ولكن المكافأة ليس جرده من الجنسية فقط ليكون في عداد الأجانب ، إذ كان أبعد من ذلك بكثير بل شطب عليه من كافة السجلات ، وأصبح مكتوم القيد ليكون معاناته مضاعفة ، الضياع الكامل لحقوقه داخل الوطن الذي خدمه بامتياز .

لقد أدى المواطن ذياب حسين بن عمر مواليد ١٩٣٧ في قرية الحمراء / قضاء المالكية محافظة الحسكة شعبة تجنيد المالكية الخدمة الإلزامية ، وقد سحبت منه كافة الوثائق ، من هوية وغيرها ، إلا انه ظل محتفظاً بشهادة تأدية الخدمة ، وقد أستخرجها عام ١٩٨٥ .. بعد أن كوفئ بتجريده من الجنسية ليتحول إلى مكتوم القيد . بعد تأديته لخدمة العلم بامتياز

ويقول : أنا الموقع أدناه ذياب حسين بن عمر المولود في الحمراء مقيم حالياً في جرنك صغير محله : مكتوم القيد.

هكذا اذن قد أدى قسم من المواطنين الأكراد خدمة العلم بكل تـفان وإخلاص .. الأمر الذي يؤكد عشوائية القيمين على الإحصاء في شطب الأسماء دون قواعد أو أصول سوى انتمائهم القومي الكردي ، حيث سُجل قسم من المواطنين الذين تناولتهم الخبطة العشوائية (أجانب الحسكة) ، وتم تـزويدهم ببطاقة حمراء لا تصلح الا للتعريف بشخصيته...

وهناك قسم آخر لم تدرج أسماؤهم – لا في سجلات المواطنين ولا سجلات الأجانب – بل ألغيت نهائياً دون أي توصيف لهم واعتبروا غير موجودين اطلاقاً ، إنما درجت تسميتهم فيما بعد بمكتومي القيد .. وحرم هؤلاء حتى من البطاقة

الحمراء ولا يملكون ما يثبت شخصيتهم سوى شهادة تعريف يحصلون عليها من مختار الحي أو القرية ، ثم تعقدت أمورهم أكثر، لابد أيضاً من تحقيق شرطة وتصديق البلدية وموافقة أمنية ..الخ ، وهكذا حرم ضحايا الإحصاء الاستثنائي من كافة الحقوق المرتبطة بالجنسية.

الجمهورية العربية السورية

شهادة تأدية الخدمة

تشهد وزارة الدفاع :

40

وشهادة أخرى لا تحتاج إلى تعليق .. المواطن المتوفي زلفو علي بن أيو ، والدته خاني من مواليد ١٨٧٧ رأس العين – البادية خـــــ٤٢ مواطن سوري ، وابنه سينو بن زلفو مواليد ١٩١٧ مواطن سوري رأس العين البادية حـــــ٤٢

وله ثلاث بنات : نورة زلفو – عيده زلفو – زينه زلفو متزوجات نتيجة الإحصاء الاستثنائي الجائر لعام ١٩٦٢

زلفو علي بن أيو ورد اسمه في سجلات أجانب الحسكة مسكن حـــــ١٩٧ أجانب رأس العين

ابنه سينو ورد اسمه في سجلات أجانب الحسكة رأس العين مسكن حـــــ ١٩٧ .

بناته نوره زلفو – مواطنه متزوجة حـــــ٨٠٣ رأس العين

زينه زلفو – مواطنه متزوجة حـــــ١١٧٢

عيده زلفو – مواطنه متزوجة حـــــ٩٣٣ رأس العين

***

.. ياللعجب الشيخ العجوز الذي أحصي وعمر ٨٥ سنة ، وهو ابن المحافظة قبل وجود الحسكة كمدينة وولده سينو أجانب ، أما بناته الثلاث اللاتي أنجبهن مواطنات أليس هذا عجباً .

كذلك شقيقه الأصغر رمو علي بن أيو ، وابنه محمد أيو بن رمو مواطنين رأس العين حـــــ١١٧٢..لا تعليق على ذلك سوى أنها مشيئة الشوفينية .. وهذه

.. ربطا بيانات ووصولات رسمية:

١–وصل جباية رسم حراسة البيت لعام ١٩٤٧ رقم التسلسل ٩٥٢ .

٢– وصل جباية ضرائب المواشي لعام ١٩٤٧ رقم الوصل ٨٦٣٤٦٣ رقم التذكرة/١٥/ .

٣– رمم إنشاء غرفة واحدة لعام ١٩٥٣ رقم /٠٠٠٨٤٣ رقم دفتر اليومية ٩ .

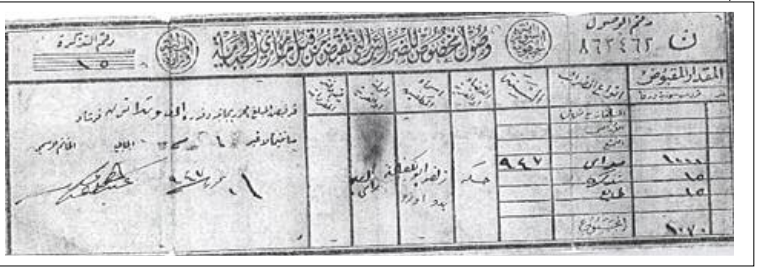

ي

مواطناً سورياً أباً عن جد يحمل الجنسية السورية منذ أن بدأت الدولة السورية بتسجيل المواطنين ، وهو يحتفظ بوثائق تؤكد ذلك ففي صورة قيد مدني(قديم) ، انه مسجل في عداد رعايا (ج.ع.س) عام ١٩٤٦ ووالده مسجل العام ١٩٣٥ ، ويحتفظ بصورة هوية حصل عليها العام ١٩٥٦، وكذلك حصل على إجازة حمل سلاح موقعه من قائمقام منطقة الدجلة في العام١٩٥٦ ويحتفظ بها لتاريخه .

إلا أن هذه الوثائق لم يجده نفعاً ، فقد جاء مشروع الإحصاء الاستثنائي لمحافظة الحسكة عام ١٩٦٢ ليصنفه (أجنبياً) ، وليصادر كافة حقوق المواطنة منه ، ولتلحق الضرر الفادح به وبأولاده الذين يعانون أكثر منه ، منهم لا يحق لهم ممارسة حياتهم العادية لأنهم ليسوا مواطنين بل أجانب بحكم نتائج الإحصاء..

فالحقوقي منهم وضع شهادته على الرف ، والعامل لا يستقر في مهنته ، وكلهم ممنوع عليهم الوظائف الحكومية والمهن الرسمية ، وحتى السفر والهجرة مستحيلة لاستحالة الحصول على جواز سفر، طالما سحبت منه الوثائق التي تثبت جنسيته السورية ، ومنح عوضاً عنها تلك البطاقة المدون عليها صورة عن قيد عائلي خاص بالمسجلين في سجلات أجانب الحسكة ، وهي مذيلة بعبارة لم يرد للمذكور قيد في سجلات العرب السوريين بمحافظة الحسكة نتيجة إحصاء ١٩٦٢ ، وبناء على طلبه أعطت صورة القيد أعلاه المدونة في سجلات أجانب الحسكة ، ومكتوب عليها بعبارة بارزة غير: صالحة لوثائق السفر خارج القطر .

وطبعاً سيكون مصير الأحفاد أكثر مأساوية لأنهم سيتحولون إلى مكتومي القيد ، وتلك حالة لا مثيل لها من الاضطهاد القومي والتفرقة العنصرية المتبعة حيال أبناء سوريا من الأكراد..

.. وربطاً الوثائق المرفقة :

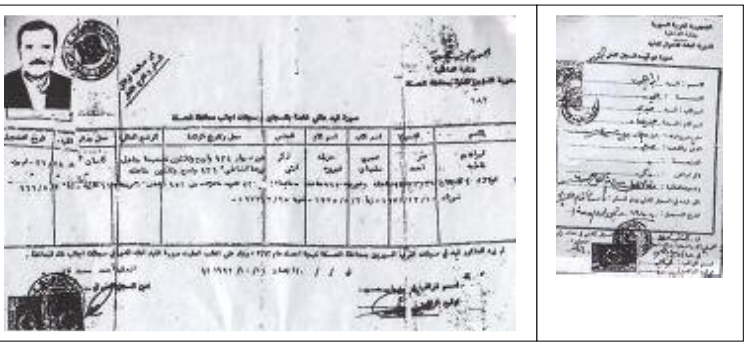

***

مثال آخر مثير – بجرة قلم رصاص تحرم عائلة بكاملها ظلماً وعدواناً من جنسيتها الوطنية السورية .. لا نتيجة للإحصاء الاستثنائي فحسب بل إن اسم أحد أفراد العائلة ورد في قائمة الخطرين . وهذا أمر في غاية السهولة كتابة (خطر على أمن الدولة) أو لضرورات المصلحة العامة.

..– لا يجوز حرمان شخص ما من جنسيته تعسفاً – هذا ماورد في لائحة حقوق الإنسان .. أما عندنا في سوريا فالأمر مختلف تماماً ، فأولئك الغيورون على القومية العربية !! لا تشبع غرائزهم بحرمان فرد واحد ، بل يأخذوا عائلة بكاملها بجرم فرد – حسب مزاعمهم خطر– ومثله آلاف الأمثال يتم تجريدهم من الجنسية دون سبب وجيه سوى أن مزاج أحدهم قرر ذلك ، فوضع إشارة بقلم رصاص في السجل المدني لمواطن كردي يتحول إلى أجنبي مرة تلو الأخرى .

وصاحب الوثائق المرفقة كانوا أسرة مواطنين سوريين ، وكان هو شخصياً يحمل هويته السورية .. ثم يأتي الإحصاء ليتحول هو وعائلته إلى أجانب ، تقدم باعتراض على هذه النتيجة إلى الجهات المسؤولة ، ويبدو بعد الدرس والتمحيص تقرر إعادة الجنسية لكل افراد العائلة ، وبعد سنوات يتقرر سحب الجنسية منهم .. تارة أخرى ، لاشك أن جهة ما بدأت برفع تقارير تطالب بإلغاء جنسيتهم ، فصاحب الوثائق التي تنشر هنا ، كان يحمل تذكرة هوية ودفتر خدمة العلم ، وتبين صفحة التأجيل أنه مؤجل دراسياً حتى سنة ١٩٧٠ ، ولديه صورة عن إخراج قيد قديم تقول أنه مواطن ، لكن بعد ذلك زودوه بكتاب عجيب وغريب من أمانة السجل المدني بالمالكية إلى مديرية الشؤون المدنية بالحسكة يشرحون فيها التجريد من الجنسية :

وهذا نصها : " إشارة إلى كتابكم رقم/٨٠٣/تاريخ ١٩٩٠/١١/٢ نرفق ربطاً

صورة عن قيدهم من السجلات القديمة ، وصورة عن قيد مدني سجلات العرب السوريين حيث أن المذكورين سجلوا أجانب بعد عملية الإحصاء ، ونتيجة الاعتراض سجلوا في عداد العرب السوريين بالمسكن مزرعة النصارى حـــــ١٤ ، وبموجب قرار اللجنة العليا رقم بلا تاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨.

وهذا يعني بكل تأكيد أن نتائج التحقيق المعمق في وضعية هذه العائلة اثبت أنهم مواطنون سوريون تتوفر في العائلة كافة شروط الجنسية .

إلا انه لم يلبث بعد سنوات قليلة أن تم جرد العائلة بالكامل من الجنسية مرة أخرى ، وألغي قيدهم في سجلات العرب السوريين وسجلوا في عداد الأجانب بالحسكة مزرعة النصارى حـــــ١٤/٥ بموجب قرار اللجنة العليا للإحصاء رقم بلا أو تاريخ ..١٩٧٠/٥/٥،

أما لماذا كل ذلك ؟.. فالعلم عند الراسخين في الشوفينية .. اللهم إذا كانت هناك إشارة بقلم الرصاص على قيد المدعو تمر يعقوب بن مصطفى بان اسمه وارد في قائمة الخطرين .. يرجى الاطلاع :

***

نعم.. بهذه الطريقة القراقوشية يتعرض الأكراد إلى سياسة تمييز عنصري واضح ، ويحرمون من أبسط حقوقهم الإنسانية ، فصاحب هذه الوثائق: تمر مصطفى وبعد مصادرة هويته وجنسيته ، صودرت أرضه الزراعية ، ورغم أنه حاصل على إجازة في الحقوق لا يحق له ممارسة مهنة المحاماة ، وهكذا سدت في وجهه أبواب العمل والحياة .. لتتشرد أسرته ويبقى عالة على الأهل

والمجتمع .

وهذه ليست حالة فريدة .. مثله أمثال كثيرة من ضحايا مشروع الإحصاء الاستثنائي الجائر .. هذه المسائل كلها موضوعة أمام كل الوطنين الغيورين على المصلحة العليا لوطنهم ، نضعها أمام كل الديمقراطيين والتقدميين والقوميين الشرفاء من أبناء الوطن ، ليرتفع صوت الاستنكار من الجميع بالدعوة إلى إلغاء هذا المشروع الجائر ، فلئن كان المواطن تمر خطراً ؟ ، أما كان المفروض أن يوجه إليه التهم الموجبة لسحب الجنسية منه وبقرار قضائي ؟ لا جواب ..

مثال آخر من آلاف النماذج من المواطنين ، منهم ملا درويش بن موسى من سكان قرية التورات ، كان رجل دين وأبناؤه شأنهم شأن سائر المواطنين الكرد يزاولون أعمالهم بأمان ، فإذا بالإحصاء الجائر يرميهم على قارعة الحياة .. يعاركونها من أجل الوجود ، عائلة كبيرة تفرع منه ومن أبنائه وأحفاده حوالي /٣٥/ عائلة لا يقل تعدادهم عن/٢٠٠/ شخص ، هم الآن محرومون من كامل حقوق المواطنة ، إلا ما يستطيعون تحقيقه بجهدهم الشخص .

تقدم المرحوم ملا درويش مواليد ١٨٩٥ باعتراضات عديدة إلى أمانة السجل المدني بالدرباسية بأرقام متسلسلة.٢٤-٤٩-٥٢-٥٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٣ ، حيث لم ترد أسمائهم في اللوائح الإحصائية الأولية المعلن عنها ، وكان الرد على اعتراضاتهم- التقرير باعتبارهم أجانب .

وأرفق الاعتراضات بإيصال مالي صادر عن دائرة جباية مالية القامشلي لعام ١٩٤٥.. كما تقدم باستدعاء لوزير الداخلية بتاريخ ١٩٦٦/٨/١ ومقرر اللجنة العليا للإحصاء /٣٥/ تاريخ ١٩٦٦/٨/٦ ، وأرفقه بإيصال مالي جباية ضريبة أغنام يعود لعام ١٩٤٦ رقم الإيصال/٥/٦٨١٧٨٦ ، وأن أبناءه الذين خضعوا لسن الخدمة الإلزامية اعتباراً من تأسيس الجيش السوري مواليد ١٩٢٩ أدو الخدمة الإلزامية ، اليوم هذه العائلة تقوم بفعاليات متعددة من تجارة أقمشة ومحلات ساعات وأجهزة كهربائية وصياغة ، إلا أن كافة محلاتهم مسجلة بأسماء الغير ، ولايمكن لأحدهم أن يحصل على ترخيص محل عمل .. إلا بموافقة أمنية .

والمصيبة أنهم لم يحافظوا على وضعهم كأجانب بل أن بعض أحفاد الملا درويش تحولوا إلى مكتومي القيد حسب شكل الزيجات التي تتم والتي سنشرحها فيما بعد.

***

نموذج آخر يدل بوضوح على بطلان الادعاء بأن المجردين من الجنسية هم متسللون من دول أخرى! ، فهذا المواطن رمضان الياس بن كلش مواليد عين ديوار ١٩٣٩ التابعة لمنطقة المالكية .. وتبين الوثائق التي حرص على الاحتفاظ بها دليلاً على أنه كان مواطناً سورياً ، بدليل أنه خدم في الجيش السوري بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١وسرح بتاريخ ١٩٦١/١٢/١،وهذا يعني أنه كان يحمل الجنسية السورية ، وتبين وثيقة أخرى إعلام تعبئة انه بقي مواطناً حتى ١ تموز عام ١٩٦٧ حيث تلقى إعلام تعبئة بهذا التاريخ من شعبة تجنيده ، وهذا فيما يعني أن جنسيته سلبت منه ظلماً وعدواناً ليصبح أجنبياً هو وأولاده وأحفاده.

***

فرحو مسلم : الثبوتيات تتحدث وتدفع .. سند تمليك عثماني لفرحو مسلم مشو

بقيرية خرابرش – واقعة ضمن أراضي سورية حالياً .

١- (سند ناما خاقاني)

٢- ضريبة دخل راس مال من المختار فرحو مشو رقم /٣٨/ تاريخ ٣٠ت٢ /١٩٣٢

٣- ضريبة حوش ١٢ دونم : اللواء ماردين قضاء نصيبين ناحية ديرون ، أو حالياً تم تعريب الاسم (دير غصن) تابعة لمنطقة القامشلي.

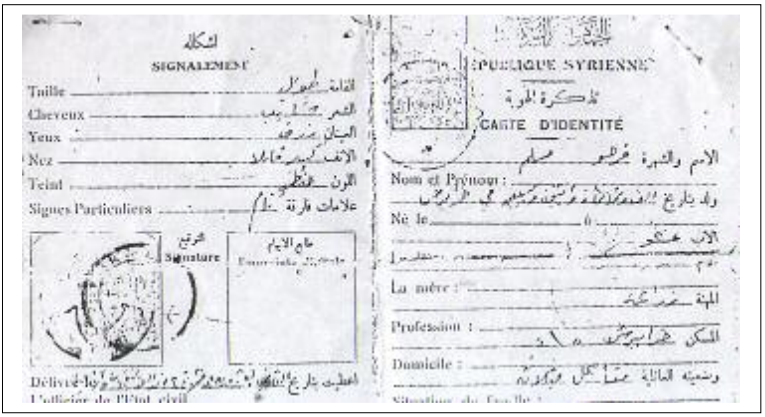
SIGNALEMENT
Taille
Cheveux
Yeux
Nez
Teint
Signes Particuliers
Signature
CARTE D'IDENTITÉ
Nom et Prénom :
Né le
La mère :
Profession :
Domicile :

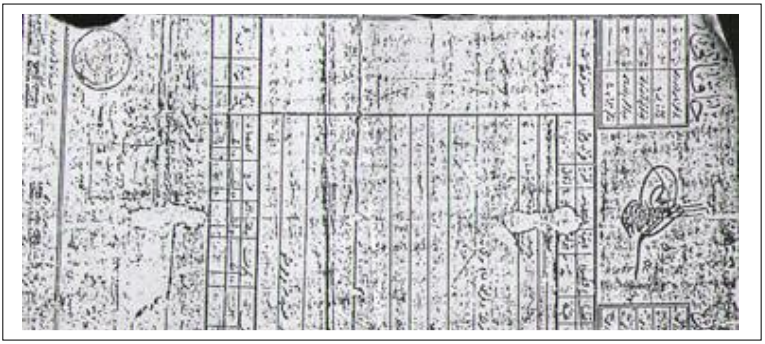

***

نكتفي بهذا القدر من النماذج والأمثلة التي تفند مزاعم الشوفينية ، وتؤكد بما لا يرقى إليه شك صحة انتماء هؤلاء وعشرات الآلاف من أمثالهم إلى وطنهم سوريا ، وأن جنسياتهم قانونية حسب كل لوائح حقوق الإنسان ، وقانون الجنسية السوري .. أما المصيبة الأعظم من ذلك فهي نكبة أولئك الذين لم يرد أسماؤهم حتى في سجلات الأجانب رغم وجود قيودهم القديمة ، لأن نتائج الإحصاء أفرزت ثلاث مستويات متباينة :

١- مواطنون سوريون

٢-أجانب تركيا ثم أجانب سوريا وأخيراً استقرت الصيغة أجانب الحسكة

٣- ملغى- أي الذين ألغيت قيودهم نهائياً- وأصبحوا اقل درجة حتى من بعض الحيوانات التي لها قيود في سجلات الدولة.

اما كيف يصنف خلفة هؤلاء الأجانب ؟ايضاً ذلك على مستويات مختلفة.

أ- إذا تزوج مواطن من فتاة أجنبية تسجل ذريته في عداد المواطنين أما الزوجة فتبقى أجنبية ولا تمنح الجنسية السورية .

ب- أما إذا تزوج مواطن أجنبي من مواطنه لا تسجل واقعة الزواج في المحاكم الشرعية ، إنما يكون الزواج عرفياً ، عندها يبقى الأبناء دون قيد ، ويسجلوا في خانة المكتومين ، ولا يمنحون أية وثائق رسمية تثبت وجودهم سوى شهادة تعريف .

حـ- إذا تزوج أجنبي من مكتومة القيد أو العكس لا يسجل الأبناء في خانة الأجنبي ، بل يرفد الأبناء إلى جيش المكتومين .

وأخيراً صدر تعميم إلى مديري الشؤون المدنية في المحافظات.بناء على موافقة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات رقم /٣١/١/٥٧٨ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٥ على تسجيل أولاد أجانب الحسكة المتزوجون من مواطنات سوريات على قيد آبائهم في سجلات الأجانب على أن يكون تاريخ ولادة المولود بعد الإحصاء ومنحهم وثائق التعريف الخاص بهم ضمن الشروط والإجراءات التالية :

١- تثبيت نسب الولد لوالديه بقرا ر من المحكمة الشرعية .

٢- اقتران طلب التسجيل بموافقة شعبة الأمن السياسي المسبقة بعد التدقيق للتأكد من صلة البنوة بين الأولاد ووالديهم وأن الواقعة مطابقة للواقع .

٣- تدوين اسم الأم في الحقل المخصص لها بسجل الأجانب .

٤- منح الولد بعد تسجيله وثيقة أخراج قيد وفقاً للتعليمات النافذة بهذا الشأن .

٥-أن تتوفر في هذه الوثيقة المواصفات التالية :

١- أن تكون من ورق مقوى – بلون مميز مماثل للوثيقة التي تعطى حالياً لأجانب الحسكة ، وتملأ بالمعلومات المطلوبة عن صاحبها على الآلة الكاتبة .

٢- أن تحمل صورة ملونة وحديثة لصاحبها باستمارة تعريف من شاهدين

يحملان بطاقات شخصية .

٣- أن توقع من أمين السجل المدني المختص وتمهر الصورة والتوقيع بخاتم نافر خاص لهذه الغاية .

٤- أن تمسك كل أمانة سجلاً خاصاً لتسجيل الوثائق الممنوحة من قبلها ، وتاريخ منحها وإعطاء كل منها رقماً متسلسلاً خاصاً يدون عليها ، والاحتفاظ باستمارات التعريف المنظمة لها للرجوع إليها عند الحاجة .

للاطلاع والإيعاز بأجراء المقتضى

اللواء محمود محمد علقم – معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية

ومن مراحل التسجيل لدى المحكمة الشرعية تحقيق يقوم بها الشرطة باستجواب شهود على الوثائق ، فمن جملة الأسئلة التي يوجها الشرطة هل صاحب العلاقة من النور الرحل أما لا ..

مثال ورقة ضبط الشرطة رقم الضبط/١٩٣ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ الخلاصة : تحقيق حول صحة ولادات ..... بموجب شهادة الولادة.....

الولادة حصلت طبيعية من حيث الزمان والمكان ولا يزال المولود على قيد الحياة ، وهم من أجانب رأس العين ، وليسوا من النور الرحل ، وبعد إقرار المحكمة الشرعية بصحة واقعة الزواج وتسجيل الأبناء في قيد آبائهم وأمهاتهم ترسل الإضبارة مرة أخرى إلى شعبة الأمن السياسي لتحظى بالموافقة .

وإذا قدر لأحدهم أن نال الرضى وحصل على موافقة الأمن السياسي .. يسجلون في سجلات أجانب الحسكة ، ويمنحون وثيقة تثبت ذلك بموجب تعميم وزارة الداخلية رقم/٨/٤/٤٧٧ تاريخ٢٠٠١/٤/٤ ، والذي يقضي بالسماح بتسجيل الأبناء في مثل تلك الحالات (زوج من أجانب الحسكة ، زوجة مواطنة) على سجلات أبائهم في قيود أجانب الحسكة ، ولكن لا يتم السماح بتثبيت عقد الزواج في السجلات المدنية رغم تثبيت الزواج لدى القاضي الشرعي ، هذا وقد حصل بعضهم بموجب ذلك التعميم على بيان قيد عائلي خاص بالمسجلين في سجلات أجانب الحسكة ، وهو يتضمن أسماء الأولاد ،الأب ،الأم ، لكن ما يثير السخرية لدى التعمق في تفاصيل البيان هو أنه لم يرد اسم الزوجة في هذا القيد ، وأن الأم أنجبت أبناءها من دون أب ! .. سبحان الله القادر على كل شيء ، ما المانع أن تتكرر المعجزة عبر التاريخ البشري فهذا آدم خلق من تراب ، ومثل عيسى كمثل آدم أي أنه خلق على غير الطبيعة البشرية ، واليوم تتكرر المعجزة بخلق أبناء الأجانب دون أن يمسس أمها تهم بشر.

وهذا نموذج قيد وثيقة هذه المعجزة.

***

الجمهورية العربية السورية
غير صالحة لوثائق السفر و خارج القطر
وزارة الداخلية
تم تسجيل أولاده بموجب تعميم
مديرية الشؤون المدنية بمحافظة الحسكة
رقم /٤٧٧/٤/٨تاريخ ٢٠٠١/٤/٤ دون تثبيت الزواج .

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية
مديرية الشؤون المدنية بمحافظة الحسكة
تم تسجيل أولاده بموجب تعميم غير صالحة لغير السفر
رقم /٤٧٧/٤/٨تاريخ ٢٠٠١/٤/٤ دون تثبيت

الاسم	القسمة	اسم الأب	اسم الأم	الجنس	محل وتاريخ الولادة	الوضع العائلي	محل ورقم القيد	تاريخ التسجيل
شوزاد أوكاه	حمو	ابراهيم	نظمه	ذكر	كانان ١٩٦٢/٢/١٠	عازب		١٩/٣/٠١
نازك	حمو	شوزاد	مديه محمد	انثى	الماكنة ١٩٨٨/٨/١٥	عازبه		ت ٠٠٦/٨/٨
نادر	حمو	شوزاد	مديه محمد	ذكر	الماكنة ٢٠٠٠/٥/٩	عازب		ت ٠٠٦/٨/٨

لم يرد للمذكور قيد في سجلات العرب السوريين نتيجة إحصاء عام ١٩٦٢ وبناء على ذلك أعطيناه بيان القيد المذكور في سجلات أجانب الحسكة .
٢٠٠١/٨/٢٤

****

قراءة في خلاصة الإحصاء الاستثـــنائي

بعد هذا الاستعراض الطويل للوثائق ، بات معلوماً ، ما تركه مشروع الإحصاء الاستثنائي الذي أجري في محافظة الحسكة دون غيرها من المحافظات عام ١٩٦٢ من آثار سلبية على قطاع واسع من المواطنين الأكراد السوريين ، هذا الإجراء الذي استهدف من جملة ما استهدف تغير التركيبة الديموغرافية للمنطقة .. حيث تم بموجبه حين ذلك تجريد أكثر من ١٢٠ ألف مواطن من جنسيتهم المواطنة السورية ، وكما هو معلوم ماذا يعني إلغاء الجنسية ، يعني قانوناً أن الشخص غير موجود – أي موت مدني– لا يتمتع بأي حق من حقوق المواطنة ، فهو بالتالي محروم من حقوقه المدنية والسياسية .. أساساً ثم استتبع ذلك سلسلة من الحرمانات – بموجب قرارات وأوامر إدارية – بهدف مضايقة هؤلاء البؤساء والضغط عليهم ، وتثـــقيل كاهلهم بما يعجز عن تحمله .

فمن أبرز الحرمانات التي يعاني منها الكرد :

١- المواطن المسجل في سجل الأجانب محروم من السفر إلى الخارج ، وهذا واضح ومسجل على بيان القيد الفردي والعائلي (الوثيقة غير صالحة لوثائق السفر وخارج القطر) ، أما السفر داخل القطر .. فإذا حل بمدينة فلا يحق له المبيت في الفنادق إلا بعد مراجعة الشرطة (شعبة الفنادق) ، والحصول على إذن المبيت منها ، ومعلوم ما يمكن أن يتوقعه المرء من مزاجية الموظف المناوب !.

٢- لا يعطى لحامل البطاقة الحمراء جواز سفر إلى خارج مهما كانت الأسباب ، اللهم .. صدر منذ عامين مرسوماً يسمح بأداء فريضة الحج .

وهنا .. وهذه المناسبة تقودنا إلى ذكر مفارقة عجيبة وغريبة مضحكة ومبكية بآن واحد حدثت ، وتثير السخرية والاشمئزاز، لقد تم اختيار عدد من الخيول الأصيلة للمشاركة في المهرجان الدولي لسباق الخيول الذي أقيم في القاهرة العام ٢٠٠١ ، الأمر الذي يستدعي بالطبع مرافقة المالك لجواده للسفر إلى القاهرة ، وهذا أمر يحتاج إلى جواز سفر، وكان من بين المالكين كردي (أجنبي) جهز الأوراق اللازمة لسفر جواده ، في حين منع هو من السفر لاستحالة حصوله على جواز سفر، وسافر جواده المواطن الذي استكمل وثائقه الرسمية تاركاً صاحبه خلفه ، يرسل وراءه نظرات ملؤها ألف سؤال وسؤال .

هكذا وصل الحال ، الحصان/ الحيوان / يمتلك حقوقاً يفتقدها صاحبه ومربيه رغم انه من المربين المشهودين له ،! لكن لاباس قد عوض الجواد صاحبه ، إذ فاز بسباق ذلك المهرجان رغم غياب صاحبه وحاز على جائزة مجزيه له ، وسجل موقفاً يرفع من شأن الوطن في ذلك الحفل الدولي ، رغم كل الغبن الذي يلحق بمالكه ، وعشرات الأولوف من المواطنين الآخرين الأبرياء .

إنها لمفارقات محزنة ، تلحق الأذى والغبن بأعداد كبيرة من المواطنين وتسبب التفرقة والتمييز الصارخ بين أبناء الوطن الواحد.

٣- حرمان الأجنبي من حق العمل والتوظيف وممارسة المهن الحرة.

١ ً-لابد لكل من يود العمل في إحدى دوائر الدولة حسب حاجة الجهة التي تطلب العامل ، أن يحصل على موافقة أمنية من جهتين امنيتين ، ولا يحق له مزاولة عمل حر كافتتاح محل تجاري أو صناعي يسجل على اسمه .. لذا يلجا هذا الإنسان المغبون على الأغلب بتسجيل محله التجاري أو الصناعي باسم أحد الأشخاص الموثوقين ومن بعد ليعملوا هم فيها ، أما حاملوا الشهادات الجامعية فلا تجيز لهم العمل ضمن النقابات الخاصة بهم ، فهذا : حقوقي كان يحلم كغيره أن يمارس مهنة المحاماة ، فإذا به يصطدم بالنظام الداخلي للنقابة بعدم قبوله ، يصاب بإحباط وخيبة أمل .. ويبقى يدور ويبحث عن عمل يليق به لا جدوى ، فيضطر تحت ضغط الحاجة أن يعمل أجيراً لدى طيان مدة /١٦/ ساعة ، أو

سقاءً في حقول القطن وتحت وهج وهجير الشمس المحرقة ، وهو يرى أمام عينيه من كان دونه اجتهاداً قد أصبح صاحب بيت ومكتب وسيارة ومكانه اجتماعية مرموقة ، ولشدة المعاناة حينما تصدر منه أنة احتجاج .. يلقى به في غياهب السجون لمدة أصبحت معروفة : أربع سنوات .

وآخر يحمل دبلوماً في العلوم التجارية ، وأراد إكمال دراسته العليا .. حرم من ذلك كونه أجنبياً ، فعاد خائباً وأراد شق طريقه بشكل يلائمه ، بحث كثيراً دون جدوى فرضخ للأمر الواقع ، وأصبح بائعاً على الأرصفة لتأمين لقمة العيش .. تحت رحمة الشرطة التي باتت تطارده من رصيف لآخر رغم كثرة الأرصفة .

وهذا طالب .. .. مكتوم القيد يعمل نهاراً في الحقول باجر يقيم أود أهله ، ويدرس ليلاً ويفوز في امتحان الشهادة الثانوية العامة فرع الأدبي ويجمع ٢٢٠ علامة ، وحين يطلب شهادته يحرم من مشاهدة وثيقة نجاحه دون أن يعرف تفاصيل علاماته ، وظل يحلم بالدراسة في الجامعة كحلم إبليس العيش في الجنة.

وطالب آخر مكتوم القيد حصل على وثيقة نجاحه من الموظف المسؤول في الامتحانات في لحظة سهو أو غفلة لازدحام طالبي الوثائق ، وسرعان ما داهمت إحدى الجهات الأمنية منزله في نفس اليوم وبعد منتصف الليل لاسترداد الوثيقة إلى الدائرة .

هذا غيض من فيض والحديث فيه يطول ولا ينتهي ..

هذا .. وقد صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم ١٢٤ تاريخ العام ١٩٨١ يقضي بعدم تشغيل المواطنين الأجانب لدى الجهات الرسمية إلا بعد الحصول على الموافقة الأمنية ، ومعلوم أن كل عامل لدى الدولة يجب أن يحظى بموافقة الأمن السياسي ، أما الأجنبي إضافة إلى ذلك يجب أن يحظى بموافقة أمن الدولة ايضاً ، ويمكن تصور ما قد يتعرض له هذا المواطن من عمليات ابتزاز للحصول على هذه الموافقة .

٤- حرمانهم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت في البلاد .. وخاصة في مجال الاستفادة من قوانين الإصلاح الزراعي ، ومن توزيع الأرض على الفلاحين ، وكان وزير الداخلية قد أصدر القرار رقم ١٣ ٧ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢ ، وتعميمه اللاحق رقم /٢٣٢ تاريخ ١٩٨٩/١٠/٢١ لمديريات الأحوال المدنية بشأن دراسة وتدقيق معاملات المكتومين ، وبالتالي تعقيد أمورهم وزيادة معاناتهم .

٥- حرمان الأجنبي من حق التملك ، فلا يحق له امتلاك بيت سكن أو محل تجاري أو مصنع أو أرض زراعية ، وبدلاً من رفع الغبن عن كاهله فقد زادت في السنوات الأخيرة انتهاج المزيد من الإجراءات التمييزية ضد هؤلاء الأكراد (أجانب) بإضافة إجراءات جديدة لتعقيد أمورهم وسد السبل في وجوههم ،

بصدور القرار رقم/٢٨٧/ت تاريخ ١٩٩٦/٦/٥ من مديرية المصالح العقارية بدمشق القاضي باستملاك (بيوت وعقارات) هؤلاء المغبونين المجردين من الجنسية وتسجيلها باسم أملاك الدولة ، وتكليف أصحابها بدفع بدل المثل وما تزال دعاوى المئات منهم قائمة لدى المحاكم المختصة دون جدوى .

٦- لا يحق للأجنبي أن يسجل باسمه أية آلية (سيارة - جرار زراعي - حصادة) .

٧- لا يحق للمجرد من الجنسية التسجيل في غرف الزراعة والصناعة والتجارة لذا لا يحق له الاشتراك بالمقاولات والتعهدات .

٨- لا يجري باسمه أية معاملات مصرفية .

٩- لا يستفيد من البطاقة التموينية أسوة ببقية المواطنين .

١٠- محروم من حق الدفاع عن الوطن والالتحاق بخدمة العلم.

ويتفرع من كل ذلك حرمانات لا تعد ولا تحصى ، وأخيراً منذ عدة سنوات وخلافاً للأنظمة والقوانين المرعية في البلاد حيث يخضع تسجيل الولادات الحديثة في سجلات الأحوال المدنية في محافظة الحسكة لموافقة الأمن السياسي ، وقد يستغرق الأمر لمدة من ٦ أشهر إلى سنة ، خلافاً لما هو متبع في بقية محافظات القطر في تسجيل الولادات بشكل مباشر في سجلات الأحوال المدنية ، وقد أصاب شرر ذلك المواطنين العرب في المحافظة باستثناء العرب المغمورين (الذين استقدموا من محافظتي الرقة وحلب) وهذه الظاهرة تشكل سابقة غريبة في التعامل مع أبناء الوطن الواحد .

****

ضحايا الإحصاء الاستثنائي يطالبون بإنصافهم
- رسائل ومناشدات -

ومنذ أن وقع المحذور- إجراء الإحصاء الاستثنائي الجائر منذ أربعين عاماً - والمغبونون يواصلون نضالهم المستمر بكل السبل السلمية والقانونية .. متوجهين إلى الجهات الوصائية العليا عن طريق إرسال وفود شعبية ، ورفع مذكرات ورسائل في كل مناسبة يحدوهم الأمل أن يجد نداؤهم صدى في الضمائر الحية .

في تشرين أول عام ١٩٩٧ توجه المواطنون من ضحايا الإحصاء الاستثنائي بمعروض إلى سيادة المغفور له الرئيس حافظ الأسد ، حمل تواقيع أكثر من عشرين ألفاً من المواطنين من مختلف المناطق ، ومختلف الانتماءات السياسية والقومية والدينية ، يناشدون سيادته النظر في معاناة هؤلاء المواطنين الذين بات

الإحصاء ومفرزاته تـــثـــقل كاهلهم .. وفيما يلي النص الكامل :

سيادة الرئيس حافظ الأسد المحترم
رئيس الجمهورية العربية السورية
رئيس الجبهة الوطنية التقدمية
الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي
تحية تقدير وبعد.

يشرفنا أن ننقل إلى سيادتكم معاناة عشرات الآلاف من الجماهير الكردية في محافظة الحسكة ، والذين يقدر عددهم بنحو مئة وخمسين ألف مواطن تم تجريدهم من جنسيتهم السورية نتيجة الإحصاء الاستثنائي الذي أجرته حكومة الانفصال الرجعية عام ١٩٦٢، وتم تسجيلهم في سجلات خاصة بهم باسم (الأجانب السوريين) والمستمرة نتائجه حتى الآن ، فحرموا بموجب الإحصاء من حق العمل في دوائر الدولة ومؤسساتها وشركاتها .. ومن واجب أداء الخدمة الإلزامية في صفوف الجيش والقوات المسلحة (ومنهم من أدى الخدمة قبل صدور نتائج الإحصاء في عام ١٩٦٥) .

وحرموا كذلك من حق الملكية والسفر والتنقل (لعدم صلاحية الهوية الخاصة بهم للإقامة في الفنادق والأماكن السياحية ، كما لم يستفيدوا من البطاقة التموينية والى غير ذلك من جوانب الحياة اليومية التي أثقلت كاهلهم لعقود من السنين ، ومما زاد الأمر تعقيداً هو قرار المديرية العامة للمصالح العقارية بدمشق رقم ٢٨٧ تاريخ ١٩٩٦/٦/٥ القاضي باستملاك عقارات وبيوت هؤلاء المغبونين وتسجيلها باسم أملاك الدولة ، وتكليف أصحابها بدفع بدل أجر المثل ، وما تزال دعاوى المئات منهم قائمة لدى المحاكم دون جدوى .

واليوم ياسيادة الرئيس بعد مرور خمسة وثلاثين عاماً على هذا الإجراء الجائر الذي خلفته العهود المظلمة من تاريخ بلدنا سوريا، نضع أمام سيادتكم من خلال هذا المعروض الواقع المأساوي الذي تعيشه شرائح غير قليلة من أبناء الوطن السوري .. وكلنا ثقة وأمل أنكم خير من ينصف ، وخير من يساوي بين الجميع دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العرق ، وان طلبنا هذا سوف يأخذ سبيله إلى حيازة شرف موافقتكم المجيدة على إنصاف المغبونين ، لأنكم السند والأمل ، وفيكم يكمن الرجاء والتفاؤل .

ودمتم خير عون للمظلومين،مع تمنياتنا لكم بالعمر المديد في ١٩٩٧/١٠/٥ .

الموقعون: مختلف الأوساط الجماهيرية ، والشخصيات الوطنية إلى جانب عداد من أصحاب العلاقة ..

***

وفي نفس العام .. وفي المناسبة ذاتها توجه الطلبة الأكراد الذين أفرزهم الإحصاء الاستثنائي بمكتومي القيد من أبناء محافظة الحسكة بمناشدة إلى كل من

: السيد رئيس مجلس الشعب – السيد وزير التربية – السيد وزير التعليم العالي – السيد وزير الداخلية للنظر في وضعهم ومعالجة معاناتهم .

وهذا النص الكامل للمناشدة :

تحية وبعد

اسمحوا لنا أن ننقل إليكم معاناة المواطنين المكتومين من الطلبة في محافظة الحسكة ، وكلنا أمل بان ينال وضعنا اهتماماً من قبلكم لما يحمله لنا هذا الوضع من سد لمنافذ العلم أمامنا ، ويخلق لنا المزيد من المآسي ، فبموجب الإحصاء الاستثنائي الذي اجري في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢ وجرد في حينه أكثر من ١٥٠ ألف مواطن كردي من الجنسية السورية ، وقيدوا في سجلات خاصة باسم (الأجانب السوريين) بقي قسم آخر دون قيد حتى في تلك السجلات ، وأصبحوا مكتومي القيد في سجلات الاحوال المدنية – ونحن منهم – وازداد عددنا نتيجة التزاوج وعدم تسجيل واقعات الزواج في سجلات القيد المدني .. ليصبح كل مولود جديد منا مكتوماً .

إننا نحن المكتومين– من الطلبة فبالإضافة إلى حرماننا من أبسط حقوق المواطنة ، فنحن محرومين من حق إتمام الدراسات الجامعية والمعاهد ، ولا يمنح لنا وثيقة الشهادة الثانوية بجميع فروعها بموجب التعليمات النافذة في مديريات التربية المعنية .

إننا نناشدكم لرفع هذا الغبن وإنصافنا أسوة بباقي إخواننا المواطنين السوريين ، وكلنا ثقة بان تلقى معاناتنا اهتماماً خاصاً من قبلكم بإيجاد حل عادل لماساتنا لما فيه خير هذا البلد وتعزيز وحدته الوطنية .

***

وهذا معروض قدم إلى القيادة القطرية :

وفي أوائل كانون الأول عام ٢٠٠١ قام وفد من المواطنين الأكراد السوريين المجردين من الجنسية السورية ، بتقديم معروض إلى القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي حول أوضاعهم ومعاناتهم ، نتيجة حرمانهم من حقهم في الجنسية السورية بموجب الإحصاء الاستثنائي الذي جرى في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢.

فيما يلي نص المعروض :

القيادة القطرية الموقرة لحزب البعث العربي الاشتراكي

تحية واحتراماً فائقاً :

نحن وفد المواطنين السوريين الأكراد المجردين من الجنسية منذ الإحصاء الاستثنائي بمحافظة الحسكة الذي جرى عام ١٩٦٢ بقرار من حكومة الانفصال الرجعي البائد ، ونمثل قطاعاً واسعا من أبناء الشعب السوري تبلغ تعداده عشرات الآلاف من المجردين من الجنسية السورية ، وكذلك من المكتومين الذين

ألغيت قيودهم بموجب نفس الإحصاء ، وحيث مضى على هذا الإجراء نحو أربعين عاماً قاسية ، عانينا ما عانيناه من أوضاع لا يتحملها إلا المتجذرون في الإيمان بوطنهم وبالمستقبل الذي لابد أن يعيد الحق إلى نصابه ، نتقدم إليكم بمعروضنا الذي لابد أن يعيد الحق إلى نصابه ، ونحن على ثقة بأنكم أصبحتم اليوم على اطلاع تام بأوضاعنا المزرية وبمدى التراكمات السلبية التي خلقها هذا الإجراء والتداعيات التي أفرزها ، وبان الأمر لم يعد في طاقة الاحتمال .

ولأننا نتطلع إليكم ظهيراً لنا من هذا العسف الذي أصابنا على مدى عشرات السنين– فإننا نتقدم إليكم بطلب إنصافنا وتمكننا من حقنا المشروع في استعادة جنسيتنا السورية التي حرمنا منها بخلاف الدستور وقوانين الجنسية في وطننا – وبخلاف ما كنا عليه كمواطنين شرفاء لا يطعن في وطنيتنا بأي وجه من الوجوه.

لكم كل الاحترام وتقديرنا .. وكلنا أمل بان تكونوا عوناً لاحقاق الحق وإنصاف المظلومين وترميم الشروخ التي افتعلها الانفصاليون في جدار الوحدة الوطنية

٢٠٠١/١٢/١٠

وفد المجردين من الجنسية

***

هذا .. وقد أرسلت مجموعة من الأطفال الكرد المجردين من الجنسية السورية رسالة إلى سفير اليونسيف لحقوق الطفل في الشرق الأوسط الأستاذ دريد لحام وهذا نصها :

سيدي السفير:

نحن مجموعة من الأطفال الكرد من أبناء محافظة الحسكة قدمنا إلى دمشق في يومنا– يوم الطفل العالمي – ونيابة عن عشرات الآلاف من أمثالنا من الأطفال نعرض عليكم معاناتنا وهمومنا وخوفنا على مستقبلنا .

وعلى الرغم من أن هذه الكلمات كبيرة على أطفال مثلنا ، ولكنها حقيقة منذ عام ١٩٦٢ حين صدر مرسوم بإجراء إحصاء استثنائي في محافظتنا فقط ، جرد بموجبة حينذاك ١٥٠ ألف مواطن كردي من جنسيتهم السورية ، وكان هنالك سبب واحد لهذا الإجراء هو أن أولئك المواطنين أكراداً ، ونحن الأطفال ورثنا كرديتنا عن آبائنا ، وكذلك ورثنا الحرمان من الجنسية السورية التي نعتز بها وسنبقى .. وعائلاتنا نطالب بإعادتها .

ونسألك سيدي السفير: هل يعاقب الإنسان على قوميته ولغته وثقافته؟ ، أن آباءنا أدوا ما عليهم من واجبات وطنية واقتصادية واجتماعية على أكمل وجه ، وتاريخ بلدنا سوريا يشهد بذلك ، وكان من المفترض مكافأة لهم على تضحياتهم أن يتساووا في الحقوق مع بقية المواطنين .

وتدرك جيداً سيدي السفير معنى أن يكون الإنسان وخصوصاً الطفل مجرداً من الجنسية ، يعني أنه لا ينتمي لأي وطن ، والحرمان من الوطن يعني الموت ، نناشدكم بحكم موقعكم ، أن تطالبوا الجهات الرسمية المعنية بإيجاد حل سريع لمعاناتنا .. وذلك بإعادة الجنسية السورية إلينا ، لنتمتع بعد ذلك بطفولتنا أسوة ببقية أطفال الوطن .

ودمتم سنداً للطفولة .

دمشق مجموعة من الأطفال الكرد .

***

وكم تمنى الأكراد أن تجد هذه المسألة التي خلقت المآسي طريقها إلى الحل داخل الأطر الوطنية ، وألا يكون لذلك صدى في الخارج حفاظاً على مكانة الوطن السوري الدولية ووجهه الحضاري ، وقد جهد ممثلوا الأكراد في مجلس الشعب للدورة (الخامسة) حل هذه المسألة عن طريق المؤسسات الشرعية ، ولكن دون جدوى حتى وصلت القضية إلى المحافل الدولية ، وهذا ما لم نكن نتمناه –

فقد نشرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان قسم الشرق الأوسط في الحادي عشر من شهر أيلول عام ١٩٩٦ تقريراً حول أوضاع الأكراد السوريين .. وقد جاء في هذا التقرير:.

الأكراد في سوريا من اكبر العناصر القومية في سوريا بعد العرب ، فمن اصل ١٣,٨٠٠ مليون نسمة يشكل الأكراد نسبة ٨,٥–١٠% من السكان في سوريا ، وهذا التقرير يبحث في أوضاع الكرد السوريين الذين ظلوا بلا وطن وبلا جنسية ، والذين يبلغ تعدادهم حسب قول الحكومة السورية ١٤٢,٤٦٥ ألف شخص ، ولكن حسب المصادر الكردية فان عددهم يزيد عن ٢٠٠ ألفاً ، ليس لهذا القسم من الأكراد الحق في الحصول على الجنسية السورية ، وهذا يعتبر اعتداء على القانون الدولي .

والأكراد السوريون الذين لا جنسية لهم ليس أمامهم سوى البقاء والعيش على هذه الأرض التي ولدوا عليها بحالة مزرية ، حيث لا يتم التعامل معهم مثل بقية المواطنين ، ولأنهم لا يحملون الجنسية – فلا يحق لهم الحصول على جواز السفر ليهاجروا ويعيشوا في أماكن أخرى ، وكذلك لا يحق لهم – أو لا يسنح لهم – حمل جنسية أخرى ليتمكنوا من السفر والعودة إلى سوريا ليعيشوا كأجانب حقيقيين .

ففي عام ١٩٦٢ أجري الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة حيث جرد بموجبه ١٢٠ ألف من الأكراد السوريين من الجنسية حينذاك ، وبهذا الشكل ظلوا بدون وطن وبدون جنسية ، حيث في الشهر الثامن من أب عام ١٩٦٢ صدر القرار رقم ٩٣ لإجراء إحصاء في محافظة الحسكة – في الشمال الشرقي من

سوريا ، ليعرفوا كم عدد من الأشخاص دخلوا المنطقة من كردستان تركيا ، ولهذا طلبوا من الأكراد إثباتات على وجودهم – *(الديمقراطي العدد /٢٩٨/ أوائل تشرين الثاني ١٩٩٦)* – على الأقل منذ عام ١٩٤٥ في سوريا أو يفقدون حقهم في الجنسية ، وقد عرضنا كمية من الأمثلة عن المجردين من الجنسية يعود وجودهم في سوريا حتى ما قبل وجود الحكومة السورية – أي قبل معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ – لكن الهدف من هذا الإحصاء كان جلب العرب إلى هذه المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية .

تقول الكثير من المصادر انه أجرى إحصاء غريب ، حيث أن أخوين من أب وأم واللذين ولدا في نفس القرية ، تم تفريقهما ليصبح احدهما مواطنا والأخر أجنبيا ، وكذلك اعتبر الأب أجنـــبياً في الوقت الذي اعتبر الابن مواطناً .

ويتطرق التقرير إلى أوضاع بعض الرجال والنساء من الأكراد الذين كانوا في سوريا عام ١٩٣٥ وقبل ذلك ، ولكن بموجب الإحصاء عدوا أجانباً .. فإن الآلاف من الناس ناموا مواطنين واسيتقظوا على فقدانهم لجنسيتهم وأصبحوا أجانب ، وهؤلاء الأكراد السوريون غير المواطنين يحملون بطاقة حمراء بدل الهوية ، وهذه البطاقة صادرة من وزارة الداخلية .. ومن أجل تحقيق أهداف الحكومة فقد حرموا من الكثير من حقوقهم مثل حق التصويت والترشيح حق الملكية .

ويستطرد التقرير أن التأثير السلبي للإحصاء مازال مستمراً على المواطنين الأكراد في شمال شرق سوريا ، وأزداد هذا التأثير السلبي بسبب الزيادة في الولادات ، حيث صرح أحد الأكراد إنه ولد من أب كان مولوداً في سوريا ، وفقد أخوته الثلاثة جنسيتهم ، وأنهم تـــزوجوا – ولديهم الآن /٣٣/ ولداً – ولدوا جميعاً في سوريا في محافظة الحسكة ولا يتمتعون بالجنسية السورية ، ولا يعد اياً منهم مواطنا سورياً .

ويستطرد التقرير: إن هؤلاء الأكراد السوريين الذين جردوا من الجنسية السورية يعيشون حياة صعبة جداً لأنه ليس لهم حق في تملك الأرض والسكن والعمل ، فلا يحق لهم العمل في مؤسسات الدولة ، وليس بإمكانهم مزاولة مهنة حرة كالطب أو الهندسة أو الصيدلة إلا بعد موافقة أمنية ، أما المحاماة فلا يقبل انتسابهم إلى نقابة المحاميين ، ولا تشملهم المساعدات الغذائية المدعمة تموينيا ، (الدعم الحكومي للمواد التموينية) ، أو المعالجة في المستشفيات الحكومية ، ولا يمكنهم الزواج من مواطنة سورية ، وإن حصل الزواج فلا يأخذ طابعاً قانونياً ، والأكراد الذين هم في عداد الأجانب لا يحق لهم الترشيح ولا التصويت والانتخاب لمؤسسات الدولة ، ولا تعطى لهم جوازات السفر للسفر إلى الخارج لذلك لا يستطيعون الخروج من سوريا بصورة نظامية والعودة إليها ..

ويستطرد التقرير: إلا أن هناك من الأكراد السوريين من هم أسوأ حالاً من

الذين سجلوا أجانباً ، حيث أنهم لا يملكون أية جنسية ، وليست لهم أسماء في كل سجلات الدولة ، هؤلاء يعرفون بالعربية (مكتومين) أي الذين لم ترد أسماؤهم في السجلات ..

وحسب المعلومات التي قدمتها الحكومة السورية لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان في شهر تموز عام ١٩٩٦ كان عددهم ١٧٥١ ألف كردي بدون وطن ، يُعرّفون باسم (مكتوم) وبسبب زيادة السكان في المحافظة ، وبخاصة في القرى حيث العدد الوسطي لأبناء العائلة ستة أولاد ، وأن هذا العدد في ازدياد مضطرد ، حيث يتزوج هؤلاء أيضا وينجبون أولاداً مكتومين .

أما كيف يصنف الكردي مكتوماً ؟، تعتمد الجهات المسؤولة ثلاثة أسس لاعتبارهم مكتومين ، ولا تكتب أسماؤهم في السجلات :

١- المكتوم الذي يتزوج من مواطنة سورية تنتقل المكتومية إلى ذريته.

٢- كون أحد الأبوين مكتوماً تتعدى المكتومية ذريتهم جميعاً.

٣- كون الأبوين مكتومين تسري المكتومية على الأبناء ايضاً ، وشأن هؤلاء أيضاً كشأن الأجانب لايستطيعون الحصول على الهوية أو جواز سفر.

يعد المسؤولون السوريون أبناء الكرد الذين ولدوا في سوريا ولم تسجل أسماؤهم في السجلات السورية هكذا .. إذ لا يرد لهم اسم في تقرير الحكومة السورية الموجهة إلى لجنة حقوق الإنسان .

فتقرير الحكومة السورية لهذا العام ١٩٩٦ الذي أرسلته إلى لجنة الأمم المتحدة ، ذكر أنها تنظر إلى جميع الأطفال في سوريا بالتساوي .. التقرير يقول إن القانون السوري يحمي جميع الأطفال الذين يعيشون على أراضيها بغض النظر عن قوميتهم أو منطقة تواجدهم أو دينهم أو هويتهم ، ويستطرد التقرير قائلاً : في المدارس والمعاهد ليست هناك فرق أو تمييز بين الأطفال .

إن مبادئ لائحة حقوق الإنسان العالمية تعطي الحق لكل إنسان في الحصول على (جنسية دولة ما) ، ولا يجوز حرمان أي إنسان من هذا الحق .. وهذا يعد قانوناً عالمياً توافق عليه جميع بلدان العالم .. والحكومة السورية لا تمنح الهوية لهؤلاء الأكراد المجردين من الجنسية ، وهذا خرق للبند /٢٧/ من لائحة حقوق الإنسان العالمية ، والتي تنص على أنه يجب أن يمنع القانون كل تفرقة أو تمييز ، وأن يحمي كل إنسان بالتساوي ضد التفرقة لأي سبب كان ، سواء كان بسبب العرق أو اللون ، أو الجنس أو الدين والمعتقد.. الخ.

ويتابع التقرير: الحكومة السورية عندما تمتـــنع عن منح الجنسية للأطفال الكرد في سوريا يعتبر هذا خرقاً لحقوق الإنسان ، ويحول هؤلاء الأطفال إلى محرومين من أية جنسية ، ومن حق المواطنة ، وهذا يعد خرقاً للمعاهدة الدولية بهذا الشأن .. سوريا التي وقعت هذه المعاهدة لا تلتزم بها في الواقع ، وان عدم منح حق المواطنة للأطفال الكرد المولودين في سوريا يعتبر تمييزاً عنصرياً

واضحاً وخرقاً لمعاهدة / حقوق الأطفال .

لهذا .. فان الحكومة السورية تمارس التمييز بين الأطفال الكرد وغيرهم ، وهذا خرق للمعاهدة العالمية التي ينص البند ١٨١ منها :

١- يجب أن تحترم الحكومات عبر القانون حق المواطن بالحصول على هوية ، ويجب أن يسجل فيها القومية ، الاسم ، اسم العائلة .

٢- في الأماكن التي يحصل فيها حرمان الأطفال من حق المواطنة ، فعلى الدول التي وقعت على المعاهدة تقديم المساعدة والحماية الكافية لتجعلهم يحصلون على هويتهم بسرعة .

إن الحكومة السورية التي ترتبط مع القوانين الدولية ، عليها البدء بإجراء تغيير على قوانين الدولة ومنح حقوق أطفال الكرد الأجانب ، نتيجة المعاناة الهائلة التي أثقلت كاهل هؤلاء المواطنين بامتياز وجردوا من الجنسية لم يهدأ لهم بال للمطالبة بحقوقهم بالانتماء إلى وطنهم سوريا ، حتى أصبحت قضيتهم قضية وطنية تعني كل أبناء الوطن السوري بشرائحه وأحزابه وتجمعاته ، فلم تبق مناسبة من لقاءات أو مؤتمرات إلا وتطرح هذه القضية على بساط البحث من قبل مختلف القوى والأوساط الوطنية والديمقراطية داخل البلاد ، كما أن قيادة فرع الحزب البعث العربي الاشتراكي بمحافظة الحسكة أخبرت الوفود الشعبية التي تراجعها من أجل قضية الإحصاء بأنها رفعت مذكرات بهذا الشأن إلى القيادة مطالبة بإجراء حل عادل لهؤلاء المواطنين ، وقد تجلت المطالبة بإنصاف هؤلاء المواطنين المجردين من جنسيتهم ، لدى معظم القوى الوطنية والديمقراطية داخل البلاد ولا سيما في السنوات الأخيرة ونخص منهم : *

١- جميع الأحزاب الكردية في سوريا .
٢- الحزب الشيوعي السوري بجناحيه .
٣- شخصيات من التجمع الوطني الديمقراطي .
٤- الحزب السوري القومي الاجتماعي بلسان رئيس المكتب السياسي في الجمهورية العربية السورية .
٥- لجان الدفاع عن حقوق الإنسان .
٦- النواب الشيوعيون في مختلف دورات مجلس الشعب .
٧- النائب الآشوري في مجلس الشعب دورة ١٩٩٠ السيد بشير سعدي.
٨- النواب الأكراد المستقلون في مجلس الشعب عبد الحميد درويش – والمرحوم كمال درويش – وفؤاد عليكو ، وكان من أبرز نشاطاتهم في هذا المجال :

أ – توقيع ٤٤ نائباً بالإضافة إليهم على عريضة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٨ تطالب إدراج موضوع المسجلين أجانب في محافظة الحسكة للمناقشة العامة .. لكنه لم يدرج في جدول الأعمال .

ب- توقيع ٣٢ نائباً على عريضة للرئيس الراحل حافظ الأسد بتاريخ/١٠/٣/١٩٩٣ مطالبين برفع الحيف الواقع على المواطنين ، وقد سلمت المذكرة من قبل النائب عبد الحميد درويش إلى السيد الرئيس أثناء حضوره لمجلس الشعب في بدء دورته الدستورية .

حـــ- وزع السيد عبد الحميد درويش مذكرة على أعضاء مجلس الشعب جميعا .. يطالب فيها وقوفهم إلى جانب المواطنين الذين جردوا من الجنسية ، وذلك بتاريخ ٢/٣/١٩٩٣ ويشرح فيها ملابسات الإحصاء الاستثنائي .

٩- مقال بقلم الكاتب علي محمود جديد نشرته جريدة الثورة في عددها رقم/١٠٩٤٣/ تاريخ ٥/٨/١٩٩٩ بعنوان : هؤلاء الأجانب مواطنون .

١٠- تم تقديم عريضة إلى المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في حزيران عام ٢٠٠١ موقعة من جميع الأحزاب الكردية .

١١- توجيه مذكرة إلى القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في أواسط آب عام ٢٠٠١ موقعة من قبل وفد كردي مطالبين بإيجاد حل لمأساة هؤلاء المجردين من الجنسية ، وإلغاء السياسات التمييزية بحق هؤلاء المواطنين الأكراد .

١٢- تم توجيه مذكرة إلى سيادة الرئيس بشار الأسد وقعها ١١١ شخصية وطنية تنتمي إلى مختلف التيارات الثقافية والسياسية والاجتماعية في سوريا ، وذلك بتاريخ ٥/٩/٢٠٠١ .

١٣- كما تم توجيه مذكرة من قبل البروفسور عصمت شريف وانلي رئيس المؤتمر الوطني الكردستاني إلى السيد رئيس الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٠ بروكسل .

جاء في المقدمة :

بعد جزيل السلام والاحترام

أرجو أن تسمحوا لي باسم المؤتمر الوطني الكردستاني ، أن ألفت أنظار سيادتكم في هذه المذكرة إلى الأوضاع التي يشكو منها أبناء الشعب الكردي في سوريا ، والتي تشكل غبناً لحقوقهم القومية والثقافية والديمقراطية ، راجياً أن تحظى باهتمامكم في التفضل بأمر إيجاد حل مناسب طالما هو خير في صالح الشعبين الشقيقين .

وكان من جملة القضايا التي عرضها في المذكرة قضية الإحصاء. جاء في المذكرة :

في عهد الانتداب وخلال العقود الأولى من استقلال سوريا عام ١٩٤٦ عاش عربها وكردها في وئام واتحاد ، وشارك إلى جانب العرب في مختلف نضال الشعب السوري لنيل استقلاله الوطني ، وخلال هذه الحقبة أهتم أكراد الجزيرة بالزراعة وحولوا المنطقة التي يعيشون فيها إلى ثراء جعلت سوريا قادرة على

تصدير الحبوب والقطن للبلاد المجاورة . (١) *سميت الجزيرة حينذاك ب *كاليفورنيا سوريا*.

واستمرت الأمور على هذا الوضع حتى صدور المرسوم الجمهوري رقم ٩٣ تاريخ ١٩٦٢/٨/١٣ والذي تقرر بموجبه إجراء إحصاء سكاني في محافظة الجزيرة (الحسكة) وحدها دون غيرها من المحافظات السورية ، وهو أمر غريب في حد ذاته ، فإن الإحصاءات تجري عادة في كافة مقاطعات أية دولة ، وتم هذا الإحصاء في ١٥\ تشرين الأول من العام نفسه١٩٦٢\ ، وكان من نتائجه كما أعلنت (حينذاك) أن قسماً كبيراً من مزارعي وفلاحي الكرد ويبلغ عددهم ١٢٠١\ ألف شخص ، قد وردت أسماؤهم في عداد (أجانب ومكتومين) ، وحرموا من جنسيتهم السورية وما يترتب عليها من حقوق المواطنة .

وتمت هذه العملية ببساطة – فقد طلب من السكان تسليم بطاقات هويتهم للسلطات بحجة تجديدها فأعطيت البطاقة الجديدة لقسم منهم ولم تعط للآخرين الذين كانت السلطات تريد مصادرة أراضيهم .. وكانت العملية ظالمة سياسياً وقانونياً وغير انسانية ، وغالباً ما أدت إلى أن بعض أفراد العائلة الواحدة قد اعترف بهويتهم السورية وبات الآخرون أجانب في بلادهم ، وهذا ما يعرف بسياسة الإحصاء .

ورافقت عملية الإحصاء حملة دعائية منظمة في سائل الإعلام تتهم الشعب الكردي بالتأمر واتخذت هذه الحملة شكلاً معيباً في كتاب محمد طلب هلال .

ويسرد الدكتور عصمت شريف وانلي باختصار الفقرات التي تقطر سماً زعافاً في العنصرية من كتاب طلب هلال .. تنتهي بهذا الاقتراح العنصري المقيت :

– لا يمكن معالجة هذا السرطان (المقصود به الكردي).. إلا بالبتر ، علماً بأن الأكراد هم قوم يحاولون بكل جهودهم وطاقاتهم وما يملكون إنشاء وطنهم الموهوم حيث يترتب على هذه النظرة كونهم أعداء ، ولا فرق بينهم وبين إسرائيل رغم الرابطة الدينية فإن يهودستان وكردستان صنوان إن صح التعبير . (ص٤٠ من كتاب محمد طلب هلال) .

ثم يسرد كاتب المذكرة جملة مقترحات محمد طلب هلال (لا داعي لذكرها هنا لأنه سبق لنا الإشارة إليها في هذا الكراس) . بعد ذلك يقترح البروفسور وانلي الحلول الممكنة لهذه القضية فيقول :

إن الحلول التي يقترحها المؤتمر الوطني الكردستاني .. هي أن تتفضل السلطات التنفيذية والتشريعية للجمهورية العربية السورية بالعمل لتحقيقها ، إلغاء الإجراءات الاستثنائية ونتائجها بحق الشعب الكردي من جهة ، والاعتراف بحقوقه القومية والديمقراطية المشروعة من جهة أخرى ، ومن ألح المسائل هي (سياسة الإحصاء) مما يقضي بإعادة الجنسية للأكراد الذين حرموا منها ،

وأخيرا تقبلوا منا أعلى مشاعر التقدير والاحترام .

عصمت شريف وانلي

رئيس المؤتمر الوطني الكردستاني

واتبع الدكتور عصمت شريف وانلي فيما بعد ، بإرسال رسالة مقتضبة إلى الرئيس الدكتور بشار الأسد مذكراً إياه بالمذكرة السابقة التي أرسلت للمغفور له الرئيس حافظ الأسد ، ومرفقة بخريطة توضيحيه مرسومه من قبل الرحالة الألماني (نيبور الذي مر بالجزيرة السورية عام ١٧٦٤ وقد أوضح فيها وجود خمس قبائل كردية بالإضافة إلى قبيلة طي العربية) وهذه نص الرسالة :

***

سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد

الجمهورية العربية السورية

السيد الرئيس

بعد تقديم جزيل السلام والاحترام .. اسمح لنفسي بان ارفع نسخه من المذكرة المقدمة لسيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية حول حل ديمقراطي للقضية الكردية في سورية .

قدمتها بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢ باسم المؤتمر الوطني الكردستاني للمغفور له والدكم الفقيد ببضعة أيام قبل حلول أجله طيب الله ثراه ، كان رحيل الفقيد خسارة عظيمه للعالم العربي والإسلامي وللشعب السوري وكافة الشعوب الشرقية ومنها شعبنا الكردي .

إن ما يعانيه الشعب الكردي في سورية هو لأمر مؤلم ، ولكنه سهل الحل فكل ما يطلبونه أن تعترف الدولة دستورياً بوجودهم القومي كإحدى القوميات التي تشكل منها الشعب السوري إلى جانب شقيقه الشعب العربي ، وإن تلغى الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت بحقهم منها (سياسية الحزام العربي والإحصاء) في محافظة الجزيرة ، وان يجرى التعليم باللغتين العربية والكردية في المناطق التي يقطنها الكرد في سوريا ، في الوقت التي أصبح فيه احترام حقوق الإنسان والاعتراف بحقوق القوميات والأقليات من المعطيات الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الدولية .

.. عساكم أن تتفضلوا بإعطاء هذه القضية ما تستحقه من اهتمام سيادتكم واهتمام الدولة ، وأن يصار إلى أنصاف الشعب الكردي في سوريا احتراما لعلاقات الأخوة العربية الكردية والجوار الجغرافي بين الأمتين .

أرجو أن تتفضلوا بقبول تمنياتنا الكردية الصادقة لشخصكم العالي وللشعب السوري ، والأمة العربية دوام السؤدد والازدهار.

الدكتور: عصمت شريف وانلي

رئيس المؤتمر الوطني الكردستاني / بروكسل في ٢٠ / ١ / ٢٠٠٢

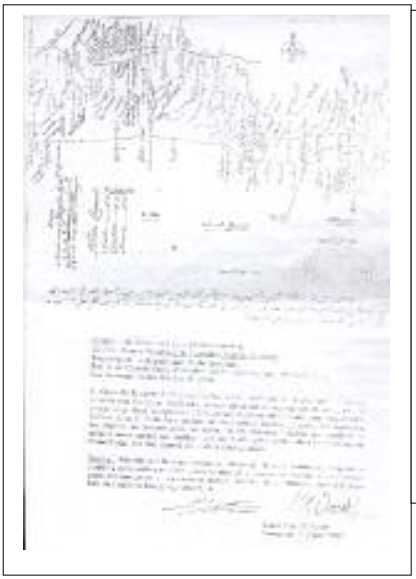

****

زيارة ميمونة وتفاؤل بالغد

بتاريخ ٢٠٢/٨/١٨ قام السيد رئيس الجمهورية بزيارة إلى محافظة الحسكة ، اعتبرت فاتحة خير ويمن على المحافظة عامة ، وأعطى الأمل للمغبونين من الأكراد برد حقوقهم إليهم ، وكان لقوله :

– : " أنا هنا لاستمع أكثر مما أتكلم ، وجئت :إلى هذه المحافظة للاستماع لقضايا وهموم أبناء المحافظة " .

اثر كبير في إعطاء دفع للمواطنين الأكراد المجردين من الجنسية ليطرحوا قضيتهم على سيادته ، كونه المسؤول عن كل كبيرة وصغيرة في هذا الوطن ، وهو المعني بالأمر أكثر من غيره .

ففي لقائه مع الفعاليات الدينية والاجتماعية حثهم على الكلام عن هموم المحافظة صغيرها وكبيرها ، وبالفعل تم الكثير من هذه القضايا والهموم ، وقد كانت قضية الكورد المجردين من الجنسية السورية تاريخ ١٩٦٢/١٠/٥م الذي اجري في محافظة الحسكة من ابرز واهم القضايا التي طرحت في هذا اللقاء من

قبل فضيلة الشيخ إبراهيم حسن مفتي محافظة الحسكة ، كما أثيرت من خلال مذكرة قدمها السيد يوسف احمد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي (وصال بكداش) ، ومناشدةً في هذا الموضوع تقدم به عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري (يوسف فيصل) ، حسين عمرو عضو الجبهة التقدمية في محافظة الحسكة إلى الرئيس بشار الأسد عند تشرفه بزيارة المحافظة يوم ٢٠٠٢/٨/١٨ ، والتي كانت موضع ارتياح وتفاؤل حيث جاء في كلمته الترحيبية:

– ما أجمل قولك يا سيادة الرئيس بان الوطن لكل المواطنين ، ففي محافظتنا طبقت قوانين استثنائية ألحقت الضرر والغبن بأبناء محافظة الحسكة وخاصة إخوتنا الأكراد .

هؤلاء هم أبناء هذا الوطن وجزء من المجتمع السوري – عاصمتهم دمشق ورئيسهم أنت يا سيادة الرئيس ، كلنا أمل وثقة بمعالجة هذه القوانين في ضوء مصلحة الوطن وبما يعزز ويرسخ الوحدة الوطنية :

ا – منح الجنسية لكل من تم إحصاءه ١٩٦٢ ، هؤلاء اللذين حرموا من جميع حقوق المواطنة في حين هم مواطنون موجودون منذ عشرات السنين ، وشاركوا في معارك الوطن جنبا إلى جنب مع إخوانهم العرب .

ب – كما نأمل إلغاء قرار وزير الداخلية الخاص بالولادات في محافظتنا ، هذا القرار لا نرى له أي مبرر .

كل المواطنين في محافظة الحسكة بكافة شرائحها القومية والاجتماعية والسياسية يضمون أصواتهم ويناشدون سيادة الرئيس النظر في هذا الطلب .. والاستجابة الخيرة عنده .

***

كما أثيرت هذه القضية من قبل وفود من المجردين من الجنسية أنفسهم ، حيث تركزت المطالبة بإعادة الجنسية إليهم ، وإلغاء كافة الإجراءات الاستثنائية في محافظة الحسكة عامة وعن كاهل المواطن الكوردي خاصة .. ليتمكنوا من بناء وطنهم سوريا .

وكان لرد الرئيس على المداخلات ارتياح عام عندما قال انه سيسعى إلى معالجة هذه المعاناة ، قوله :

– " الأكراد إخوتنا ، ونظرتنا لهم كنظرتنا لغيرهم من أبناء سوريا ، أن حضارتنا وحضارتهم واحدة ، وكذلك تاريخنا وتاريخهم واحد " .

هذا الكلام المسؤول أعطى دفعا وأملا قويا للأكراد ضحايا الإحصاء الاستثنائي ، فتقدموا إلى السيد الرئيس بعريضة هذا نصها:

– " نحن الموقعين أدناه مجموعة من أبناء محافظة الحسكة (الجزيرة) ، نتقدم إليكم باسم عشرات الآلاف من العوائل من سكان الجزيرة المجردين من الجنسية

منذ عام ١٩٦٢ .

تتجلى ماساتنا في حرماننا دون وجه حق من الجنسية السورية اثر الإحصاء الاستثنائي الخاص بمحافظتنا في عهد الانفصال البغيض ، والذي تم بموجبه تجريدنا من الجنسية والحقوق المدنية ، حيث حرمنا ولا نزال من العمل لدى الدولة ، ومتابعة التعليم ، والخدمة الإلزامية ، والتنقل وجوازات السفر وبطاقات التموين ، ومن حق المشاركة في الانتخابات وغيرها من المحرومية.

أن معاناتنا خلال ٣٩ عاما خلت فاقت الحدود ، وتجريدنا من الجنسية لا مبرر له إطلاقا من الناحية القانونية ، فنحن أبناء الجزيرة وسكانها الأصليين المقيمين فيها أبا عن جد ، وأدى الكثير منا الخدمة الإلزامية ، وخدمنا الوطن بإخلاص وساهمنا في الدفاع عنه ، ونحن حريصون على وحدته وتقدمه وازدهاره .

ومهما تكن الدوافع وراء قرار تجريدنا الجنسية فقد آن الأوان لإيجاد حل نهائي لماساتنا وذلك باعتبار كل من سجل في الإحصاء الذي اجري في ١٩٦٢/١٠/٥ بموجب المرسوم ٩٣ ، متمتعا بالجنسية السورية أسوة بغيره من أبناء هذا الوطن ، إن إعادة حقوقنا الشرعية لنا سوف يساهم حتما قي تعزيز الوحدة الوطنية وسيادة القانون ، ويزيل الاحجاف والغبن الذي الحق بنا خلال ٣٩ سنة .

هذا .. وكلنا أمل يا سيادة الرئيس أن تضعوا لماساتنا حلا جذريا .. ودمتم خيرا للوطن وعلو شأنه .

عن المجردين من الجنسية

***

وكان في نفس اليوم ٨/١٨/ ، وخلال زيارة السيد الرئيس إلى محافظة الحسكة قد توجه وفد كبير ضم سبعون شخصا من المواطنين الأكراد المجردين من الجنسية منذ الإحصاء الاستثنائي الذي أجري في محافظة الحسكة حصرا ١٩٦٢ ، تم تقديم مذكرة بهذا الشأن إلى السيد وزير الداخلية يطالبون إنهاء هذه المأساة المؤلمة ، وفي ما يلي نص المذكرة التي سلمت إلى مكتب السيد الوزير :

– " سيادة وزير الداخلية الموقر، نحن وفد من المواطنين السوريين الأكراد المجردين من الجنسية منذ الإحصاء الاستثنائي الذي اجري في محافظة الحسكة منذ العام ١٩٦٢ بقرار من حكومة الانفصال الرجعي البائد ، ونمثل قطاعا واسعا يبلغ تعداده عشرات الآلاف المجردين من الجنسية السورية ، وكذلك من المكتومين الذين ألغيت قيودهم بموجب نفس الإحصاء ، وحيث مضى على هذا الإحصاء نحو أربعين عاما قاسية .. عانينا أوضاعا لا يتحملها إلا المتجذرون في الإيمان بوطنهم ، والحريصون على تفويت الفرص على الأعداء المتربصين .

نتقدم إليكم بمعروضنا هذا ، ونحن على ثقة أنكم أصبحتم مطلعين اليوم على

أوضاعنا المزرية ، وبمدى التراكمات السلبية التي خلفها هذا الإجراء ، والتداعيات التي افرزها ، وبان الأمر لم يعد في طاقة الاحتمال ، ولأننا نتطلع إليكم ظهيرا لنا من هذا العسف الذي أصابنا على مدى عشرات السنين ، فإننا نتقدم إليكم بطلب إنصافنا ، وتمكيننا من حقنا المشروع في استعادة جنسيتنا السورية التي حرمنا منها بخلاف الدستور وقوانين الجنسية في وطننا ، وبخلاف ما كنا ولانزال عليه مواطنين شرفاء لا يطعن في مواطنيتنا بأي وجه من الوجوه.

سيادة الوزير : إننا نهيب بالمخلصين والحريصين على الوطن وأبنائه – وسيادتكم منهم – أن يضعوا حدا لهذه المأساة الإنسانية المؤلمة ، ويكفي أن يتمثل مواطن سوري ما نحن فيه من وضع مؤلم يوما واحدا حتى يدرك ما معنى أن يكون الإنسان دون جنسية وغير معترف به كانسان على وجه هذه البسيطة ، وبالتالي ليس له ما للآخرين من حقوق ولا عليه ما على الآخرين من واجبات .

انه أمر في غاية الصعوبة أن لا تكون منتميا إلى وطن ، ولا تستطيع أن تتملك أي شيء أو تمارس حقك في التعلم والدراسة بشكل طبيعي ، أو تساهم في بناء وطنك ، أو تدافع عنه ، أو أن تتحمل مسؤلياتك إزاءه ، أو تحلم ببناء أسرة وعائلة يعترف لك بها مجتمعك .. أو ...أو . الخ .

إنها لأمور قاهرة يا سيادة الوزير تنفي عن الإنسان إنسانيته .. إننا في هذا الوضع القاهر الذي يكاد فيه اليأس أن ينال منا ، نتقدم بمعروضنا هذا – وكلنا أمل أن تكونوا نصيرا للحق والمظلومين .. وان تكون لكم اليد الطولى في إنهاء هذه المأساة المؤلمة ، وفي ترميم الشروخ الذي أحدثه الانفصاليون .. ولكم احترامنا وتقديرنا .

دمشق في ١٨/ ٨ / ٢٠٠٢

وفد المجردين من الجنسية ب تم)

***

وفي لقاء الطاولة المستديرة بين نخبة من مثقفي سوريا (عربا وأكرادا) في دمشق بتاريخ ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٢ ، جاء في خلاصة اللقاء وعلى لسان المثقفين العرب الوطنيين المعروفين على مستوى البلاد بما معناه : إذا كانت المسالة الكوردية في سوريا تعتبر مسالة مركزية ، فلا يمكن أن تكون ديمقراطية ما دام فيها مشاكل .. كالتي يعاني منها إخوتنا الأكراد ، فقضية إخوتنا الأكراد قضية معيارية لقضية الديمقراطية يمكن أن نعير عليها ونقايس عليها نظرتنا إلى الديمقراطية والنضال الديمقراطي بحد ذاته .

أما قضية الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ ومفرزاتها التي تلحق ضررا كبير بالوحدة الوطنية ، هذه القضية ينبغي أن تجد طريقها إلى الحل وتنتهي ، فالمسالة لم تعد قابلة للتأجيل .

آراء ومواقف عربية مضيئة

رغم سياسة الإلغاء والاستبعاد التي مورست ضد الأكراد بممارسات شوفينية مقيتة خلال هذه الفترة الطويلة ولمدة نصف قرن تقريباً ، القضية طرحت نفسها على الساحة السورية كهم وطني عام ، ومشكلة من مشاكل البلاد التي تحتاج إلى حل ديمقراطي موضوعي لما فيه خير البلاد ومصالحها العليا ، فحازت اهتمام المهتمين بالشأن العام في البلاد ، مما حدا ببعض الشخصيات الوطنية أن يدلوا بآرائهم متوخين الوحدة الوطنية المبنية على العمق التاريخي للعيش المشترك بين الكرد والعرب .

١- فالأستاذ فايز إسماعيل أمين عام حزب الوحدويين الاشتراكين العرب مسؤول غيور على المصالح الوطنية .. .يقول : اختلط العرب بالكرد (تزاوجاً) لدرجة أنك تجد جد الكردي هو عربي وان جد العربي هو الكردي ، وتاريخياً اختلطا وتمازجا وما تباعدا يوماً .

انه عندما حكم صلاح الدين الأيوبي الكردي الأصل وأولاده الأكراد القسم الأدنى من الوطن العربي من الموصل إلى حران وأورفه وحلب وحماه ودمشق والأردن ولبنان وفلسطين ومصر ما ناقش الأكراد العرب عروبتهم وما ناقش العرب الأكراد كرديتهم .. وكان هناك اعتبار واحد أن كل من في هذه الدولة هو مواطنها.

*(*إشكالية العلاقة بين العرب والكرد إعداد إبراهيم إبراهيم ص٤٢)*

٢- ويرى المفكر د.طيب تيزيني أن التآخي العربي الكردي لا يمثل حماية لهما فحسب ، وإنما يجسد واقعاً موضوعياً يستجيب لحقائق التاريخ القديم والوسيط والحديث .. وإن التعددية الحضارية في التاريخ العربي هي قيمة ثمينة وكبرى باتجاه الوجود المشترك .. ومن يراهن على نقض تلك الحقيقة التاريخية فهو يراهن على شرخ عميق في المصير العربي الكردي ، أما القول: بأن الأكراد هم دعاة الصهيونية وعملاء لها .. فمن شانه أن يسقط تلك العلاقة ، وان يدخلها في نفق مظلم من الصراع بين الأكراد والعرب.

*** (نفس المصدر السابق ص٣٨)***

٣- أما الباحث والمفكر محمد جمال باروت يرى أن التآخي العربي الكردي ليس كلاما إنشائياً أو تبريراً ايدلوجياً أو آنياً ، بل هو حقيقة من حقائق الاجتماع والثقافة والتاريخ في هذه المنطقة الممزقة .

*** (نفس المصدر السابق ص٥٩)***

٤- أما الباحث السياسي نبيل ملحم يقول: ما الفارق بين الأكراد والعرب على المستوى الثقافي والسيسولوجي؟ ليس الفارق شاسعاً فللأكراد حضارة في

التاريخ وللعرب حضارة ايضاً . والاثنان ينتميان إلى حضارة الشرق .
*(نفس المصدر السابق ص٦٩) .

٥- أما الدكتور محمود عكام الأستاذ المحاضر في كليتي الحقوق والشريعة في جامعة حلب ينظر للأمر من منظور إسلامي فيقول: ألم يحن لنا أن نبحث عما يجمع بدلاً من الإمعان في البحث عما يغرّق ؟.. العيش المشترك وعوامله هو معيار تقدم الإنسان وتطوره وفهمه لعلائق وسنن الحياة ، (أيها الناس ، كلكم لآدم وآدم من تراب،ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى) ، إنه نداء فهل يستجاب ؟ الثقة تضحية لصالح الواثق، فلنبادر كل منا للأخر،ولندعها أعني العصبية فإنها فتنة . * (نفس المصدر السابق ص٤٨,٥٢)

أما المغفور له الدكتور جمال أتاسي الذي يعد من أبرز من حمل الهم القومي العربي منذ الأربعينات في القرن الماضي ، اتسمت رؤيته بالشفافية والوضوح ، فكان موقفه الصوت الحقيقي والإنساني للتيار القومي العربي التقدمي ، وكانت مقدمته لكتاب عرب وأكراد رؤية عربية للقضية الكردية تأليف منذر موصلي/ خير تعبير عن رؤيته/ .

إذ يقول: إذا جئنا إلى سوريا... والى التعامل القومي العربي – الكردي فيها ، وحيث لم تقم هناك مشكلات أو إشكالات بارزة.. فهل حالت القرابة والقربى – بل والاندماج الوطني لكثير من الأكراد دون أن يعتمد نظام الحكم ذات يوم خططاً واجراءات في منطقة الجزيرة أقل ما يقال فيها أنها غير عادلة، وغير انسانية تجاه المواطنين الأكراد المتواجدين في تلك المنطقة – فمنذ العام ١٩٦٧ أقامت الحكومة السورية ما يسمى بالشريط العربي أو الحزام العربي ، توطيناً وتمليكاً ، كما حجبت عن كثير من الأكراد المقيمين في تلك المنطقة الجنسية والهوية السورية (*) بما في ذلك العديد من الأسر التي استوطنت منذ زمن طويل ولها مواطنيتها أباً عن جد ، فهل هي شوفينية تأخذ مجراها؟ (**) تلك هي مقتطفات من رؤى النخبة الثقافية والمعرفية في بلدنا الحبيب سوريا ، تجسد عقل وضمير الشعب السوري .

لا نحتاج إلى مزيد من التعليق .. أما أن يتساءل المرء ترى ما الذي دعا إلى اهتزاز صورة التآخي التاريخي وصيغة العيش المشترك ؟ ، تتلخص الإجابة في رؤية الدكتور.

٧- إياد علاوي : لقد كان الطرح القومي العربي المتعصب والذي تصاعد في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ، سبباً مهماً في توتر العلاقات مع المكونات القومية غير العربية في المنطقة ، ويرى أن منطق القوة والمكاسب السياسية وسوء التعامل أو خلط التاريخ والجغرافيا لن يكون علاجاً للحل لا كردياً ولا عربياً .

ثم يطلق دعوته بالعودة إلى الديمقراطية لتلمس الطرق الصحيحة للحل فيقول

: ــ إن الفكر القومي المتفتح والمستند إلى المبادئ الإنسانية والديمقراطية المعادية للعنصرية ، يسعى لبناء دولة قومية.. يسعى لإيجاد حل ديمقراطي لمشكله شعب يتعايش وإياه منذ مئات السنين .

٨- بل أن الأستاذ فايز إسماعيل يحمل الأغلبية مسؤولية توتير العلاقات وتأزيمها إذ يقول :ــ إنني أحمل الأغلبية مسؤولية مشكلة الأقلية ، لأن هذه المشكلة لا تقوم إلا حين تعجز الأغلبية عن تحقيق المواطنة الصحيحة في الدولة مستفيدة من سلطاتها وامتيازاتها لتأخذ أخيراً دور القامع أمام المقموع .. ويستطرد متسائلاً :

ــ لست أدري ما الذي يؤثر على الوطن حين تعيش بعض شرائح المجتمع تقاليدها وتتكلم لغتها القومية بالإضافة إلى لغة الدولة المركزية ؟. بل يرى ، أن الخسارة التي تحيق بالوطن والمواطن جراء التعصب مع الكيانات الصغيرة في القطر أكبر .. إن هذه الخسارة أقل بكثير من خسارة الموافقة على مطالبها ، لأن هذا الرفض ينمي ظاهرة التوتر والإحباط (***) ..نعم تلك آراء ومواقف نخبة من الشخصيات الثقافية والمعرفية .. ولا أحد يستطيع أن يزاود على تاريخهم الوطني أو القومي ، فإن ما عبروا عنه هو إلا من وحي ضمائرهم وإحساسهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم ، وقلقهم على مستقبل البلاد .

****

آراء ومواقف سلبية

من جانب آخر كانت تطل من وقت لآخر آراء ومواقف لا يمكن وصفها إلا بالشوفينية ، جاءت لإضفاء الشرعية على سياسة الإحصاء الاستثنائي وتكريس نتائجها العشوائية ، وتصب كلها في مجرى استمرار سياسية الإحصاء سواء كان بوعي أو دون وعي من خلال دراسات وبحوث أو محاضرات أو تصريحات تصدر عن مسؤولين في السلطة .

فكانت أول دراسة موسعة أطلت علينا .. دراسة الكاتب منذر موصلي في مؤلفه (عرب وأكراد ، رؤية عربية للقضية الكردية) عام ١٩٨٦، والكتاب الثاني : (الحياة السياسية والحزبية في كردستان) .. وإذا كنا نقدر للسيد منذر موصلي الجهد الكبير الذي بذله في مؤلفيه هذين بتعريف العرب بالكرد حضارة و ثقافة واجتماعاً و اقتصاداً .. وهذا موضع تقدير، إلا أن ذلك لا يعفينا ولا يعفيه أن نرى أن هناك مساحة كبيرة من الاختلاف في وجهات النظر ، خاصة فيما يقدمه عن أوضاع الشعب الكردي في سورية ، وتيمنا بالقول الكريم (قل تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) .

وننقل فيما يلي فقرات من آراء الباحث منذر موصلي وغيره من الباحثين ، ثم نتـــنقل بعد ذلك إلى مناقشة يسودها روح الحوار الديمقراطي ، ونترك الحكم بعد ذلك للمتابع .. .يقول الباحث منذر موصلي .. في كتابه عرب وأكراد :

– تبدأ قصتي مع الأكراد من خلال مواجهتنا للنشاط الكردي في شمال العراق بمرحلة سابقة في سوريا ، وكان من جراء ذلك أن ردود الفعل كانت كبيرة نجمت عنها إجراءات قمعية لا بد منها ، لأن ما حصل – ربما قارب المسؤولية الوطنية ومستوى الولاء للوحدة – فتسرب إلينا في القطر العربي السوري بعض النشاط الكردي عبر الحدود للتشويش على عهد الوحدة .. وكنت ضابطاً في عداد مجموعة إدارية وأمنية تم اختيارها خصيصاً لمواجهة ذلك النشاط المعادي . ص١٠

– ولم أتوقف في أبحاثي عند أكراد الوطن الكردي وحدهم ، بل قطعت حدود الوطن وتجاوزته لتشمل أكراد المهاجر... وخاصة في سوريا ولبنان . ص١١

ويتابع القول :

١) وماذا عن القطر العربي السوري؟ هل كانت كوردستان بهذا الاتساع في التاريخ حتى تشمل أجزاء من الجزيرة السورية أو بعضها لماذا ؟ ، التاريخ يقول أن الأكراد وصلوا إلى الجزيرة العليا فقط . ص ١ ٨٣ ١

٢) أما في العصر الحديث فإن وجود الأكراد في شمالي سوريا إنما يبدأ عام ١٩٢٦ على وجه التحديد ، أي بعد فشل ثورة الشيخ سعيد بيران في كردستان تركية عام ١٩٢٥.. حيث لاذ كثيرون آنذاك بالأراضي السورية ، فتوطنوا فيها ثم اكتسبوا الجنسية وأصبحوا منذ ذلك الحين مواطنين سوريين . ص١٨٣

٣) ويبحث مينورسكي عن الأكراد في سورية إبان العهد العثماني (إن الأكراد في ولاية حلب أقل من العرب) ويقصد طبعاً الأكراد في منطقتي عفرين وعين العرب وبعض القرى المنتشرة حول حلب ، ولا تزال هذه المناطق تابعة لمحافظة حلب حتى اليوم. ص١٨٨

٤) طبعاً لم يتطرق مينورسكي لوضع الأكراد في محافظة الحسكة .. كما نلحظ ذلك لسبب وهو أنه لم يكن هناك أكراد في هذه المحافظة آنذاك ، وتواجدهم فيها تم بعد عام ١٩٢٦ على وجه التحديد نزوحاً .

٥) في الجمهورية العربية السورية يتواجد مئتا ألف كردي ص١٥٩ عام ١٩٨٦.

٦) تتواجد مجموعات كردية تعيش على شكل جيوب وعشائر في المدن والقرى السورية ، في أقصى الشمال الشرقي من البلاد في محافظة الحسكة بالذات. ولعل أحدثهم أكراد المحافظة الذين قدموا من كردستان التركية في منتصف العشرينات من هذا القرن هرباً من الاضطهاد التركي أثر ثورة الشيخ

سعيد بيران المعروفة .

٧) إن فقراء الأكراد في قطاع الحدود وجدوا أيضاً في عملية تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في القطر السوري أملا عريضاً يتسع لاحتواء فقرهم وبطالتهم . ففي عام ١١٩٥٩١ (أي في عهد الوحدة السورية المصرية) تسللت جموعهم الشريط الحدودي من محافظة الحسكة ، ولتثبت فيما بعد بطرق ووسائل عديدة في أنها من الفلاحين السوريين (مكتومي القيد) أي من سكان البلد غير المدونين في سجلات الأحوال المدنية ، وبذلك حصل الكثيرون على شهادات الاستثمار الزراعي مستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي ، كما حصلوا فيما بعد على الجنسية السورية بموجب شهادات المخاتير.. وكان من مصلحة كبار الملاكين والمتنفذين السابقين أن يحصل هذا الشيء ليستفيدوا هم أنفسهم فيما بعد عن طريق استئجار حصص هؤلاء الفقراء واستثمارها سراً بالمحاصصة .

٨) وبما أن نشاط دعاة الحركة الكردية كان أثناء تلك الفترة في عنفوانه فإنهم شجعوا من جانبهم أيضاً هذا النزوح لتكون للأكراد كثرة عددية في شمالي سوريا عسى ولعل تتحقق ادعاءاتهم الباطلة في المستقبل ، وبذلك زادوا من توجس السلطات السورية وأساءوا إلى المواطنين الأكراد كافة دون مسوغ مشروع.

*... *(تنويه) : هذا .. وقد اعتذر السيد منذر موصلي في ١٧ / ١٠/ ٢٠٠٠ م أثناء المحاضرة التي ألقاها الأستاذ حميد درويش عن القضية الكوردية في سوريا في مركز الدراسات الحضارية – د . عمر أبو زلام بقوله : أرجو المعذرة على ما بدر مني من مواقف شوفينية تجاه الأكراد ، لأنني كنت قد انطلقت من مواقف عاطفية شبابية .) ، وهذا موقف موضع تقدير واحترام .*

إبراهيم إبراهيم – إشكالية العلاقة العربية – الكوردية –

***

ثم يطل بعد ذلك بعشر سنوات السيد زبير سلطان قدوري بكتاب جديد يتناول المسألة الكردية بعنوان : (القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ)ط ١٩٩٥ ، لا يكاد الباحث يخرج عن دائرة السيد منذر موصلي ، بل يعتمد عليه في تسويق حججه تفصيلاً حتى انه ينقل فقرات كاملة بحرفيتها. ولا يأتي بشيء مفيد سوى أنه يثير من جديد ذاكرة الأجيال على سياسة الإحصاء الاستثنائي الجائر مغلفة في إزار من العواطف.

.. ولكن لما كان لابد من إلقاء المزيد من الأضواء على كامل الظروف التي تخطط للسياسات الاستثنائية تجاه الأكراد ، وكما يقال في الإعادة إفادة ، نسرد هنا مقتطفات من كتاب السيد قدوري .

١- يقول: تعرض القطر العربي السوري خلال أعوام ١٩٢٥-١٩٢٦ – ١٩٣٠-١٩٣٧ لهجرات كردية واسعة بأفواج تقدر بالمئات والآلاف من الأسر

الكردية .. ودخلت إلى الجزيرة السورية وشمال محافظة حلب ، وادلب وقرب اسكندرونه . ص٤٥

٢- فاستقبلهم العرب السوريون وأسكنوهم فيما بينهم وخففوا من غربتهم وهدؤا من روعهم ، وقدموا لهم الأرض والسكن. ص٤٦

٣- وجرت هجرات كوردية بإعداد يومية خلال عام ١٩٥٨ أيام الوحدة وظهور عمليات الإصلاح الزراعي . ص٤٦

٤- وجرى تسجيل تلك الأعداد الأجنبية في دوائر النفوس بسورية كمواطنين عرب سوريين بسبب وجود قلة من الموظفين من ذوي الذمم الضعيفة . ص٤٦

٥- إلى أن جاء الإحصاء عام ١٩٦٢ وشكل عائقاً في وجه تسجيل الوافدين من تركيا - فكان هذا أول إجراء رسمي للحد من الهجرة الكردية الواسعة للأرض السورية ، رغم بعض السلبيات التي وقع فيها الإحصاء عام ١٩٦٢ بتسجيل أعداد ضئيلة من الأكراد كأجانب أتراك .

٦- إلا أن التطرف الكردي لعب دوراً بارزاً في صنع إحصاء عام ١٩٦٢ في الجزيرة . ص٤٦

٧- وبما أن نشاط دعاة الحركة الكردية في تلك الفترة في عنفوانه فإنهم شجعوا من جانبهم أيضاً هذا النـــزوح .

٨- وبذلك زادوا من توجس السلطات السورية وأساؤوا إلى المواطنين الأكراد كافة بدون مسوغ مشروع . ص٤٧

٩- بعد فشل ثورة بدرخان عام ١٨٤٣-١٨٤٧ طلب بدرخان أن يستقر في دمشق فوافق السلطان.. وانتقل إليها بحفاوة وبحرارة وبقي معززاً إلى أن توفي عام ١٨٦٨، وكذلك الشيخ عبيد الله النهري بعد فشل ثورته طلب الاستقرار في مكة ، وبقي فيها إلى أن توفي عام ١٨٨٣ . ص٤٨

١٠- وفي العشرينات من هذا القرن (القرن العشرين) نـــزح نايف بك من تركيا مع عشيرته الكردية(كوجر) والبالغة تعدادها ٥٠ ألف .

***

وفي نفس العام ١٩٩٥ يطل الأستاذ الجامعي الدكتور سهيل زكار أستاذ التاريخ بجامعة دمشق وعضو لجنة إعادة كتابة التاريخ في سوريا ونائب رئيس اتحاد المؤرخين العرب . أطل عبر محاضرته في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (حول موضوع مفهوم الأقليات ومدى انطباقه على الوطن العربي ، ونشرت جريدة " المستقلة " نص هذه المحاضرة في عددها رقم /٧٣/ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٢ .

وقد جاء في صلب المحاضرة

١. (نحن كأمة عربية لا نعاني داخل الوطن العربي من وجود جيوب قومية) . . ويتابع قوله بعد أن يتحدث عن شمائل الأمة العربية وخصالها..

٢. يقول :(ومع ذلك كثيراً ما شخصت لها من الخارج أمراض كثيرة تباينت خطورتها ما دعي بمشكلة الأقليات .. في الحقيقة أثيرت مسألة الأقليات في القرن الماضي من قبل الدول الاستعمارية .. ويمضى الزكار بعد أن يهيئ مستمعيه لتقبل آرائه ، يدخل الموضوع الذي كان يضمره في نفسه والذي نعتقد أنه أهم دافع لديه لإلقاء هذه المحاضرة.

٣. ليقول :(لكن المشكلة الآن مشكلة الجزيرة ، لم يكن في الجزيرة أكراد قط ، ولم يستقر الأكراد في الجزيرة قط) .

٤. ويمضى زكار قائلاً : يبقى سؤال يتعلق بـــ ٣% لا ننكر أنهم ليسو عرباً في العراق وبعضهم في سوريا .

٥. بالنسبة لأكراد العراق تحتاج القضية إلى وقفة تاريخية وعلمية متأنية ، (قسم كبير مما يحتله الأكراد الآن في العراق عربي الأصل وعربي الأرض والحضارة والثقافة) الخ .

٦. أما مواقفه من الأكراد فلم يقف عند هذا الحد ، بل تعدى ذلك إلى تشويه التاريخ والتحايل على الأكراد والإقلال من دورهم في الحروب الصليبية ، (إن عدد المقاتلين الكرد الذين كانوا بمعية صلاح الدين بل بأمرة صلاح الدين لم يكن يتجاوز الألف مقاتل).

٧. إن اعداداً كبيره من الأكراد دخلت الجزيرة ، وتطلعت لتغيير هوية الأرض ولاقت ذلك تشجيعاً من المخابرات الفرنسية والألمانية التي قامت للتخطيط لهؤلاء الأكراد .

وتطول السلسلة كلما ارتفعت أصوات هؤلاء المواطنين المغبونين سواء من الداخل من قوى وشخصيات وطنية وديمقراطية ، أو من الخارج من منظمات انسانية .. تطلق تصريحات من داخل السلطة أو خارجها تنكر انتماء الكرد إلى وطنهم سوريا ، فوزير الداخلية السابق الدكتور محمد حربه اعتبرهم ضيوفاً في سوريا ، وقد أكرموا وفادتهم ، وهذا وزير الأعلام السوري الدكتور عدنان عمران يصرح جواباً على سؤال طرح عليه خلال مقابلته مع جريدة الدستور الأردنية العدد الصادر في أيلول ٢٠٠١ حول أسباب اعتقال سياسيين سوريين سماهم الوزير بالمعارضين ، فوجد جواباً وحجة جاهزة (قال بأن البعض منهم يدعون إلى إقامة دولة كردية في سوريا) .

****

مناقشة الآراء والأفكار

بعد هذا السرد المقتضب لمجمل آراء ومواقف شخصيات قومية عربية ،

تصب آراؤها في نهج ترسيخ سياسة الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ وما أفرزت من نتائج مشينة ، سواء كان عن سبق إصرار وترصد في إطار منهج سياسي مرسوم ، أو جاءت نتيجة قناعاتهم .. لكن ذلك لا يعفيهم من المسؤولية الأخلاقية والوطنية فيما قد انعكس سلباً على حقوق الإنسان لشريحة واسعة من أبناء الشعب الكردي ، ويمس الوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد ، ومن هنا نسعى المشاركة في مناقشة ما ورد من آراء وأفكار، لكشف بعض الحقيقة وإن لم تكن كلها ، ولا هدف لنا سوى ردم كل الحواجز التي اصطنعتها الأجهزة الشوفينية بين الشعبين العربي الكردي ، ونجدد التواصل التاريخي ونعزز صيغ العيش المشترك بصورته المشرفة عبر التاريخ في ظل وحدة وطنية متينة في مواجهة كل الأخطار التي تبغي النيل من صمود الوطن .

لقد ذهبت جميع الدراسات والآراء المقدمة التي تتلخص في إقصاء الشعب الكردي عن وطنه سوريا ، ونفي حقيقة انتمائه التاريخي للوطن ، والسعي الحثيث إلى تثبيت ذلك في ذهن أبناء الشعب السوري كحقيقة مطلقة غير قابلة للنقاش ، نفس المنطق الذي تراه الصهيونية في شعب فلسطين / شعب بلا أرض.

كل قضية يجهلها الإنسان تبقى في إطار التساؤلات والاستيضاحات ، حتى يأتي البرهان القاطع ويجلو الغموض بالحقائق المادية .

فلو درسنا مسألة الحدود السياسية والجغرافية لشعوب الشرق الأوسط ، وبالدقة التي يتوخاها طالب الحقيقة لن نظفر بـــ(المطلق) ، ذلك أن جميع شعوب المنطقة عاشت حالات تداخل كبيرة ضمن مواطنية الامبراطوريات التي حكمت المنطقة منذ سومر وأكاد ومروراً بإمبراطورية آشور وبابل والإمبراطورية الفارسية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية حتى عام ١٩١٨ ، فكل فرد من أفراد هذه الإمبراطورية انّى تحرك ضمن الإمبراطورية فهو مواطن يتنقل عبر أراضي وطنه ، ولم يكن هنالك ما يحول دون ذلك ، لأن مدار الانتماء لم يكن في حدود الانتماء إلى الاثنيات أو الأعراق أو القوميات بالمفهوم السياسي المعاصر.

ففيما يخص منطقة الجزيرة – موضوع بحثنا – التي كانت دوماً جزءاً من إمبراطوريات الشرق هي جزء من الجزيرة العليا لبلاد ما بين النهرين التي أنتجت حضارة رائعة شكلت بنيانها جميع الأقوام التي سكنت المنطقة ، وطالما يقول السيد منذر موصلي أن التاريخ يقول أن الأكراد وصلوا إلى الجزيرة العليا فقط (١)! .. لا نخالفه بذلك طالما أن الحد الجنوبي للجزيرة العليا تنتهي من جبال سنجار إلى جبل عبد العزيز فطوال العبا وحتى قلعة جعبر على الفرات .

إذن الأكراد أبناء هذه الجزيرة السورية التي هي جزء من الجزيرة العليا .. على أية حال – لما اندمج الأكراد في بنية الدولة الإسلامية فلا شك حصلت

تداخلات جغرافية كبيرة بينهم وبين غيرهم من الشعوب الإسلامية ، لأن الرابط الوحيد بين كل الشعوب والأقوام .. كانت الرابطة الدينية . * *(منذر موصلي – عرب وأكراد) ص /٨٣/*

.. اللهم إلا إذا اعتبروا أن الإسلام دين العروبة ، وكل بقعة وصلتها سنابك خيل الفتح هي حدود الوطن العربي ، وهذا ما نربأ بالأمة العربية من تبني هكذا نـــزعة شوفينية .

إن صيغة الإمبراطورية الإسلامية سهلت تداخل الشعوب واندماجها مع بعضها ، لذا نقول أن بدرخان باشا عندما نـــزل دمشق واستقر فيها معززاً مكرماً ، والشيخ عبيد الله النهري أختار الإقامة في مكة لم يخالجه أي شعور بالاغتراب عن الوطن ، فكانت دمشق ومكة والقاهرة وصنعاء وغيرها وطن الكردي والتركمان والجركسي والأذري وغيرها .. كما كان هو موطن العربي .. تماماً كما العكس هو صحيح أيضا ، فاستانبول وآمد (ديار بكر) جزيرة ابن عمر وهكاري موطن العربي والكردي والتركي والجركسي بل كل مسلم .. تلك كانت المفاهيم السائدة ، وما كانت الجيوش المدافعة عن ثغور هذه الإمبراطورية إلا من أبناء كل هذه الأقوام المسلمة ، بدليل مشاركة أبناء هذه الشعوب في الحركات الإصلاحية التي سعت لإصلاح مفاسد الحكم ورفع المظالم .. سواء كانت في عمق الدولة العثمانية في استانبول أو خارج مركز الدولة في كردستان أو البلاد العربية .

كانت حركات تدعوا إلى إصلاح نظام الحكم العثماني ، ولم تكن في البداية ذات طموح قومي إلا بعد أن كشفت حركة الاتحاد والترقي عن وجهها العنصري بأهدافها العنصرية الساعية إلى تتريك جميع شعوب الإمبراطورية بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨م ، لحينه لم يطرح أي تجمع عربي أو شخصية عربية أكثر من نظام اللامركزية كنوع من الإصلاح الإداري.

لذا يقول الواقع الموضوعي أن ليس في العالم كله ما يشير إلى وجود حدود مثالية فاصلة بين شعبين ، مرسومة بالمسطرة. ومحدود بنقاط علام تاريخية تشهد بتابعية هذه البقعة من الأرض للفلانين وتلك للعلانين .

وكل المناطق التي حصلت فيها استقرار وقبول بالحدود الدولية. إنما هي نسبية تواضع الطرفان على قبولها على ضوء المعطيات السياسية .

والشعبان الكردي والعربي ليسا استثناء عن هذه القاعدة ، خاصة وأنهما الشعبان المتعايشان – لربما لأطول فترة تعايش تاريخي ومازالا – فإذا تركنا الحالة التاريخية القديمة وأخذنا بما طرحه السادة الباحثون ، أن تواجد الأكراد في الجزيرة يعود إلى ما بعد فشل ثورة شيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥م إذ نـــزح الآلاف من الأكراد هرباً من القمع التركي .

<u>الوقائع والحقائق التاريخية تتحدث</u>

إن ما نعرفه من الوقائع والحقائق التاريخية تؤكد دون ريب أن الأكراد في الجزيرة السورية يعود إلى زمن أبعد مما ذكره السادة الدارسين ، وربطوه بفشل ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥.

١- معركة بياندور : وهي قرية تبعد عن مدينة القامشلي ١٧ كم تابعة ناحية قبور البيض .. ومنها تصدى أبناء المنطقة لزحف القوات الفرنسية بقيادة الجنرال روكان التي اتخذت من قرية بياندور مقراً لها للانتشار باتجاه عين ديوان ، وكانت القوات الفرنسية تسعى بشتى الوسائل – منها بالإكراه ومنها بالترغيب – إخضاع سكان المنطقة .. فبقدر ما استقبل روكان وضابطه كميني بالترحاب من قبل مِشل باشا أحد مشايخ الشمر ، تصدى لهم أهالي المنطقة الأكراد ، إذ اعتقل أحمد يوسف آغا من زعماء القبائل الكردية آشيـتية ، وساندت عشيرة حاجو آغا (هفيركان) العشائر الآشيـتية ، وتوسعت الاعتقالات فاعتقل خليل أحمي مختار قرية بياندور ذاتها ، ومختار قرية محركان : عباس آغا محمد عباس واثنان آخران حسن مادوا وخلف بادي ، وكان لقرية تل شعير دور هام في حركة المقاومة ، وتحريك الأهالي .. فشنت غارات عديدة على القوات الفرنسية ، وفي إحداها تم الهجوم على الثكنة في بياندور بقيادة هوتيار ومعه عباس مراد وعبدو تيمار وعلي عبد المجيد تيمار وحسو عبد الله ، وانضم إليهم الكثير من عشيرة هيفركا ، وبعض عشائر الطي العربية ، واستشهد في هذه المعارك المقاتل أوسي من عشيرة حاجو آغا(هيفركا) ، وتواصلت المعارك إلى أن استطاع الثوار الأكراد ومعهم بعض المقاتلين من الجوالة والراشد العربية بقيادة آل حسو بركات من قتل القائد الفرنسي (روكان) قائد القوات الفرنسية ، وكان إلحاق هزيمة نكراء بالجيش الفرنسي في موقعة قرب قرية باب الحديد(١) ويقول الكاتب أنور عسكر الشمري : (كاتب عربي من المحافظة).

– اشتركت العشائر الكردية وستة عشر فرداً جوالياً ومعهم بعض الثوار من الراشد(قبيلة عربية) نالوا شرف الانقضاض على مقر قيادة الجنرال الفرنسي روكان ، ويذكر العشائر الكردية (الكاسكية – الدوركية الحاج سليمان) وهي العشائر المحيطة ببياندور ويذكر على الطرف الشرقي من هذه العشائر عشائر كوجر ميران –آليان –العباس (٢) .

مجموعة تساؤلات تطرح نفسها ، إن لم يكن هؤلاء المقاومون الثوار أبناء هذه الأرض ومتجذرين معها فمن أين قدموا ؟ هل كانت المواجهة مع القوات الفرنسية محض صدفة بدون تخطيط وتحضير؟ ، وهل يعقل أن تملك جماعة طارئة غير مستقره على أرضها قدرة المواجهة لقوات عسكرية نظامية ان لم تكن من أبناء المنطقة ولهم امتداد بين السكان .. والأهالي يقدمون لهم مقومات الاستمرار في القتال ، فإن لم يكونوا من أبناء المنطقة ورافضين وجود

المستعمر.. فهذا يعني أنهم ليسوا سوى حفنة من قطاع الطرق وعصابة .. ومحاربة الجيش النظامي ليست من شأن العصابات وقطاع الطرق فهم إنما يتجنبون الاحتكاك مع القوات الحكومية ، فإن لم يكونوا من أبناء الأرض فالأولى أن يكسبوا رضى المستعمر الفرنسي تحقيقاً لمصالحهم الضيقة .

هذه أولى الحقائق التي تقطع الشك باليقين أن هؤلاء الأكراد هم من عشائر كردية يعود وجودها في الجزيرة إلى زمن بعيد .

هوامش :

١- دراسات اشتراكية العدد (١١) عام ١٩٨٥ من مقالة لرمو شيخو فرحه بعنوان التآخي العربي الكردي

٢- كتاب قبيلة طي ص ٤٣٤ إلى ٤٤١ أنور عسكر الشمري

٢- **انتفاضة عامودا :** انتفض الشعب في مدينة عامودا بقيادة سعيد آغا الدقوري عام ١٩٣٧، مما أدى إلى تعرض قراها إلى قصف جوي ومدفعي أنـــزل الخراب والدمار بالعديد من القرى ، إضافة إلى المدينة ، وراح ضحيتها عدد من الشهداء ، إلى أن انتهت المعركة بانسحاب قائد الثورة سعيد آغا إلى جبل سنجار.

بماذا يُفسر تصدي هؤلاء الثوار الأكراد للمستعمر الفرنسي؟ أليس من المنطق أن تهادن الجماعة الطارئة ، وتداهن السلطات الفرنسية لحساسية وضعها الطارئ ؟ ، نعم إن الانتفاضة كانت صرخة الشعب المتجذر في الأرض في وجه المحتل المستعمر.

– عام ١٩٣٧ اعتقل الفرنسيون الوجيه (قدر بك جميل باشا) بسبب رفضه التعاون معهم قائلا : أنا أبن شعب مظلوم فكيف أسمح لنفسي بأن أتعاون مع حكومة أجنبية تحتل البلاد ، وتضطهد الشعب السوري المناضل الشجاع ؟ ، وكان مصيره النفي إلى تدمر.

نعم .. هذا الموقف إن دل على شيء فهو يدل على إخلاص الكردي للمبادئ والقيم.(١) وتفانيه من أجل الوطن .

***

وإذا انتقلنا على أرض الواقع ودرسنا حالة العشائر الكردية المتواجدة في الجزيرة السورية .. لا شك سنقف على معطيات موضوعية ، يقول العالم الدمشقي أحمد وصفي زكريا :

– على أن معظم عشائر الأكراد في محافظة الجزيرة يمتد سكناهم من أقصى شمالها الشرقي في قضاء ديريك الاسم المعرب (المالكية) قرب دجله ، ويتجه نحو الغرب إلى قضاء القامشلي ثم يتجه على محاذاته إلى ناحية رأس العين وهذه هي القبائل :

١- ميران : ويدعون أيضاً (الكوجر) أي الرحل – منطقتهم قضاء ديريك

من دجلة حتى رميلان .
٢- الحسنان : قضاء ديريك حتى كراجوك في الجنوب.
٣- آليان : قضاء القامشلي .
٤- آشيتيه : شرق القامشلي .
٥- أطراف نهر:
٦- بوبلان : غربي القامشلي .
٧- هفيركان : هاويركان- ناحية قبور البيض معرب(قحطانية) .
٨- الميرسينية : شرق عامودا .
٩- بينارعلي : غرب القامشلي .
١٠- ملاني : ملان خضر غرب وجنوب عامودا .
١١- دقورية : ناحية عامودة .
١٢- الكاباره : ناحية عامودة إلى الجنوب .
١٣- الكيكية : تقطن الدرباسية وباتجاه الجنوب حتى ٤٠كم .
١٤- الملّية : (هزار مل = ألف ملة) بقيادة آل إبراهيم باشا الملّي .

وجدير بالذكر أن الجزيرة كانت برية خالية في معظمها (١) من السكان .. يسكنها قبائل عربية في الجنوب وقبائل كردية في الشمال ، والعشائر العربية كانت تعيش حياة بداوة تامة ، بينما العشائر الكردية تعيش حالة استقرار زراعي في كثير من القرى يعود تاريخها المنظور إلى أبعد من قرنين .

وبدخول الآلة الزراعية ميدان العمل بدأ توسع القبائل العربية باتجاه الشمال والقبائل الكردية باتجاه الجنوب ، مما حدا بها التداخل والتجاور والتشارك في القرى إلى الكثير من حالات التزاوج والمصاهرة – والتقارب والاندماج .

واستقرت القبائل العربية في منازلها الحالية – الطي جنوب القامشلي ، والجبور على الخابور حوالي الحسكة .. ثم البكارة في مناطق جبل عبد العزيز، الشرابيين والحرب على امتداد نهر زركان ، وقليل من الشمر على الحدود العراقية السورية منطقة تل كوجك (اليعربية) ، أما الأكراد فاستقروا في شمالي الجزيرة في العديد من القرى .

وبعد اتفاقية سايكس وبيكو وتخطيط الحدود بين تركيا وسوريا قسمت العشائر الكردية إلى قسمين قسم في تركيا والقسم الآخر في سوريا التي أصبحت دولة بعد اتفاقية سايكس بيكو.

وهذه العشائر موجودة من مئات السنين. *(١)عشائر الشام ص٦٥٨ احمد وصفي زكريا*

يقول المرحوم عزت سليم بك من الشاشان / مواليد قرية السفح عام ١٩٠٥ : – كانت ماردين ونصبين مركزي الحكومة العثمانية ، ولم يكن بين ماردين ودير الزور إلا بضع قرى للأكراد في سهل ماردين الجنوبي .. في أطراف نصيبين

وعامودا والدرباسية القديمة – حالياً واقعة ضمن الحدود التركية – ملاصقة للدرباسية السورية ، وكان هنالك القليل من /الشوايا/على ضفاف الخابور وجنوب الحسكة . (١).. –/ وتعتبر آراء سليم بك ومشاهداته موضع ثقة ، كونه كان على علاقة جيدة مع كافة الفئات الاجتماعية ، خاصة في تلك المرحلة التي اتسمت بعدم وجود النعرات والحساسيات القومية والدينية في الجزيرة ./٢/

وفي نفس الاتجاه وحول الموضوع نفسه يتحدث جميل كنّه :

– عينتُ مديراً لقرية القرمانية– تابعة للدرباسية الآن – وفي ٢٩حزيران ١٩٢٩ توجهت إلى رأس العين منها إلى الحسكة ، ثم قصدنا مركز الناحية ، وكان عدد السكان لا يزيد عن مئتي دار بعضها يسكنها أصحابها الأكراد وبعضها الآخر يسكنها اللاجئون السريان والأرمن ص/٨٢/ ..

وهؤلاء السريان والأرمن لجؤوا إلى سوريا بعد المذابح التي نفذتها الدولة العثمانية العام ١٩١٥ ، ويقصد – مدير الناحية هذا – بأن القسم الأعظم من السكان الأكراد هم أصحاب القرية .

– كل المصادر تشير بأن ادعاءات السادة موصلي / قدوري / زكار ، إن هي إلا أوهام لا صحة لها إلا في مخيلتهم ، حيث لا جدال بأن الأكراد سكنوا الجزيرة العليا هذه منذ مئات السنيين ، بل قد كانوا يتراجعون أحياناً إلى الشمال تحت ضغط العشائر العربية بالتناوب أو تحت ضغط الظروف الطبيعية والجفاف والمحل .

– كما أن آثار القوم شاهد على وجودهم ، فالقرى المنتشرة شمالاً في الجزيرة والمعروف بقدمها ، والتي ترتبط حياتها بذاكرة الأجيال تتراوح أعمارها بين ١٥٠–٢٥٠ سنة.

لنأخذ مثلاً مدينة ديريك وتل كوجك .. مواقع سكن وانتشار قبائل الكوجر هذه تعود في تاريخها إلى فترة أقدم بكثير مما تصوره السادة الباحثون ، فتل كوجر – كان اسمها سابقاً تل كمبر الاسم المعروف لدى قبائل كوجر ميران ، فلما تم مد سكة حديد حلب –– بغداد عمل بعض العمال العرب مع جموع العمال .. وقد أطلقوا اسم تل كوجر على تل كمبر كونها تعود بملكيتها لقبائل الكوجر الكردية ، ويتحدث المعمرون أن مرابع الكوجر من جزيرة بوطان وحتى أسفل جبل سنجار..

أما قرية تل شعير: مركز حركة المقاومة ضد الفرنسيين ، فيعود تاريخها من قبل أصحاب ومالكي القرية الحاليين /عائلة عبدي اليوسف/ إلى أكثر من ٢٠٠ سنة ، إذ كان فيها مدرسة في العهد العثماني– وبهذا الصدد يقول السياسي رمو شيخو فرحه :

– كان سكان القرية يتكون من حوالي ٢٠ بيتاً سريانياً ، و٥ بيوت أرمن ، و٨ بيوت من قبيلة طي ، و/٣/ بيوت أشوريين .. وأكثر من ١٧٥ بيتاً كردياً

(١).

٧- ويذكر أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي الشهير بآلوسي زاده(٢) في كتابه (نشوة الشمول في السفر في استانبول) الصادر عام ١٢٩٣ هـ /١٧٨٦ مـ :

- وسرنا في طريق وعره فنـــزلنا في الساعة التاسعة قرية تسمى عامودة ، وتشمل من البيوت على نحو سبعين بيتاً ، ونزلت في منـــزل رجل يدعى ملا سليمان(*) ، ثم سرنا براحة فحللنا قرية دكر(منطقة القامشلي) ، وتشمل نحو مئة بيت وبينها وبين نصيبين قرية تل الذهب وتل شعير / التي أشرنا إليها سابقاً - المؤلف / وفي الساعة السابعة جئنا (جل آغا) ، / عربت وأصبحت الجوادية وتعني بالكردية أربعين آغا / .

٨ - قرية تل أيلول قرب الدرباسية ذاكرة أجيالها تتواصل منذ حوالي ٢٠٠ سنة ، وجميع سكانها عام ١٩١٥ أكراداً انضم إليهم بعض من النصارى القادمين تركيا هرباً من المذابح .

قرية القرمانية : أصحابها المالكين يتذكرون انتقالها إليهم لأكثر من ١٧٠ عاماً ، وقد آلت إليهم من قبيلة علي خان الكردية ، وقد ذكر جميل كنه البحري مدير ناحية القرمانية عام ١٩٢٩ بقوله وسبق الإشارة إليه أعلاه بنفس النص :

- كان عدد السكان فيها لا يزيد عن مئتي دار لأصحابها الأكراد وهنالك بعض آخرون من السريان والأرمن .. وهؤلاء لجؤوا إليها بعد عام ١٩١٥ على أثر المذابح التركية.

وكلام مدير الناحية واضح الإشارة إلى أن سكانها الأصليين كانوا ساكنيها قبل العام ١٩١٥ .

***

المصادر العربية والأجنبية تفند مزاعم الزكار وغيره ، حيث تؤكد تلك المصادر بأن الأكراد (وجدوا في الجزيرة العليا منذ مئات السنين وإن كانوا يتراجعون - بين كر وفر - إلى الشمال تحت ضغط عوامل طبيعية بقصد الانتجاع وتأمين مستلزمات العيش ، هذا إضافة إلى الغزوات المتتالية لعشيرة الشمر العربية - والتي كانت تفرض الأتاوات على العشائر الكردية والعربية المستقرة في قراها وارتبطت بالأرض . . لكن تحت وطأة تلك الغزوات اتجهت العشائر الكردية إلى الشمال للاحتماء والخروج من دائرة نفوذ عشيرة شمر.

يقول نيبور(Niabor Karsten) الذي جاء إلى المنطقة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ١٧٦٤م مع البعثة الدانماركية للأستشراق : - أن الأكراد في توسعهم نحو الجنوب اصطدموا بالعرب .. ويضيف بأن العشائر(كيكية- ملية - دقورية - يزيدي سنجار) قاومت السلطة العثمانية من ناحية الأتاوة (اعترافاً) بحقوقهم في الرعي جنوب خط ماردين - نصيبين .

ويقول بيير روندو : – إن الاعمار الكردي في سوريا أقدم كثيراً مما يتصوره المرء إذا أن بعض الجماعات الكردية مثل (الكيكية في الجزيرة العليا) كانت منذ الأزمان الغابرة تحتل موقعها الحالي .*مجلة الحوار العددان(٥,٦)*

وقد أكد هذه الحقيقة \ سايكس \

الكيكيين آخر السكان الحضريين في الجزيرة قد طردوا نحو الشمال من قبل الشمر ولم يعودوا إلى الجنوب إلا لإثبات حقهم في استثمار الأرض زراعياً ورعياً . *الحوار العدد(٥,٦)*

٩– ويقول محمد علي إبراهيم باشا الملي في مخطوطته بأن عشيرة شمر قادت حملة واسعة ضد عشيرة (الملية) قبل ١٩٠٠ وشاركت إلى جانب الشمر العشائر الموجودة في الجزيرة الكردية والعربية . أما العشائر المشار إليهم أعلاه والتي انضمت إلى غزوة الشمر ، وما يقصده القائل في مخطوطته بالعشائر الكردية هم : كوجرميران ، هسنان ، آشيتيه ، آليان ودقورية ، ملية خضر الكيكية .. وهذه شهادة أخرى تؤكد وجود الأكراد واستقرارهم في الجزيرة السورية قبل ثورة الشيخ سعيد بكثير.

١٠– وهنالك الكثير من الدلائل إضافة إلى ما ذكرنا، لان الكثير من أسماء القرى مسماة باللغة الكردية ، وقد عرفها المعمرون من ولادات العقد الأول والثاني من القرن العشرين، مما يدل على أنها معروفة منذ أزمان قديمة وتدل على ساكنيها ..عدا أنها أسماء كردية تطلق على أماكن تسكنها قبائل عربية اليوم ، وهذا دليل على أنها كانت مرابع للعشائر الكردية في غابر الأزمان ، مثال: تل كوجر وكانت معروفة على نطاق سورية منذ أكثر من مئة عام بدليل ثبوت هذا الاسم في الخرائط القديمة التي وضعها أطلس طربين عام ١٩٥٢ ، أما بالنسبة لعشيرة الكيكية التي تقطن ناحية الدرباسية ، فهناك (خفسة سينكا وفيضة سينكا) جنوب جبل عبد العزيز ، وسينكا فرع من الكيكية وهناك (قوجا كيكان– رجم الكيكية) وهناك هضبتين في منطقة الدرباسية / كبز كيكان– وبالقرب من رأس العين كبز ملية / .

وهذا الذي ذكرناه غيض من فيض لا نريد الاستزادة لكون السلسلة طويلة .

١١– أما قول السيد موصلي وقدوري ومن جاء بعدهما ، وزعمهم بتسلل كردي منظم وموجه من كردستان تركيا إلى سورية إبان عهد الوحدة للانتفاع بقانون الإصلاح الزراعي .. فمردود للأسباب التالية :

١– صعوبة اجتياز الحدود إن لم يكن مستحيلاً بالنسبة للأفراد نظراً لشدة المراقبة من قبل القوات التركية المنتشرة على طول الحدود بكثافة كبيرة جداً ، ومازلت إضافة إلى تحصين الحدود بخطين من الأسلاك الشائكة مزروعة بالألغام والمتفجرات بكثافة ، عدا الأضواء الكاشفة التي تضيء لمسافات طويلة ، وقد لاقى الكثير من المهربين الفقراء حتفهم بين الخطين الشائكين بفعل الألغام ..

فإذا كان ذلك متعذراً على الأفراد فكيف لا يكون متعذراً على تسلل الجماعات.

وكانت تركيا قد اتخذت تلك الاحتياطات المكثفة للحيلولة دون اتصال أكراد سوريا بأكراد تركيا لحساسيتهم تجاه تسرب الأفكار القومية الكردية أو الثورية أو ما كان يسمونها(كومونيست).

٢- كيف يغيب عن ذاكرة السيد منذر موصلي ما حدث للجزيرة كونه عاش فيها إبان فترة الوحدة .. أن عهد الوحدة مرّ كله بظروف جفاف وسوء المواسم ، وصل الحال بالمواطن السوري في الجزيرة إلى حالة مادية مزرية أشبه بالمجاعة لولا المساعدات الخارجية ، وهذا ما دفع الكثير من الشباب إلى الهجرة إلى المدن الداخلية (حلب – دمشق- بيروت) بحثاً عن فرص العمل ، ولا يزال الناس يتندرون بتلك السنوات التي أصيب الكثير من الناس بالعمى الليلي لعدم قدرتهم على تأمين السمن والزيوت .. فكيف يمكن لأناس يهاجرون من جوع إلى جوع .

٣- كانت الجزيرة تعيش حالة من الإرهاب المباحثي / أشبه بالمكارثية / حتى وصلت الأمور إلى فرض منع التجول في بعض القرى بعد غياب الشمس ، بسبب ردود الأفعال تجاه ما كان يحصل في العراق خاصة بعد حركة الشواف الفاشلة آذار العام ١٩٥٩ التي أدت إلى رفع وتيرة الحساسية بين حكومة عبد الكريم قاسم في بغداد ونظام الوحدة في سوريا .

ولما كان الأكراد في العراق في اصطفاف إلى جانب نظام عبد الكريم قاسم لتقييم سياسي خاص بهم ، وكذلك ملاحقة نظام الوحدة للشيوعيين انعكس كل ذلك على أكراد الجزيرة .. فالكردي كيفما تحرك وأينما تحرك فهو موضع شبهة واتهام .. كل كردي شيوعي وكل شيوعي كردي وكل كردي في الجزيرة معني بأكراد العراق وبالتالي تهمة العمالة تلحقهم .

إذاً كانت هنالك حالة توتر دائم وإرهاب شديد ، فكيف يمكن أن يحدث تسلل كردي من كردستان تركيا إلى الجزيرة السورية ضمن هذه الظروف الصعبة؟ وأي منطق يقبل أن يستقبل المواطن الكردي أفواجاً من أكراد تركيا في ظل وجود مراقبة مباحثية شديدة ؟ ، والكردي يعيش حالة حذر وترقب من السلطة حتى في منامه ؟.

٤- أما ادعاء السادة موصلي ومن جاء بعده بأن التسلل كان يجري بتشجيع من كبار الملاكين ليستفيد هؤلاء من قانون الإصلاح الزراعي ويستأجرونها منهم بالمحاصصه ، إن هذا القول هو محض اختلاق من أوهام بعضهم لأن المعارك الطبقية بين الملاكين والفلاحين في الجزيرة بلغت ذروتها في فترة الخمسينيات خاصة بعد دخول الآلة ميدان الزراعة ، وأصبح بإمكان المالك أن يستغني عن الفلاح ، ولو عاد السادة المدعين إلى أدبيات الحزب الشيوعي وحزب البعث في الخمسينيات وحتى الستينيات لوقفوا على الكثير من المعارك الفلاحية التي كانت

تقاوم رغبة الملاك بطردهم وتهجيرهم ، وكانت السلطات تقف على الدوام إلى جانب الإقطاع في أكثر الأحايين .

إذا كان المالك الإقطاعي يريد التخلص من الفلاح الذي قد تربطه به القرابه والعيش المشترك لسنوات طويلة ، فأي منطق يقبل أن يستدرج فقراء الفلاحين من أكراد تركيا ليستفيدوا منهم ؟ ، بكل تأكيد لو حصل أن قدم فلاح واحد إلى قرية لغاية الانتفاع بالأرض لما توانى المالك من تسليمه إلى الجهات الأمنية المختصة لأنه كان يحسبها اقتطاع من حصته .

٥- الحقيقة إن ما سماه السادة تسللاً كردياً للاستفادة من قانون الإصلاح الزراعي ليس إلا دعوة إلى استمرارية نهج سياسة الإحصاء الاستثنائي وتبرير نتائجها المشينه .

أما أن يحمّل السادة مسؤولية الإحصاء الحركة الكردية باتهامها بالتطرف ، وتشجيع أكراد تركيا على النزوح إلى سوريا .. فهذا اتهام مردود بدليل أن المنهاج السياسي للحركة لم يكن يتجاوز إطار المطالب الأساسية للأكراد- الحقوق السياسية والديمقراطية ضمن إطار البلاد - وقد أدرجنا فقرات من المنهاج السياسي للحركة الكردية ص ١٨، اللهم إن كان السادة يرون في الأكراد قطيعاً من السوائم لا يستحقون قيادة وتنظيماً.

- أما ما أورده الباحث منذر موصلي ما مفاده أن الباحث مينورسكي(١) في بحثه عن أكراد سورية إبان العهد العثماني قال :

- إن الأكراد في ولاية حلب أقل من العرب .ويستطرد السيد منذر موصلي قائلاً طبعاً لم يتطرق مينورسكي لوضع الأكراد في محافظة الحسكة .. لسبب بسيط وهو أنه لم يكن هناك أكراد في هذه المحافظة آنذاك أو تواجدهم فيها بعد عام ١٩٢٦ .

- إن تفسير الباحث منذر لعدم تطرق الباحث مينورسكي لوضع أكراد المحافظة كان لعدم وجود أكراد فيها .. هي مغالطة كبيرة .. الحقيقة أن الباحث منذر يمارس نوعاً من التضليل للقارئ الذي يجهل التاريخ ، فإذا كان الباحث يتطرق لوضع الأكراد في حلب وقد كانت ولاية في العهد العثماني ، فبأي منطق نحمل الرجل عدم التحدث عن محافظة لم تكن موجودة كوحدة إدارية ، فالحسكة كانت حتى عام ١٩٢٠ لا تتعدى ثكنة عسكرية بناها الأتراك واحتلها الفرنسيون بعد ذلك وحانوت صغير يؤمن حاجة الأعراب والبدو في ذلك الوقت . لقد كانت الجزيرة جزءاً من ولاية ماردين أو الموصل أحياناً وفي أواخر العهد العثماني تابعة لمتصرفية دير الزور إذاً فأكراد الجزيرة حتماً كانوا تابعين لولاية ماردين في ذلك الوقت .. فكيف يمكن الحديث عن مكان أو شيء غير موجود أصلا .

أما مسالة عدد الأكراد في سوريا ، يقول الباحث منذر موصلي يتواجد في سوريا ١\٢٠٠١ مئتا ألف(١) .

وزبير سلطان قدوري لا يخرج عن نهج الموصلي فيقول ٢٥٠ –٣٠٠ ألف(٢) .

أما أستاذ التاريخ سهيل زكار فيقول لم يكن في الجزيرة أكراد قط ، أما ٣% لا ننكر أنهم ليسوا عرباً في العراق وبعضهم في سوريا(٣) !.

بداية لا نرى أن مسألة عدد السكان يشكل إشكالية لحقوق الجماعة أو ينتقص من حقوق الشعوب ، فهناك شعوب شكلت دولاً لا يتعدى تعدادها الآلاف ، وأخرى تجاوزت المليار ، لكننا نناقش الموضوع من أجل الحقيقة وتحديد المسؤولية الأخلاقية الملقاة على عاتق الباحث ومدى الالتزام بالحقائق الواقعية والعلمية.

١- نحن أمام قضية لا يستطيع الباحث المحايد أن يقطع الكلام بالتوكيد بسبب تأخر الوعي الإحصائي ، ونقص الأجهزة الإحصائية الدقيقة لا تتيح لنا الوصول إلى تعداد دقيق للسكان .

٢- لا يخفى على المتتبع أن الدول الحاكمة للأكراد تخفي الأرقام الحقيقية لعدد الأكراد في دولها .. فكيف تعطي الرقم الدقيق إذا كانت تنكر في كثير من الأحوال وجود الشعب الكردي ، وإن أقرت على مضض فهي تقلل من شأنه وبالتالي تزيف الحقائق .

٣- تذكر الوثائق البريطانية المؤرخة في / ١٩ / مارس عام ١٩٤٧ : بأن الشعب الكردي في سوريا ينقسم إلى ثلاث مجموعات : العشائر الكردية التي تقيم في الجزيرة ، وجبل كرداغ شمال غرب حلب والذين يبلغ تعدادهم حسب إحصاء عام ١٩٢٣ حوالي ١٢٠٠١ ألف نسمة ، والمستوطنون الكرد في دمشق وعلى رأسهم جلادت بدرخان عددهم حوالي ١٢٠١ ألف .

إن الرقم العددي للسكان الأكراد في سوريا٢٠٠ ألف نسمة يعود إلى إحصاء عام ١٩٢٣ وهو نفس العام الذي تم فيه تطبيق معاهدة لوزان والقاضي برسم الحدود بين سورية وتركيا ، والقاضي بتبعية المواطنين في كل طرف من الحدود جنسية الدولة الجديدة الناشئة على أنقاض الدولة العثمانية .. المواطن المقيم جنوب الحدود يسجل مواطناً سورياً والمواطن المقيم شماله مواطناً تركياً ، وإذا أخذنا النظام الاجتماعي الكردي في ذلك الوقت وما كان سائداً من العقلية الاجتماعية العشائرية ، عرفنا كم كان تعداد الزوجات سائداً وسعي الأسر إلى إنجاب أكبر عدد من الأبناء ، وإذا عرفنا القاعدة الإحصائية لعدد السكان يزداد زيادة مركبة بمعدل ٣% كل عام أو يتضاعف عدد السكان كل ٢٠سنة ، استطعنا الوقوف إلى الرقم الأقرب إلى الواقع بالنسبة لعدد السكان الأكراد في مناطقهم ، عدا دمشق وغيرها من المدن الداخلية .. إذن العدد يتضاعف كالتالي:

عام	١٩٢٣	١٩٤٣	١٩٦٣	١٩٨٣	٢٠٠٣
نسمة	٢٠٠ ألف	٤٠٠ ألف	٨٠٠ ألف	١٦٠٠ ألف	٣٢٠٠ألف

تعليق :

المصادر الرسمية للبلدان الحاكمة لكردستان ، إما أنها لا تعترف بوجود الأمة الكردية قط ، أو تعمد إلى تخفيض عدد أفرادها إلى الحد الأدنى ، وأوثق المصادر السوفيتية عام ١٩٥٢ عد الأكراد في سوريا ٣٠٠ ألف ، إذن يكون في٧٢=٦٠٠ ألف في ٩٢=١٢٠٠ألف عام ٢٠٠٢=١٨٠٠ ألف .

١- منذر موصلي-عرب وأكراد ص ٥٩١طرا عام ١٩٨٦

٢- زبير سلطان قدروي القضية الكردية ص٥١١\١٩٩٥

٣- المحاضرة المنشورة في جريدة المستقلة .

* ٨ fo-371/6168 kurdisan problen نقلاً عن جريدة الاتحاد/العدد ٤٤٢/الجمعة ١٢/١٠/٢٠٠١.

ولو استبعدنا كل الأرقام المقدرة في الأدبيات الكردية ، واعتمدنا الأرقام التي تعتمدها الأحزاب السياسية السورية ، والتي عرفت بعراقتها التاريخية في البلد ، لوجدنا أن تقديراتهم تذهب إلى أن عدد الأكراد في سوريا يقارب١٠ % من مجموع سكان البلاد ، أي ما يقارب مليوني نسمة ..

.. وكيف تهيأ للزكار أن يرتكب هذه المغالطة الفظيعة في حق نفسه ، وحكام البلاد في العراق يذهبون إلى الاعتراف بوجود ١٥-٢٠ % من السكان أكراد ، وفي سوريا من ٨-١٠% ؟ .

أما ما ذهب إليه الدكتور زكار من قوله : - لا نعاني من وجود جيوب قومية .. مع ذلك شخصت لها من الخارج أمراض كثيرة تباينت في خطورتها ما دعي بمشكلة الأقليات .. في الحقيقة أثيرت مسألة الأقليات في القرن الماضي من قبل الدول الاستعمارية ..

فالدكتور زكار يريد من قوله نفي وجود الأكراد كقومية في الوطن العربي وإن ظاهرة وجودهم مثارة من قبل الاستعمار.

الدكتور زكار ككل العنصريين يتهرب من مواجهة المشكلة برجولة ' ويلجأ إلى شماعة الاستعمار كأسهل وسيلة ، وكأنه بذلك أنهى كل مشاكل الأمة العربية .. إن الشعور بالمسؤولية تقضي مواجهة الواقع بكل عللها بصدق وموضوعية ، والبحث عن العلاج النافع والممكن لما فيه خير الوطن والمواطن .

أما الدكتور زكار فالحل عنده هو النفي والإقصاء والنظر إلى الأمور بمنطق الفكر المؤامراتي ، فكل ما يحيط به من علل ومشاكل إن هو إلا مؤامرة استعمارية .. دون النظر إلى الواقع ومعرفة الذات قبل الموضوع ، فلو خرج الدكتور زكار من آثار النـــزوع القومي المتعصب لما أنكر حقيقة تاريخية حياتيه ، ولما نفى وجود قوميات وأقليات قومية متعايشة تاريخياً مع الشعب العربي وهو الأمر الطبيعي ، بعد أن جمع بين الجميع الانتماء إلى دولة الإسلام ، وإلا فما رأي الدكتور بالبرابرة الأمازيغ في المغرب العربي/ ليبيا والجزائر والمغرب/ ،

فإنهم قوم آخر غير العرب ، ومن أهل البلاد الأصليين لهم تاريخهم المشرف في الفتح الإسلام ، وفي حركة التحرر في بلاد المغرب حديثاً ، وتاريخهم مشرف بشكل خاص في الجزائر وها هي الدولة الجزائرية تحتكم إلى العقل وتعترف بوجودهم ، طالما هذا الاعتراف لن يشكل خطراً على وحدة الجزائر في إطار الاندماج الوطني .

وماذا يسمي الدكتور زكار الحرب الدائرة في جنوب السودان ؟ ، هذه الحرب التي كانت ضحاياها الملايين من المواطنين السودانيين ، وما يرافقها من الخراب والدمار الشامل في السودان الغني بثرواته ، ما الذي يمكن أن يضر السودان ويغير من حقائق الحياة لو تم الاعتراف بالفوارق الاثنية والدينية والقومية في إطار من التفاهم لقطع الطريق على القوى الاستعمارية التي يحملها المسؤولية الدكتور زكار والكثير من المسؤولين .

أما الأكراد : المعنيون أكثر من غيرهم ضمن محاضرة الدكتور زكار يجمعهم مع العرب وطن واحد منذ أحقاب سحيقة من تاريخ بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) قبل الإسلام وبعد ظهور الإسلام ، ثم انه من الظلم الكبير أن ينعت السيد زكار نضال الشعوب بأمراض أثيرت في القرن الماضي (التاسع عشر) ، فهل يجهل الدكتور زكار تأثر العرب والأكراد وسائر شعوب الدولة العثمانية بموجة الانبعاث القومي التي سادت أجزاء الدولة العثمانية بالذات قبيل الحرب العالمية الأولى؟ ، وهل يجهل الدكتور زكار أن سياسة التتريك التي اتبعتها حكومة الاتحاد والترقي بعد استلامها للسلطة وازاحتها للسلطان عام ١٩٠٩ كانت سبباً في نــزوع تلك الشعوب إلى التحرر من جماعة الاتحاد والترقي في تأسيس دولة * قومية ؟ ، لذلك ليس مصادفة أن تتأسس (جمعية المنتدى الأدبي العربية) وجمعية باشكيم الألبانية و(جمعية هيوا الكردية عام ١٩١٢) وقبلها تأسست (جمعية التقدم والتعاون الكردي عام ١٩٠٨) ، وتزامن معها تأسيس جمعية الإخاء العربي العثماني عام ١٩٠٨ بعد إعلان الدستور وهدفها التعاون مع جمعية الاتحاد والترقي للمحافظة على الحياة الدستورية ، ثم كانت الجمعية القحطانية ١٩٠٩ في آستانه ، وجمعية العربية الفتاة ١٩١١ التي تأسست في باريس ، وحزب اللامركزية تأسس في مصر ١٩١٣ ، وجمعية العهد التي أسسها عزيز المصري عام ١٩١٣، اجتماع الجمعيات العربية في مؤتمر باريس عام١٩١٣ .

لقد ارتكب الدكتور زكار غلطة كبيرة بحق نفسه كرجل علم له مكانته قبل ظلمه للشعب الكردي ، أما كان حرياً به أن يعود إلى قراءة أدبيات التيارات الفكرية العربية التي قادت الفكر العربي خلال النصف الأخير من القرن العشرين ؟!.. ليقف على الاعتراف الصريح الذي لا يرقى إليه الشك بوجود قضية في الوطن العربي اسمها القضية الكردية مع تباين مواقفها السياسية سلباً أو ايجاباً ،

لكنها تتفق على مسألة واحدة هي وجود هذه القضية ، والقضايا لا تأتي من فراغ أنما تطرح نفسها من خلال واقع موضوعي ملموس ، والأمثلة على ذلك كثيرة نقرأها في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي .

١- في المؤتمر القومي التأسيسي لحزب البعث العربي الاشتراكي من ٤-٦ نيسان ١٩٤٧ يــقر الحزب بوجود (مسألة القوميات في الوطن العربي) فقرة المبادئ العامة ، وتقرير الحزب المادة/١١/ يتناول عدة قضايا منها قضية الأقليات في الوطن العربي (منهاج التثقيف الحزبي . (١) دراسات فكرية ص١١٨٢١

٢- في المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي في أيلول ١٩٦٧ قرارات عامة تخويل القيادة القومية بوضع دراسة وافية وبصيغة معينة للحل السياسي للقضية الكردية(٢)

٣- المؤتمر القومي العاشر أيلول ١٩٦٨. الفقرة التاسعة : حول القضية الكردية : إحالة الدراسة إلى القيادة القومية لإكمالها(٣).

٤- المؤتمر القومي الثاني عشر تموز ١٩٧٥ الفقرة الخامسة:الموقف من حكم اليمين المشبوه .

الفقرة(٥) : يؤيد المؤتمر صحة التحليل الذي أقره المؤتمر الحادي عشر حول القضية الكردية في شمال العراق ، ويعتبره كأساس لموقف الحزب من هذا الموضوع .

هذا .. وقد أعترف ميشيل عفلق أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي بوجود قوميات أخرى في جنبات الأمة العربية- لم ينكر وجودها كما أنكرها الدكتور زكار ، وذلك من خلال الكلمة التي ألقاها أثناء انعقاد مؤتمر الأحزاب القومية والاشتراكية في اليونان صيف عام ١٩٥٧ حيث جاء في كلمته :

- فأمتنا العربية التي كانت عانت التجزئة والاضطهاد والاستعباد طويلاً .. لا يمكن لها أن تنهض اليوم مناضلة لتحقيق أهدافها ، وان تقبل لنفسها اضطهاد قوميات أخرى في جنباتها أو على تخومها ، وهي إذ تنشد حريتها فإنها تريدها في الوقت ذاته لشعوب العالم جميعاً . ***

** قدري بك جميل باشا(زنار سلوبي)مسألة كردستان ستين عام من النضال المسلح ضد العبودية ص٣٨ .*

١- منهاج التثقيف الحزبي ج١ ص١٨٢

٢- نفس المصدر السابق ص(٢٠٨)

٣- = = = = = = ص(٢١٢)

٤- = = = = = = ص(٢٢٥)

*** زبير سلطان قدوري : القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ ص(١٤٢) .*

إن الدكتور زكار قد أجحف بحق ذاته قبل ظلمه للشعب الكردي ، لأن مسؤوليته اكبر من مسؤولية الآخرين لأنه يمثل رمزا من رموز الثقافة العربية ، فقد وضع نفسه في موقف لا يحسد عليه ، فقد أفسد منهج البحث العلمي ، وجنى على نفسه وعلى الأجيال بانحيازه للشوفينية القومية وانحرافه عن مبدأ قدسية الأمانة العلمية . أمر تقـييمه متروك لجمعية المؤرخين العرب .. فإذا كان هكذا مؤرخ يشوه حقائق التاريخ والواقع لأهواء في نفسه ، فكيف يكون أميناً للمادة العلمية التاريخية ؟.

أما ما يصدر من تصريحات من مسؤولين وقياديين سياسيين أو من في إدارة الدولة من قبيل : الأكراد ضيوف في البلاد ..! إذن .. ما عليهم إلا احترام واجب الضيافة واتهام الأكراد بشتى النعوت ، آخرها كان تصريح السيد وزير الإعلام الدكتور عدنان عمران في معرض تبريره لاعتقال بعض ما أسموهم معارضين في البلاد ، يعود إلى محاولة إنشاء دولة كردية في شمال سورية .

نقول يا سيادة الوزير : إنك تحمّـل الشعب الكردي ما لم يفكر به ، الشعب الكردي والحركة الوطنية الكردية في سورية أبداً –والأدبيات الكردية منذ نشأة الحركة الوطنية الكردية في سورية بكل فصائلها واضحة وجلية من خلال برامجها السياسية ومقررات مؤتمراتها – والتي لا تتجاوز مطاليبها المشروعة ضمن وحدة أراضي البلاد وفي إطار مفهوم الوطن والمواطنة .. وفي الأغلب تشير برامج الحركة على مسألة إزالة الاضطهاد القومي وإلغاء المشاريع الاستثنائية ، وتأمين الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للشعب الكردي في إطار وحده البلاد ، وتمتين أواصر الأخوة العربية الكردية ، وتعزيز الوحدة الوطنية بتعميق روح التآخي بين المواطنين جميعاً دون تمييز.. إذا كان هذا هو طرح الحركة الكردية فليس المعقول أن يأتي الآخرون ويزاودوا على هذه الحركة بمطاليب غير واقعية ، وقد كانوا رموزاً في مؤسسات السلطة حتى وقت قريب .

****

الإحصاء الاستثنائيفي منظور المرجعيات

من خلال ما تم استعراضه من مناقشات لأراء وأفكار بدلائل مادية وثبوتيات رسمية تؤكد انتماء الشعب الكردي إلى الوطن السوري أرضاً وتاريخاً وواقعاً منذ مئات بل آلاف السنين ، وفي أقل تقدير يسبق تاريخ انفصال سوريا عن الدولة (التركية) العثمانية تاريخ ٣٠ أب ١٩٢٤ تنفيذاً لأحكام معاهدة لوزان .

وخلال السنوات التالية لتشكل الدولة السورية تفاعل الشعب الكردي مع

الوضع الجديد واندمج كلياً بالمجتمع السوري حتى أصبح جزءاً أصيلاً ومهماً من النسيج الوطني والاجتماعي في وطنه سوريا ، وقد جاء الإحصاء الاستثنائي الجائر عام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة تجسيداً لنزعة عنصرية ضيقة- خرقاً لكافة المرجعيات القانونية والأدبية والأخلاقية .

ونحن إذ نطمئن كل أولئك المتذرعين بالأوهام .. أن الحركة الكردية تـــنطلق في مواقفها بوعي سياسي واقعي من مصالح الشعب الكردي الذي يعتبر جزءاً أساسياً من النسيج الوطني والاجتماعي في سوريا ، وكل طرح متطرف من هذا النوع الوهمي يضر بمصالح الأكراد قبل الوطن السوري عامة .. لذا نتمنى على سائر القوى الوطنية من سياسيين ومسؤولين ، أن ينظروا في الموضوع من زاوية وطنية خالصة ، ونحن نجدد القول أن الشعب الكردي ، والحركة الوطنية الكردية ستبقى أمينة لمبادئ الوطنية الحقة ، وتناضل من أجل إزالة الاضطهاد عن الشعب الكردي لإلغاء المشاريع العنصرية وتأمين حقوقه السياسية والثقافية والاجتماعية ضمن وحدة البلاد ، وبما يحقق صيغة العيش المشترك والتآخي ويصون وحدة البلاد .

١- الإحصاء في منظور قانون الجنسية السورية :

المصادر الرسمية للقانون الدولي السوري هي من حيث المبدأ المصادر العامة للقاعدة القانونية .. وهي كما حددتها المادة الأولى من القانون المدني السوري :

١- التشريع .
٢- مبادئ الشريعة الإسلامية .
٣- العرف .
٤- مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة .
٥- المعاهدات الدولية وقد نصت عليه المادة١٢٥من القانون المدني .

ويمكن تحديد المصادر الرسمية للقانون الدولي بالمعاهدات .

٢- القانون الداخلي – مبادئ القانون الدولي الخاص :

تعريف الجنسية :

بشكل عام إنها رابطة قانونية سياسية بين فرد ودولة معينة ، يصبح الفرد فيها بموجبها أحد السكان المكونين لها ، ويتبين من هذا التعريف أن رابطة الجنسية تقوم على ثلاثة أسس :

١- الدولة . ٢- الفرد . ٣- رابطة قانونية وسياسية بين طرفيها الدولة والفرد .

١- الدولة : هي الوحدة السياسية التي تتمتع بالشخصية القانونية ، الدولة وبصفة الدولة بآن واحد ، ويعود لها حق إنشاء الجنسية .

٢- الفرد: إن القول بأن الجنسية هي رابطة قانونية وسياسية بين فرد ودولة

معينة ، يصبح الفرد بموجب ذلك احد السكان المكونين لهذه الدولة ، وهذا يعني بمعناه الحقيقي انه لا يمكن أن تناط الجنسية إلا بالشخص الطبيعي .

٣- رابطة قانونية وسياسية : تستمد الجنسية صفتها القانونية من التشريع الذي تنشئة الدولة ، وتحدد شروط اكتسابها وفقدها ، وتترتب عليها حقوق وواجبات متبادلة بين الدولة وكل فرد من رعاياها ، ومن هنا فالفرد الذي تثبت له جنسية دولة معينة يتمتع بحقوق خاصة ، كحق التملك وحقوق عامة كحق التصويت وتولي الوظائف العامة والإقامة وغيرها .. وتقع عليه التزامات معينة كأداء الخدمة الإلزامية والإخلاص للوطن ، وبالمقابل يقع على الدولة الدفاع عنه وحماية نشاطه ومصالحه المشروعة داخل البلاد وخارجها .

وقد حدد التشريع تنظيم الجنسية على أساس احترام المبدأين التاليين ..:

١- حرية الدولة واستقلالها في تنظيم جنسيتها .

٢- الجنسية حق من حقوق الإنسان .

أما مبدأ حرية الدولة واستقلاليتها في تنظيم جنسيتها ، فيستند إلى اعتبارات تتعلق بكيان الدولة وممارستها لسيادتها ، لذلك للدولة وحدها دون غيرها الحق بتنظيم جنسيتها نظراً لكونها من أعمق المسائل المتمثلة بكيانها وأكثرها ماساً بسيادتها .. ولكن هل الدولة حرة في تنظيم الجنسية ؟ ، الحقيقة إن مبدأ حرية الدولة في تنظيم جنسيتها ليس مطلقاً .. بل ترد عليه بعض القيود المستمدة من القانون الدولي والتي أملتها ضرورات النظام الدولي في تماشي الجنسيات ، ومصالح الدول نفسها في أن تكفل لتشريع جنسيتها النفاذ على الصعيد الدولي وهذه القيود اتفاقية وغير اتفاقية

(١) (مرجع قانون الجنسية .. اعتمدنا كتاب { القانون الدولي الخاص- الجنسية }.فؤاد ديب.منشورات جامعة حلب – كلية الحقوق عام ١٩٩١-١٩٩٢.

القيود الاتفاقية : ويقصد بذلك الاتفاقيات الدولية بين الدول ، فالمعاهدات التي تبرمها الدولة بشأن الجنسية تشكل التزاماً ارادياً يقيد حريتها عند تنظيمها لجنسيتها ، مثال فمعاهدة لوزان تاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣ تشكل قيداً لحرية المشرع للدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية (أي التي تشكلت على أنقاض الدولة العثمانية) .

القيود غير الاتفاقية : لا يجوز فرض جنسية دولة على شخص لا تربطه بهذه الدولة أية رابطة مادية أو معنوية ، ومن أهم القيود التي أخذ بها الاجتهاد القضائي ، المبدأ الذي يوجب على الدولة بناء جنسيتها على رابطة فعلية حقيقية بينها وبين الفرد الذي تـــنسبه إليها ، ويؤخذ بعين الاعتبار ظهور الفرد من خلال ظروف الواقع أنه أكثر ارتباطاً بهذه الدولة من غيرها ، وإن قيام هذه الصلة الحقيقية بين الفرد والدولة التي تمنحه جنسيتها يشكل شرطاً أساسياً في بناء جنسيتها ويتوجب على الشرع احترامه والتقيد به .

** الجنسية حق من حقوق الإنسان (نفس المصدر) .*

إذا كانت الدولة تتمتع بمركز المنشئ لرابطة الجنسية ، فإن ذلك لا يعني تجاهل دور الفرد ومصالحه.. فإذا كانت الجنسية بالإضافة إلى كونها مركزاً قانونياً تنظمه الدولة وفق إرادتها ومصالحها العليا ، فهي في الوقت نفسه حق شخصي لمن يتمتع بها ، ويتوقف على ذلك تعيين الحقوق السياسية والمدنية التي يحق له ممارستها (الجنسية لازمة أساسية في حياة الفرد ولا تستقيم حياته من دونها) .. لذا قضت الاعتبارات الإنسانية والمصلحة العامة للجماعة الدولية الاعتراف بحقه في التمتع بجنسية ما ، لهذا حرصت الاعتبارات الإنسانية توثيق هذا الحق . فجاء النص عليه :

١- في ديباجة معاهدة جنيف لعام ١٩٣٠ المتعلق بتنازع الجنسيات .

٢- كراسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الثاني عام ١٩٤٨ كواحدة من الحقوق الأساسية للإنسان ، الفقرة الأولى من المادة ١٥ والتي نصها (لكل إنسان الحق في أن يكون له جنسية) .

٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول ١٩٦٦ ، والتي تنص الفقرة ١٣١ من المادة ٢٤ منه .. على أن لكل طفل حق اكتساب الجنسية ، وأمام هذا الواقع – فإن الدول تلتزم أدبياً عند تنظيم جنسيتها بمراعاة حق الإنسان أن يكون له جنسية – كواحدة من الأصول المثالية التي يؤمن بها المجتمع الدولي.. ولابد من أجل توفير الاحترام الكامل لهذا الحق من مراعاة المبادئ والحقوق المتفرعة عنه والتي تعد من مستلزمات تطبيقه ، ومن جملة تلك المبادئ

– حق الفرد في التمتع بالجنسية منذ الولادة .

– عدم جواز نـــزع جنسية الفرد بصورة تعسفيه . مثال : تمر مصطفى حسب ما جاء في معرض الوثائق . ص ٦٠ وما بعده .

إن الاعتراف بحق الفرد في المجتمع بالجنسية منذ الولادة يستلزم بالضرورة أن تثبت له الجنسية منذ ولادته وحتى وفاته باعتبارها من الحقوق الملازمة للشخصية التي تبدأ بالولادة وتنتهي بالوفاة .. وتلجأ الدولة من أجل ذلك إلى تأسيس جنسيتها أما على أساس حق الدم أو حق الإقليم :

١- حق الدم : ففي الدول التي تأخذ بحق الدم تثبت جنسيتها لكل من ولد من أبوين أحدهما أو كلاهما يتمتع بهذه الجنسية.

٢- حق الإقليم : وفي الدول التي تأخذ بحق الإقليم يكتسب جنسية الدولة كل من ولد على إقليمها ، وهذا ما يتوفر في المواطنين الأكراد من ولدوا قبل وبعد الإحصاء .

لا يجوز نزع جنسية الفرد عنه بصورة تعسفية :

للدولة الحق في تجريد رعاياها من الجنسية في حالات معينة سياسية أو قومية أو أدبية أو اجتماعية.

١- في حالة دخول الفرد في جنسية دولة أجنبية دون أن تسمح له دولته بذلك .

٢- في حالة أدائه الخدمة الإلزامية لدى دولة أجنبية أو العمل لديها.

٣- في حالة مغادرة البلاد والاستقرار نهائياً في بلد أجنبي.

٤- في حالة ارتكاب بعض الجرائم بأمن الدولة والمجتمع .

فإذا كان الفقه يسلم للدولة بممارسة هذا الحق في بعض الحالات ، فإنه ينكر عليها في حالات أخرى .. لماذا ؟ ،لأن تعسف الدولة في لجوئها إلى تجريد رعاياها من الجنسية من شأنه أن يؤدي إلى هدم حق الإنسان في أن تكون له جنسيته ، فقد لا يستطيع من جرد من جنسيته اكتساب جنسية جديدة .

(شأن المكتومين بموجب الاحصاء١٩٦٢).

لهذا فإن ممارسة الدولة حقها في تجريدهم من الجنسية ، تخضع قرارات أو مراسيم التجريد في بعض الحالات للرقابة القضائية احتراماً لحق الأفراد في الاحتفاظ بجنسيتهم ، وضماناً لحسن تطبيق القانون وتحاشي التعسف في استعمال الحق على نحو ما أخذ به المشرع السوري في الفقرة ١٣١ من المادة ١٤١ من المرسوم التشريعي رقم ١٢١ لعام ١٩٥٣ ، والمعدل بالقانون رقم١٩٢١ لعام ١٩٥٧ الذي كان معمولاً به ، سابقاً كانت هذه الفقرة تنص على أنه يحق للمجردين من الجنسية السورية بمرسوم : أن يطعنوا به أمام المحكمة العليا في كل حين ودون التقيد بالمهل القانونية .

٣ – الجنسية العربية السورية:

مقدمة : عرفت بلادنا لأول مرة فكرة الجنسية بمفهومها الحديث كرابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة مع صدور قانون الجنسية العثمانية في ١٩ كانون الثاني عام ١٨٦٩ .

ويرتبط تاريخ الجنسية في سورية بتاريخها السياسي ، إذا مرّ بمراحل متعددة أملتها التطورات التي رافقت تاريخها السياسي منذ أن كانت ولاية عثمانية .

١- المرحلة الأولى : مرحلة ثبوت الجنسية العثمانية لسكان سورية باعتبارها جزءا من الإمبراطورية العثمانية .

٢- المرحلة الثانية : وهي مرحلة الانتقال من الجنسية العثمانية إلى الجنسية السورية باستقلال سوريا عن الدولة العثمانية تنفيذاً لمعاهدة لوزان .

٣- المرحلة الثالثة : مرحلة الانتقال من الجنسية السورية إلى جنسية الجمهورية العربية المتحدة أثر قيام الوحدة بين مصر وسوريا.

٤- المرحلة الرابعة : مرحلة العودة إلى الجنسية العربية السورية منذ انفصال سورية عن مصر٢٨ أيلول عام ١٩٦١..

أما ثبوت الجنسية العثمانية لسكان سورية باعتبارها جزءاً من الدولة العثمانية حيث نصت المادة ١٩١ من قانون الجنسية العثمانية على أنه يعد كل شخص مقيم في الديار العثمانية مواطنا ، ويعامل كذلك إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية بصورة رسمية .. وباعتبار أن سورية جزءاً من الدولة العثمانية فقد ثبتت الجنسية العثمانية لجميع سكان سوريا .

٤ – نشأة الجنسية السورية:

الانتقال من الجنسية العثمانية إلى الجنسية السورية نصت معاهدة لوزان المعقودة بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣ بين الحلفاء وتركيا على أن تنظم دولياً وضع الدول التي نشأت نتيجة انفصالها عن تركيا بما فيها سوريا وكذلك جنسيات هذه الدول ، وبمقتضى ذلك ترتب على السلطات الحاكمة في سورية آنذاك (سلطات المستعمر الفرنسي) أن تصدر التشريعات اللازمة لتنظيم الجنسية السورية ، وكان أهم القرارات الصادرة بهذا الشأن القرار رقم/٢٨٢٥/ مكرر الصادر بتاريخ ٣٠ أب ١٩٢٤ تـــنفيذاً لأحكام معاهدة لوزان، وللقرار (٢٨٢٥) مكرر أهمية خاصة في تاريخ الجنسية في القطر السوري .

٥ – من الجنسية السورية إلى جنسية الجمهورية العربية المتحدة:

بموجب المادة الأولى من القانون رقم١٨٢\١٩٥٨ الصادر وفقاً لأحكام المادة١٢١ من الدستور المؤقت للدولة المتحدة ، يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢/شباط/١٩٥٨ من كان متمتعاً بالجنسية السورية وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم١١٢ الصادر في ٤ شباط ١٩٥٣، والوثائق المدرجة بعد انفصال الوحدة بين سورية ومصر في ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، واستعادت سوريا شخصيتها الدولية كدولة ذات سيادة وكيان مستقل ، وصدر في ٣١ تشرين الأول ١٩٦١ المرسوم التشريعي رقم ١٦٧\ الذي نظم من جديد جنسية الجمهورية العربية السورية ، كما نظم أيضاً العودة إلى جنسية الجمهورية العربية السورية لمن كان يتمتع بالجنسية السورية في ٢٢ شباط ١٩٥٨ .. ولمن اكتسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة من المواطنين السوريين في المدة الواقعة بين ٢٥ شباط ١٩٥٨ وحتى ٢٨ أيلول ١٩٦١.

٦ – ثبوت الجنسية الأولى بحكم القانون:

نصت المادة الأولى من القرار رقم ٢٨٢٥ مكرر:" على أن كل من كان من التبعية التركية ومقيماً في الأراضي السورية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ أعتبر حكماً من الجنسية السورية وعدَّ فاقداً الجنسية التركية " . ويفهم من مضمون هذا القرار أن ثبوت الجنسية بحكم القانون يتم بالاعتماد على شرطين .

١– التبعية التركية

٢– الإقامة في الأراضي السورية

١– تثبت الجنسية لمن كان من التبعية التركية ، أي متمتعاً بالجنسية التركية

والعثمانية بتاريخ ٣٠ أب ١٩٢٤ ، وفقاً لقانون الجنسية العثمانية لعام١٨٦٩ سواء كان من أصل سوري أم لا.

٢- الإقامة في الأراضي السورية ، فبالإضافة إلى التمتع بالجنسية التركية بتاريخ ٣٠ آب عام ١٩٢٤ لابد من أن يكون الشخص مقيماً في الأراضي السورية بنفس التاريخ بحدودها التي رسمها قرار المندوب السامي الفرنسي رقم /٣١٨/ تاريخ ٣١ تشرين أول ١٩٢٠.

وكان يقصد بالإقامة (الإقامة الدائمة والمستديمة وفق ما انطوت عليه معاهدة لوزان واجتهاد المحكمة الدائمة للعدل الدولي.

٧ – أسس اكتساب الجنسية العربية السورية الأصلية:

أخذ المشرع السوري في تحديد الجنسية الأصلية بحق الدم بصفة أساسية ، وبحق الإقليم بصفة ثانوية .. وبحق الدم والإقليم معاً في حالة واحدة...الخ .

١- نصت المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم/٧٦/لعام١٩٦٩ الفقرة (آ) على ما يلي : يعتبر عربياً سورياً حكماً :

أ- حق الدم : من ولد في القطر أو خارجه من والد عربي سوري (المشرع أخذ بحق الدم من جهة الأب مثال (الثبوتية رقم/١/ المقدمه) أي بالميلاد لأب يتمتع بجنسية الجمهورية العربية السورية كأساس رئيسي في ثبوتِ الجنسية بحكم القانون .

ب- حق الإقليم : استند المشرع أيضاً إلى حق الإقليم بصفة ثانوية أي واقعة الميلاد في القطر السوري لفئات معينة من الأشخاص حددتهم الفقرتان(ح و د) من المادة الثالثة.

الفقرة الثالثة ج : من ولد في القطر من والدين مجهولي الجنسية ، أولا جنسية لهما ، ويعتبر اللقيط مولوداً فيه ، وفي المكان الذي عثر عليه ما لم يثبت العكس الفقرة(٢)من ولد في القطر ولم يحق له عند ولادته أن يكتسب بصلة البنوة جنسية أجنبية .

مبررات منح الجنسية لهؤلاء : يبرر منح الجنسية لهؤلاء الأشخاص استناداً إلى حق الإقليم لاعتبارات السيادة والأمن المدني ، فليس من المرغوب فيه أن يبقى هؤلاء غرباء عن القطر ، ولاسيما أنهم ولدوا فيه وغالباً ما يكون القطر مستقراً لأسرهم .. بالإضافة إلى رغبة المشرع تفادي وقوع هؤلاء الأشخاص في حالة انعدام الجنسية .. كما أن تقرير الجنسية لهؤلاء يتفق مع منطق الواقع – وقواعد بناء الجنسية – فهي أقرب إلى الجنسية لهم باعتبارها جنسية الدولة التي ولدوا فيها .

جـ- حق الدم وحق الإقليم معاً : نصت الفقرة /ب/من المادة الثالثة من المرسوم التشريعي/٢٧٦/ نسبة المرء إلى أبيه استناداً إلى حق الاقليم (الولادة في القطر السوري وحق الدم من ناحية الأم (الولادة من أم عربية سورية) .

د- الانتماء بالأصل إلى القطر السوري : بحكم القانون ، فقد نصت الفقرة /هـ/ من المادة الثالثة على انه يعتبر عربياً سورياً حكماً من ينتمي بأصله للجمهورية العربية السورية ولم يكتسب جنسية أخرى ، ولم يتقدم لاختيار الجنسية السورية في المهل المحددة بموجب القرارات والقوانين السابقة ، وضع المشرع هذا القانون على أثر تبدل السيادة وانفصال سورية عن الدولة التركية (العثمانية) بشأن جنسية أبناء البلاد (المهاجرين الذين كانوا يتمتعون بالجنسية العثمانية بتاريخ نفاذ معاهدة لوزان) .

تأسيساً على ما تقدم من تحليل وتفسير لقانون الجنسية بشكل عام ، وقانون الجنسية السوري بشكل خاص .. تتحقق شروط اكتساب الجنسية السورية للمجردين من الجنسية السورية بموجب الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ والخاص بمحافظة الحسكة دون غيرها المحافظات السورية .

١- لقد ثبت بالدليل القاطع انتماء المجردين من الجنسية إلى وطنهم سوريا أباً عن جد ، ومنذ آماد طويلة تسبق التاريخ الذي يبدأ عنده تاريخ الجنسية السورية ، والذي اشترط بقيود الاتفاقية الدولية لتنظيم الجنسية المرتبطة بمعاهدة لوزان ٢٤/تموز/١٩٢٣ ، والتي تشكل قيداً لحرية المشرع في الدولة التي انفصلت عن الدولة العثمانية (راجع الوثائق المرفقة مع البحث) .

٢- يتحقق شرط القيود المبينة على غير الاتفاقية : وهو الواقع الذي أظهر ارتباط هؤلاء المجردين من الجنسية بدولتهم سوريا من خلال ظروف الواقع ، وهذا أهم قيد يأخذ به الاجتهاد القضائي الذي يوجب على الدولة احترام هذا المبدأ والتقيد به .

٣- واستناداً إلى قانون الجنسية العربية السورية تتحقق في المجردين من الجنسية كامل شروط الجنسية المبنية على ذلك ..:

أ- باعتبار اكتسابهم للجنسية السورية الأولى بعد استقلال سوريا عن الدولة التركية (العثمانية) بتاريخ ٣٠ أب ١٩٢٤ بموجب معاهدة لوزان ٢٤ تموز١٩٢٣ ، وباعتبارهم مكتسبي الجنسية بدءاً من العهد العثماني ومروراً بكل مراحل الجنسية السورية ثم الجنسية العربية المتحدة – راجع ثبوتيات خدمة العلم إبان الوحدة / والعودة إلى الجنسية السورية بعد الانفصال ، وبذلك يكون كل مواطن من هؤلاء المجردين من الجنسية قد حقق الشرطيين الأساسيين في اكتساب الجنسية/ التبعية العثمانية قبل استقلال سوريا والإقامة على الأرض السورية منذ بدء الاستقلال / وبناء على ذلك يتحقق أيضاً شروط اكتساب الجنسية المستند إلى حق الدم- وحق الإقليم – وحق كليهما.

١- حق الدم : فطالما ثبتت بالوثائق إقامة أوائل هؤلاء المجردين من الجنسية على الأرض السورية عند بدء اكتساب الجنسية السورية ، فكل من ولد بعد ذلك من الأجيال اللاحقة لتاريخ ٣٠ أب ١٩٢٤ لهم الحق في اكتساب الجنسية

السورية لأنهم ولدوا داخل سوريا ، ومن أباء كانوا يتمتعون بالجنسية السورية وهذا أساس رئيسي في ثبوت الجنسية بحكم القانون .

٢- حق الإقليم : هذا الشرط وإن كان يعتبر ثانوياً في نظر الدولة إلا أنه يشكل قرينة قانونية لأن واقعة ولادتهم مطلقاً حصل داخل القطر وعلى الأراضي السورية .. خاصة من ولدوا بعد الإحصاء الاستثنائي منذ أربعين عاماً ، والمؤسف أن هؤلاء لم يرتــقوا إلى مستوى اللقيط الذي يمنحه القانون السوري الجنسية السورية المبنية على قانون حق الإقليم لمن ولد في القطر السوري من والدين مجهولي الجنسية أولا جنسية لهم ، حق اكتساب الجنسية ما لم يكتسب بصلة البنوة جنسية أجنبية.. / ومعلوم أن المجردين لا أرض ولا سماء ولا جنسية لهم سوى هذه الأرض وجنسيتها / .

٣- من الوقائع والثبوتيات ثبت لهم حق الجنسية بما يتوفر فيهم شرط حق الدم وحق الإقليم معاً .

لذا يفتقد المرسوم الجمهوري رقم /٩٣/ تاريخ ١٩٦٢/٨/٢٣ والذي تقرر بموجبه إجراء إحصاء سكاني استثنائي في محافظة الحسكة وحدها دون غيرها من المحافظات السورية – يفتقد القاعدة الشرعية الدستورية والقانونية – لأن الإحصاء وما رافقه ، وما نتج عنه يتعارض جملة وتفصيلاً مع ما بني عليه قانون الجنسية السورية ، وهو انتهاك فاضح لحق المواطن وحقوق الإنسان ويتلخص بما يلي:

١- الجنسية صفة لازمة أساسية في حياة الفرد ، ولا تستقيم حياته من دونها ، فالجنسية حق شخصي لمن يتمتع بها ، وقد سلب الإحصاء الجائر هذا الحق من المواطن الكردي في الجزيرة .

٢- إذا كان لكل طفل حق اكتساب الجنسية حسب العهد الدولي الخاص الذي ورد ذكره ، فالإحصاء كان اعتداءً سافراً على حقوق الطفل الكردي في حرمانه من اكتساب جنسية وطنه سوريا .

٣- لا يحق للدولة نــزع جنسية المواطن بصورة تعسفيه – فذلك اعتداء للحقوق ومخالفة للقانون – وقد جاء من بين الوثائق التي عرضناها في بحثنا – نــزع جنسية الحقوقي تمر مصطفى بوضع خط بقلم رصاص تحت اسمه : خطر على أمن الدولة (دون توجيه تهمة إليه أو استجوابه أو محاكمته أو إخباره بذلك ، ودون أن تتاح له حق الاعتراض على ذلك أمام القضاء في البلاد) .

٤- إن الإحصاء إجراء تعسفي بحق عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد من أبناء سوريا ، وذلك اعتداء لحق المواطن الكردي السوري في أن تكون له جنسية ، فهو حتماً لم يعد بإمكانه اكتساب أية جنسية أخرى حتى لو رغب بذلك – وقس على هذا كما يرغب هنا ولا ينالها – ، وبحكم التعليمات التي تحرمه من

السفر إلى الخارج بموجب ختم عبارة غير صالحة لوثائق السفر خارج القطر على وثيقته الشخصية الخاص بالأجنبي ، كما هو واضح على جميع الوثائق الشخصية بالأجنبي .

٥- الإحصاء الاستثنائي انتهاك للقانون السوري بحكم تجاوزه قرارات ومراسيم سحب الجنسية التي من اختصاص الرقابة القضائية .. والتي جاءت لتنصف حقاً من حقوق المواطن في الاحتفاظ بجنسيته ، وتحاشياً من تعسف السلطة في استعمال حقها في تجريد الجنسية كيفياً على نحو ما أخذ به المشرع السوري الفقرة/٣/من المادة/١٤/ من المرسوم التشريعي رقم/٢١/لعام ١٩٥٣ والمعدل بالقانون رقم /١٩٢/ لعام ١٩٥٧.

٦- الجهات الإدارية الوصية على تنفيذ الإحصاء الاستثنائي عطلت صلاحيات القضاء بسد باب الطعن بقانون الإحصاء ونتائجه أمام الجهات القضائية المختصة.. بدلالة نص الفقرة /٣/من المادة/١٤/ من المرسوم التشريعي رقم لعام ١٩٥٣ ، أنه يحق للمجردين من الجنسية السورية بمرسوم أن يطعنوا به أمام المحاكم العليا في كل حين دون التقيد بالمهل القانونية ، ولما كانت الجنسية هي رابطة قانونية وسياسية تستمد شرعيتها من التشريع الذي تنشئه الدولة ، فالفرد الذي تثبت له جنسية دولة فله أن يتمتع بحقوق خاصة وحقوق عامة .

من هنا فتجريد المواطنين الأكراد من الجنسية بموجب مرسوم يفتقد القاعدة الشرعية فهو بالتالي يحرم هذا المواطن من حق التملك وحقوق عامة كحق الترشيح والتصويت وحق تولي الوظائف العامة ، وغيرها خرقاً للقانون .. ومقابل حرمانه من تلك الحقوق يتبعها حرمانه من أداء أقدس واجباته في الدفاع عن الوطن والإخلاص له .. بحرمانه من أداء خدمة العلم في جيش الوطن .. ونزع الجنسية هذه تدمير لتلك الرابطة القانونية والسياسية .

<u>الإحصاء الاستثنائي انتهاك للدستور السوري:</u>

إذا كان مرسوم الإحصاء الاستثنائي سابق على وضع الدستور السوري ، فإن نتائجه التي ما زالت قائمة لتاريخه أصبحت لاحقة للدستور ، فإذا عرضنا الإحصاء ونتائجه على مواد الدستور السوري نقف على فضاحة الأمر وازدواجية المعايير وعدم احترام القيم حيث جاء في الفصل الرابع :

- المادة /٢٥/ البند – ٠٣: المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات -/ وقد أوضحنا مدى انتهاك حق المواطن الكردي ،المجرد من الجنسية / .

٥- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين -/ والمواطن الأجنبي محروم من كل فرص العمل في الوظائف العامة في الدولة /.

- المادة/٢٦/ : لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية -/ كيف يتسنى للمواطن الكردي المنــزوع عنه جنسيته الإسهام في الحياة السياسية؟ طالما لا يحق له حق الترشيح أو التصويت ، فهو بلا رأي ، وكيف يمكنه أن يكون فاعلاً في الحياة الاقتصادية؟ طالما كلَّ ما يملك مسجل بأسماء الغير من أصدقاء مؤتمنين.. ولا يجوز أن يشغل ولو محل حدادة باسمه/ .

– المادة/٢٨/ الفقرة/٦/ : حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع مصون أمام القضاء ومصون بالقانون .-/ لا يستطيع المواطن المنزوع عنه الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي أن يرفع قضيته أمام أي مستوى قضائي ..لأن ذلك مقيد بقرارات وتعليمات إدارية خاصة بوزارة الداخلية واللجنة العليا للإحصاء /.

المادة /٣٦/ العمل حق لكل مواطن ، وواجب عليه ، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين .-/ المواطن الكردي المجرد من الجنسية بموجب الإحصاء الاستثنائي محروم من كل فرص العمل ، خاصة في مجالات الدولة – وإن كان أحدهم سعيد الحظ فلا يكون إلا بموافقات أمنية مذلة– / .

المادة /٤٠/ الفقرة ١،٢ : جميع المواطنين مسؤولين في تأدية واجبهم المقدس في الدفاع عن سلامة الوطن ، والجندية إلزامية وتنظم بقانون . -/ بكل أسف جاء الإحصاء الاستثنائي ليحرم آلاف المواطنين من واجبهم المقدس في الدفاع عن سلامة الوطن ضد الأخطار الخارجية والداخلية.. وقد أحسنوا البلاء في الدفاع عن الوطن عبر تاريخهم الوطني منذ الاستقلال ، وشاركوا في بناء الوطن، ولم يتردد يوماً واحد منهم بأداء خدمة العلم في الخطوط الأمامية من الجبهة ، وكانوا خير مثال في الوفاء والتضحية في كل المعارك ضد العدو الصهيوني ومازال الكثير منهم يحتفظون بوثائق خدمتهم الإلزامية والاحتياطية ، وكان الكثير من ذوي هؤلاء المجردين من الجنسية شهداء الوطن ..

وقد جاء في الفصل الثاني /١،٣/ : لا تنــزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون ، ولا تفرض المصادرة الخاصة إلا بأمر قضائي .

إن السياسات الاستثنائي التي اتبعتها السلطات وبناءً على تعليمات وأوامر إدراية رقم /٢٨٧/ تاريخ ٩٦٩/٦/٥ الصادر من مديرية المصالح العقارية بدمشق تم مصادرة ملكيات المجردين من الجنسية بما فيها دور السكن لصالح الدولة وألزمتهم بدفع أجور مثل عن سكنهم خلافاً للشرعية الدستورية المنوط ذلك بأمر قضائي.

****

الإحصاء الاستثنائي في منظور التراث العربي الإسلامي

يزخر التراث العربي الإسلامي بأجمل المبادئ والقيم الإنسانية التي تعزز مكانة الإنسان وعلو شأنه بين الخلائق .. فالدين الإسلامي الذي انتشر من الجزيرة العربية إلى العالم ، يحمل مبادئ العدل والمساواة وتحرير الإنسان من العبودية أياً كان شكلها ، فالخلق كلهم عيال الله ، وأقربهم إلى الله أحسنهم لعياله..

ومنشأ الخلق واحد : " هو الذي أنشأكم من نفس واحدة " – أو من (آدم وحواء) – ومن سنن الحياة تنوع البشر شعوباً وأمماً وأقواماً وألسنة وألواناً وأديانا متباينين ، وقد جاء في محكم القرآن الكريم : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " ، وقال : " ومن آياته...اختلاف ألسنتكم وألوانكم.إن في ذلك لآيات للعالمين" (٢) إن حكمة الله في تنوع البشر تأسيس لقاعدة الأخوة الإنسانية بدون تمييز ونبذ العنصرية والتعصب " ، وقد حارب الإسلام العصبية.

قال الرسول(ص): (ليس منّا من دعا إلى عصبية) وقال : كلكم لآدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى) ، وحرص الإسلام على نشر المساواة بين البشر.. لا فرق بين جنس أو لون ، قال رسول الله(ص) : " الناس سواسية كأسنان المشط لا فرق لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود ... إن أكرمكم عند الله أتقاكم " .

ومن نظرة المساواة في الإسلام ينبثق مبدأ الحكم بالعدل ، وإن الله يأمر بالعدل في الحياة ، قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين شهداء بالقسط ولو على أنفسكم) ، وهكذا فمن عدالة الإمام (الحاكم) أن يعامل الرعية بالعدل – وحتى الأعداء يشملهم بعدله ، فالعدالة الإسلامية عامة وليست خاصة ، قال تعالى : (ولا يجرمنكم شنآن قوم ألاّ تعدلوا ، أعدلوا وهو أقرب للتقوى) ، وقال تعالى : " وإذا حكمتم فاحكموا بالعدل " والعدالة هنا شامله تشمل العدالة القانونية والتشريعية .. وهذا .. وقد رفع الله شأن الإنسان على سائر مخلوقاته ووضعه في أعلى درجات السلم .

إذ قال تعالى في محكم كتابه العزيز : (ولقد كرّمنا بني آدم) الإسراء ، وقال أيضا : (ولقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل السافلين) صورة التين .

فإذا كان الله قد خص الإنسان بكرمه ، فمن يحق له تشويه هذا الخلق الجميل سواءً جسدياً أو نفسياً .. كل الكائنات الحية تسير مطاطئة رؤوسها إلى الأرض ، إلا الإنسان الذي أعزه الله يسير مرفوع الرأس شامخاً ، لذا فكل نيل

من الإنسان من قبيل إذلاله وسلبه حقوقه في الحياة هو تعدٍ على حق الله ، فالله وحده له الحق في التصرف بشأن الإنسان كما أراد وشاء .

وتجسيداً لتلك المبادئ السامية دعا الإسلام إلى التسامح والمحبة والتعاون والابتعاد عن توجيه الإساءة والضيم ، حتى إلى مستوى الفرد.. قال الله تعالى : (لتكن منكم أمه يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر أولئك هم المفلحون) البقرة ،

وقال أيضاً : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان).

وقد كان للعرب قبل الإسلام سابقة في حقوق الإنسان ، ربما تعتبر أول وثيقة لحقوق الإنسان (وثيقة حلف الفضول) ، وبهذا المستوى الرفيع أجتمع أفاضل العرب في مكة وأجمعوا على رفع الظلم عن المظلوم داخل مكة وخارجها .

إن الإحصاء الاستثنائي ومفرزاته منافٍ لكل المبادئ والقيم الإنسانية وقيم الحق والحرية والعدل والمساواة ، من هنا نقف على حقيقة لا لبس فيها ، وهو أن الاستمرار على سياسة الإحصاء الاستثنائي هو انتهاك فظ للمرجعيات الثقافية العربية الإسلامية ، وإن تجاهل مأساة عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد السوريين المجردين من الجنسية يناقض المقدمات النظرية لحزب البعث بالذات ، وقد جاء في المبدأ الثالث : رسالة الأمة العربية : مساعدة جميع الشعوب في سبيل حريتها ، ومد يد الإخاء إلى الأمم الأخرى ، والتعاون معها على إيجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب الرفاهية والسلام .

****

الإحصاء الاستثنائي في منظور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

من ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم .

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني ، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ، ويتحرر من الفزع والفاقة .

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم .

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً ، وأن ترفع مستوى الحياة

في جو من الحرية أفسح .

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها .

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا المبدأ .

فأن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وقد كان الإعلان في ١٠ كانون الأول عام ١٩٤٨ .. وكان مثالاً رائعاً لحقوق الإنسان وحماية له – ويعتبر الإعلان تحولاً إيجابياً كبيراً في تاريخ البشرية نحو وجوب احترام حقوق الإنسان وحمايته .. سواء في المجال الوطني أو الدولي .. وقد جاء في مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

– المادة الأولى : يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء .

– المادة الثانية : لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات في هذا الإعلان دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي . –/ وقد كان الإحصاء الاستثنائي وما تبعه من مفرزات سلبية خرق فاضح لهذا المبدأ لاعتماد كهنة الإحصاء على نـــزعة التمييز العنصري / .

– المادة السادسة : لكل إنسان أينما وجد .. الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية . –/ وهذا ما يفتقر إليه المجردون من الجنسية / .

– المادة السابعة : كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون تـــفرقة ، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان .. وضد أي تحريض على التمييز . –/ هذا وقد مرّ معنا الدعوات التحريضية التي أطلقها أصحاب الآراء الشوفينية (محمد طلب هلال وغيره) لا يتمتع المواطن الكردي المجرد من جنسيته السورية بالحقوق المتساوية مع المواطنين إلا في حدوده الدنيا كحق البقاء / .

– المادة الثامنة : لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون . –/ وكما علمنا فإن المسؤولين الإداريين عن الإحصاء قطعوا الطريق على المجردين من الجنسية من اللجوء إلى المحاكم الوطنية للمطالبة بحقه / .

– المادة العاشرة : لكل إنسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين في أن تنظر في قضيته أمام محاكم مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنيا للفصل في حقوقه والتزاماته. –/ وأين للمجرد من الجنسية إمكانية الوصول إلى المحاكم المستقلة الأوامر الإدارية قطعت الطريق وسلبت المواطن هذا الحق / .

– المادة الثالثة عشرة :

أ- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل أقامته داخل حدود كل دولة.

ب - يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد وبما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه .-/ إن التعليمات الخاصة بشأن المجردين تقيد حرية تنقله وتقيد حرية مغادرته للبلاد بصريح العبارة المسجلة على الثبوتية الشخصية للأجنبي (صورة القيد){غير صالحة لوثائق السفر وخارج القطر}/ .

- المادة الخامسة عشرة : لكل فرد حق التمتع بجنسية ما وهذا أهم مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان . -/ وقد جاء مرسوم الإحصاء الاستثنائي أنتهاكاً سافراً لهذا الحق الإنساني وقد قذف بعشرات الآلاف من المواطنين الكرد في سعير الظلم والقهر والمستقبل المظلم بتجريدهم من هذا الحق الأساسي ، كما جاء الإحصاء خرقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة إذ لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً .

- المادة السابعة عشرة :

أ - لكل شخص حق التملك بمفرده،أو بالاشتراك مع غيره .

ب - لايجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً .-/ القرارات والتعليمات النافذة تمنع المجردين من الجنسية حق التملك وقد تم تجريده من ملكيته تعسفاً دون أي اعتبار للقوانين أو القضاء / .

- المادة الحادية والعشرون :

أ - لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده ، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً(-/ المجرد من الجنسية بموجب الإحصاء محروم من حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده - إذ لا يحق له الترشيح للمؤسسات التمثيلية ولا يحق له الاختيار عن طريق الاقتراع بالتصويت)

ب - لكل شخص نفس الحق ما لغيره في تقليد الوظائف العامة في البلاد. وهذا أيضاً حق مغيب عن المواطن الكردي المجرد من الجنسية.

- المادة الثالثة والعشرون : لكل شخص الحق في العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة ، كما أن له حق الحماية من البطالة . -/ الأجنبي المجرد من الجنسية بموجب الإحصاء محروم من حق العمل إلا في مجالات ضيقة ، وبموجب عقد بعد موافقات أمنية ولا يستفيد من كل ايجابيات قوانين البلاد كقانون الإصلاح الزراعي وغيره / .

- المادة السادسة والعشرون : لكل شخص الحق في التعليم ، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان ، وأن يسري قبول التعلم الجامعي على قدم المساواة . -/ الأجنبي المجرد من الجنسية وخاصة المكتوم القيد بموجب الإحصاء الاستثنائي تختلف أوضاعه التعليمية من مرحلة لأخرى .

١- لا يحق للمواطن الأجنبي : أن يتابع الدراسات العليا في الجامعات بعد الإجازة .. وهنالك حالات عديدة شواهد على ذلك – حرمان الطلبة الأكراد بشكل عام والمجرد من الجنسية بشكل خاص من الزمالات والبعثات الدراسية على حساب الدولة ..

٢ – أما مكتوم القيد : محرم من الانتساب إلى الجامعة مهما كانت درجاته عالية ، بل يحرم من إعطائه وثيقة النجاح في المرحلة الثانوية خاصة .. حتى لا يستفيد منها ، فالمساواة مفقودة وغائبة في هذا المجال أيضاً / .

كلمات نيرة في المواطنة :

وقد قال الرئيس الراحل المغفور له حافظ الأسد : (إن حجر الأساس لهذا البناء هو حرية المواطن وكرامته وهما أغلى ما يمتلك الإنسان .... فلابد أن يكون المواطن حراً مطمئناً إلى كرامته ، فالوطن الحر لابد أن يضم مواطنين أحرار) . *(١) – من كلمة المغفور له في مسيرة دمشق الكبرى ١٩٧٥/١٢/٥*

.. وقال ايضاً : (الإنسان الحر هو الإنسان القادر على العطاء) . *(٢) – قيلت ختام المؤتمر القطري السابع للحزب ١٩٧٩*

.. وأضاف في وقت آخر: (من العبث أن يبني المرء سعادته على حساب سعادة الآخرين وان يثق بديمومة سعادته وهو مستمر في تدمير سعادة الآخرين) . *(٣) – قيلت في مأدبة العشاء التي أقامها لكارتر وبيان للصحفيين عام١٩٧٧*

وجاء في كلمة أخرى : (حقوق الإنسان هدف يجب أن نضعه نصب أعيننا وان نوليه الاهتمام الذي يستحقه) .(٤) –*قيلت أمام قمة عدم الانحياز ١٩٧٩/٩/٥*

وقال المغفور له أيضا : (إن الإنسان الحر هو الإنسان القادر على العطاء ، فالحرية التي يمارسها الإنسان هي التي توفر إمكانات العطاء المتبادل بينه وبين الحياة) .*(٥) – من خطابه له أمام مجلس الشعب ١٩٧٨/٣/٨*

وقال : إن الوطن يبنى بالإنسان ، الإنسان الواعي المؤمن بوطنه ....

الإنسان العالي الإحساس بمسؤوليته وبواجبه تجاه مجتمعه) . *(٦) – من خطابه في افتتاح الدورة التشريعية أمام مجلس الشعب تاريخ١٦/١١/١٩٨١.*

إن ما يثير التساؤل التناقض بين رؤية القيادة للإنسان وحقوق الإنسان ، وأهمية احترام هذه الحقوق.. بشفافية نابعة عن روح مسؤولة ، وبين الواقع المأساوي الذي يعانيه الأكراد والمجردون من الجنسية الوطنية السورية ، والمرقن قيدهم امكتوم القيدا أم تُرى أن النـــزعات الإنسانية لا تنطبق على الإنسان الكردي ؟ ، تلك الأوهام نسجتها عقول فئات عنصرية متعصبة ، إن واقع الإنسان الكردي السوري في ظل استمرارية إقصاء عشرات الآلاف من

أبنائه الفاعلين في المجتمع ، خلق إشكالية كبرى– إشكالية الكردي الحي – الميت –إشكالية الكردي المجرد من جنسيته بالانتماء إلى الوطن السوري .

إن التنازع السلبي للجنسية أو ما يسمى / الموت المدني / عنوان الحياة لأكثر من مئتي ألف مواطن كردي يعيشون على أرض آبائهم وأجدادهم .. ومادام وضعهم الحالي قائماً فهم أشبه بمُركب بلا ربان تتقاذفهم الأمواج ذات اليمين واليسار في عرض البحر متروك للقدر، يظل المرء قلقاً على مصيره ومستقبله .. محروم من كل شيء .. حتى العمل وسيلة الحياة يفتقر إليه ، وبقدر ما يفتقر الإنسان إلى العمل أو صعوبة العثور على العمل بقدر ما يتفاقم لديه الشعور بالوحدة والاغتراب – والاغتراب بمعناه الفلسفي– يعني الإقصاء عن الآخرين هو القهر والسلب .

فالإنسان المغترب غير موجود معنوياً .. فالمجرد من الجنسية ومكتوم القيد على الأكثر هو ميت مدنياً بحكم القانون ، فإحساسه بأنه عضو غير طبيعي في جسم المجتمع يولد لديه مركبات نفسية قاتلة–فإذا كان كل إنسان مغترباً بشكل من الأشكال فغربة المجرد من الجنسية غربة مضاعفة مركبة ، غربة عن الوطن ، غربة عن المجتمع غربة عن العمل ، هو وأفراد أسرته بين أشداق الجوع ودهاليز الضياع ، وذلك منتهى الانتهاك لحقوق الإنسان التي أكدتها جميع المعاهدات الدولية ، ولوائح حقوق الإنسان ، والأدبيات الدينية والفلسفات الإنسانية .

إن المطالبة بإعادة الجنسية لهؤلاء المجردين ، وإصلاح كل مفرزات الإحصاء الاستثنائي بنتائجها السلبية ، لا تطال ابداً المصالح الوطنية العليا ، بل إن وجدت طريقها إلى الحل ، ستعزز تلك المصالح .

وادركاً منا من خلال انتمائنا الأصيل للوطن السوري ، ومن خلال الشعور العالي بالمسؤولية بألاّ نسمح لأعداء الوطن أن يستغلوا أية إشكالية داخلية ، أو ينجحوا في مخططاتهم المبيتة .. وبنفس القدر نملك من الحق بتوجيه النقد إلى الممارسات الخاطئة التي لا تخدم مصلحة الوطن .

لنعمل جميعاً بكل إخلاص على الارتقاء بالوطن إلى المستوى العالمي اللائق .. بتحقيق أجواء تسوده العدالة والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان ، وندعو كل الشرفاء الغيورين على الوطن وممن تعز عليهم مصلحة الوطن والمواطن التحرك كل من موقعه من أجل إنهاء هذه المأساة ، وإعادة الحقوق إلى أصحابها .. ولتبق سوريا ابداً بوجهها الحضاري المشرق نموذجاً يحتذى بها .

M. Ose
- 2002-

الفهرس

المقدمة	٥
مدخل : عرب وأكراد – علاقات تاريخية	٩
– وحدة المصير – في العصر الحديث	١١
الأكراد – عبرة مسيرة الوطن العربي	١٣
ا – مرحلة الاستعمار	١٣
ب – مرحلة الحكم الوطني– ما بعد الاستقلال	١٥
موقف الكرد من حركة التحرر العربية	٢١
– الوحدة المصرية السورية	٢١
– بعد قيام الوحدة	٢١
– ثورة تموز العراقية ١٩٥٨ وتداعياتها	٢٢
حكم الانفصال وقصة الإحصاء الاستثنائي	٢٧
المثقفون الأكراد يردون على مزاعم الانفصال	٢٨
د. مرحلة ٨ آذار١٩٦٣–ادعاءات ودراسة طلب هلال	٣١
مقارنة مع قانون النفي والإبعاد التركي	٣٧
عبثية نتائج الإحصاء الاستثنائي– نماذج وأمثلة	٤١
قراءة في خلاصة العبثية	٧١
ضحايا الإحصاء يطالبون بـــ: رسائل ومناشدات	٧٥
زيارة ميمونة وتفاؤل	٩٠
أراء ومواقف عربية مضيئة	٩٥
آراء ومواقف سلبية:	٩٩
مناقشة الآراء والأفكار المردودة على أصحابها	١٠٥
الوقائع والحقائق التاريخية تتحدث	١٠٨
الإحصاء الاستثنائي في منظور المرجعيات	١٢٥
الإحصاء في منظور قانون الجنسية السورية	١٢٦
القانون الداخلي الجنسية– مبادئ القانون الدولي الخاص	١٢٦
الإحصاء الاستثنائي انتهاك للدستور السوري	١٣٨
الإحصاء الاستثنائي والتراث العربي الإسلامي	١٤٠
الإحصاء الاستثنائي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان	١٤٢
كلمات نيرة في المواطنة .. وتبقى ..	١٤٦

م . أوســـي

الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة

٥ / ١٠ / ١٩٦٢

بموجب
المرسوم التشريعي
رقم/٩٣/ تاريخ ١٣/٨/١٩٦٢

التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

****

تم النشر في موقع نـــوروز : www.yek-dem.com

بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٠

البريد الإلكتروني : info@yek-dem.com